# تراثنا

نشرة فصلية تصدرها

مؤسسة آل البيت عليهم السلام لاحياء التراث


رسالة شتها الى احد الاخوان
رسالة في القول المبين في وجوب مسح الرجلين
بسم الله الرحمن الرحيم بحمدك وصلواتك على سيدنا محمد رسولك خاتم
النبيين وآله الطاهرين سألت أيدك الله في أول ورودك للمغرب
عن مسح الرجلين ما يتبين لك به وجوبه وصحة مذهبنا فيه وصوابه
وأنا أجيبك إلى ما سألت وأورد مختصراً لطلبك ما طلبت بعون الله
وتوفيقه. اعلم أن فرض الرجلين عندنا في الوضوء هو المسح دون الغسل
ومن غسل فلم يؤد الفرض وقد وافقنا على ذلك جماعة من الصحابة والتابعين
كابن عباس رحمة الله عليه وعكرمة وأنس وأبي العالية والشعبي وغيرهم
ودليلنا على أن فرضهما المسح قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم
إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم
وأرجلكم إلى الكعبين. فتضمنت الآية جملتين صرح فيهما بحكم بدأ في
الجملة الأولى بغسل الوجوه ثم عطف عليها الأيدي فوجب لها من الحكم
بحقيقة العطف مثل ما لحكمها ثم بدأ في الجملة الثانية بمسح الرؤوس ثم عطف
الأرجل عليها فوجب أن يكون لها من الحكم بحقيقة العطف مثل ما لحكمها وجب
ما اقتضاه العطف في الجملة التي قبلها ولو جاز أن يخالف في الجملة الثانية
بين حكم الرؤوس والأرجل المعطوفة عليها لجاز أن يخالف في الجملة
الأولى بين حكم الوجوه والأيدي المعطوفة عليها فلما كان هذا غير جائز
كان الآخر مثله فعلم وجوب حمل كل عضو معطوف في جملة على ما

رسالة شتها الى احد الاخوان
رسالة في القول المبين في وجوب مسح الرجلين
بسم الله الرحمن الرحيم بحمدك وصلواتك على سيدنا محمد رسولك خاتم
النبيين وآله الطاهرين سألت أيدك الله في أول ورودك للمغرب
عن مسح الرجلين ما يتبين لك به وجوبه وصحة مذهبنا فيه وصوابه
وأنا أجيبك إلى ما سألت وأورد مختصراً لطلبك ما طلبت بعون الله
وتوفيقه. اعلم أن فرض الرجلين عندنا في الوضوء هو المسح دون الغسل
ومن غسل فلم يؤد الفرض وقد وافقنا على ذلك جماعة من الصحابة والتابعين
كابن عباس رحمة الله عليه وعكرمة وأنس وأبي العالية والشعبي وغيرهم
ودليلنا على أن فرضهما المسح قول الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم
إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم
وأرجلكم إلى الكعبين. فتضمنت الآية جملتين صرح فيهما بحكم بدأ في
الجملة الأولى بغسل الوجوه ثم عطف عليها الأيدي فوجب لها من الحكم
بحقيقة العطف مثل ما لحكمها ثم بدأ في الجملة الثانية بمسح الرؤوس ثم عطف
الأرجل عليها فوجب أن يكون لها من الحكم بحقيقة العطف مثل ما لحكمها وجب
ما اقتضاه العطف في الجملة التي قبلها ولو جاز أن يخالف في الجملة الثانية
بين حكم الرؤوس والأرجل المعطوفة عليها لجاز أن يخالف في الجملة
الأولى بين حكم الوجوه والأيدي المعطوفة عليها فلما كان هذا غير جائز
كان الآخر مثله فعلم وجوب حمل كل عضو معطوف في جملة على ما

العدد الثاني [١٩] السنة الخامسة / ربيع الثاني ١٤١٠ هـ

# تراثنا

نشرة فصلية تصدرها مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث

- الإسهام في النشرة باب مفتوح لجميع العلماء والمحقّقين والمهتمّين بشؤون تراث أهل البيت عليهم السلام.
- الآراء المنشورة لا تعبّر عن رأي النشرة بالضرورة.
- ترتيب المواضيع يخضع لاعتبارات فنّية، وليس لأيّ اعتبار آخر.
- النشرة غير ملزمة بنشر كل ما يصل إليها.

**المراسلات :**

**تعنون باسم: هيئة التحرير**

**بيروت ـ بئرالعبد ـ مقابل البنك اللبناني / الفرنسي**

**ص. ب. ٢٤/٣٤ ـ تلكس ٤٠٥١٢ ـ ت: ٨٢٠٨٤٣**

**تراثنا**

العدد الثاني [١٩] السنة الخامسة/ ربيع الثاني ـ جمادى الأُولى ـ جمادى الثانية ١٤١٠هـ.

الإعداد والنشر: مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث.

الكمّية: ١٠٠٠ نسخة.

**قيمة الاشتراك السنوي في نشرة «تراثنا» ١٢٠٠ ليرة داخل لبنان، و٢٠ دولاراً في البلاد العربية واوروبا ، و٢٢ دولاراً في آسيا و أفريقيا ، و٢٥ دولاراً في الأمريكيتين واستراليا. بضمنها أُجور البريد المضمون.**

# تراثنا

العدد الثاني [١٩] السنة الخامسة

# الفهرس

■ مقولة «جسم لا كالأجسام» بين موقف هشام بن الحكم ومواقف سائر أهل الكلام

السيد محمد رضا الحسيني ٧

■ أهل البيت عليهم السلام في المكتبة العربية (١٢)

..... السيد عبد العزيز الطباطبائي ١٠٨

■ فقه القرآن في التراث الشيعي (٥)

..... الشيخ محمد علي الحائري الخرّم آبادي ١٣٢

■ الإمامة: تعريف بمصادر الإمامة في التراث الشيعي (٢)

..... عبد الجبّار الرفاعي ١٤٠

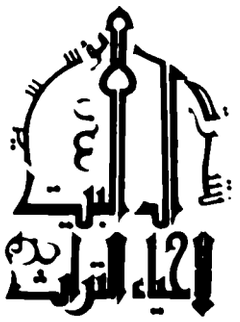

ربيع الثاني ـ جمادى الأُولى ـ جمادى الثانية ١٤١٠هـ.

■ من ذخائر التراث

● رسالة «القول المبين عن وجوب مسح الرجلين» ـ للعلاّمة الكراجكي.

تحقيق: علي موسى الكعبي ..... ١٨٥

■ من أنباء التراث

..... ٢٢١

* * *

* صورة الغلاف: نموذج من رسالة «القول المبين عن وجوب مسح الرجلين» للعلاّمة الكراجكي ـ المنشورة في هذا العدد، من ص ١٨٥ ـ ٢٢٠.

بسم الله الرحمن الرحيم



# مَقُوْلَةُ
# «جِسْمٌ لا كالأَجْسام»
## بيَن
## موقف هِشام بن الحكم ومواقف سائِر أهْل الكلام

السيّد محمد رضا الحسيني

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام التامَّيْن على سيّد الأنبياء والمرسلين، محمّد الصادق الأمين، الصادع بالوحي المُبين، وعلى خلفائه الأئمّة المعصومين، الأُمناء على الدُنيا والدين.

وبعد:

فقد تعرّضَ للحقّ ـ المتمثل في الإسلام، منذ نشأته، والناسُ حديثو عَهْدٍ بأُصوله ـ أعداءٌ ألِدّاءُ، تحيّنوا كلّ فرصةٍ للكيد له، والنَيْل منه.

لكنّهم أخفقوا، ولم ينالُوا مُناهم، فلم يصْمدُوا لصلابته، فباءوا بالفَشَل، وانهزموا خاسرين.

ولمّا أعْيَتْهم أساليبُ القَمْع والفتك، لجأُوا إلى الاتّهام، وكَيْل الإفْك. وتزوير الباطل، وتحريف الحقيقة، بهدف تشويه وجه الحقّ، وتعكير صفائه، وإطفاء نوره، وبهائه.

لكن لم تَنْطلِ أكاذيبُهم على أهل الحقّ وطالبيه، ولم تحجُب شبهاتُهم ساطعَ ضوئه، وصادقَ برهانه، فخابُوا، وانقلبوا خاسئين.

ولمّا يَئِسَ الأعداءُ الحاقدون من المساس بأُصول الدين وأُسس عقائده،

عمدوا إلى أعمدته وقواعده، وهم رجالُه ومناصِروه، فخاضوا فيهم قتلاً وإبادة، حتى استنفدوا أساليب الغيلة والغدر، فأُعجزتهم عن إخضاع أُولئك الأساطين، فلجأوا إلى أُسلوب بَثّ الدعاية، و كَيْل التُهَم، لتشويه سمعة أبطال الإسلام وصناديده، وهدفهم أن يجعلوا الإسلام غريباً لا ناصر له.

فملأوا الدُنيا بما لاكَتْهُ أَلْسِنةُ السوء من الباطل، وما لفظته أبواق الزور من البهتان الزائل.

وقد فشلوا أمام وعد الله ببقاء جذوة الحقّ وقّادةً، حيث قال: ﴿يُرِيْدُوْنَ أَنْ يُطْفِئُوا نُوْرَ اللهِ بأفْواهِهِمْ ويأبى اللهُ إلّا أنْ يُتِمَّ نُوْرَهُ وَلَوْ كَرِه الكافِرُوْنَ﴾ [سورة التوبة (٩) الآية (٣٢)] وقال: ﴿إنا نَحْنُ نَزَّلْنا الذِكْرَ وإنّا لَهُ لحافِظُوْنَ﴾ [سورة الحجر (١٥) الآية (٩)].

ولمّا يئسوا من أنْ يُصيبوا الحقَّ وأعلامَه بسوءٍ، انكَفأوا على الباطل، وانضوَوا إلى المنافقين بتكديس المدائح المفتعلة لهم، ووَضْع الفضائل واختلاقها فيهم، وترويج باطلهم، وتحسين قبائحهم، والستر على فضائحهم، والتطبيل لهم، والتزمير للغطهم، سَعْياً في ضرب الحقّ، وإخفاء شعاعه، وإظهار الباطل، ودَجَلِه، وخداعه.

أخرج ابنُ الجوزيّ، عن طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: سألتُ أبي: ما تقولُ في عليّ ومعاوية؟

فأطْرقَ، ثمّ قال: إعلم أنّ عليّاً كان كثير الأعداء، ففتّش أَعداؤُه له عَيْباً فلم يجدوا، فعمدوا إلى رجلٍ قد حاربَهُ فأطْرَوْه، كَيْداً منهم لعليّ.

فأشار بذلك إلى ما اختلقوه لمعاوية من الفضائل ممّا لا أصلَ له[1].

وقال ابن قُتيْبة: أَهْمَلوا مَنْ ذكره [يعني الإمام عليّاً عليه السلام] أو روى حديثاً من فضائله، حتى تحامى كثيرٌ من المحدّثين أن يتحدّثوا بها، وعُنُوا بجمع فضائل

---

(١) ذكره ابن حجر في فتح الباري ٨٣/٧، وذكره الهيتمي في الصواعق المحرقة: ٧٦ قال: أخرج السلفي في «الطيوريّات».

عمرو بن العاص ومعاوية، كأنّهم لا يريدونهما بذلك وإنّما يريدونه[٢].

وابتُلي الحقُّ ـ ثانيةً، وهو متمثّل في التشيُّع بأولئك الأعداء، مقنَّعين باسم السَلَف والسُنَّة، حَيْثُ تَصَدَّوا له بالمنابَذة والمعارضَة، فواجهتْهم أدلَّته القاطعة وحججه الصارمة الناصعة.

ولمّا تعرّضُوا لأئمّة الحقّ من آل محمّد، خلفاء الرسول من عترته الطاهرة، أَعْجزتْهم قوة أُولئك السادة العلماء بالحقّ، وصلابَة أُولئك الأوتاد العرفاء بالله، وإخلاصهم في التفاني من أجْله، بما لم يُثْنهم عن ذلك، حتى الاغتيال والقتل الذريع، والسجن والهتك الفظيع، بل ظَلُّوا صامدين، مُصرّين على قول الحقّ وفعل الصدق، رَغْمَ كلّ أساليب العدوان وأقاويل البُهْتان التي استعملها الأعداء ضدَّهم.

ولقد اضطُرَّ أعداءُ الحقّ للخضوع أمام عظمتهم، والاعتراف لهم بكلّ كرامة:

يقول ابن حجر الهيتمي ـ وهو يتحدّث عن (حديث الثقلين) المحتوي على قول النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم في القرآن وأهل البيت ـ: «**لا تقدموهما فتهلكوا، ولا تقصروا عنهما فتهلكوا، ولا تعلّموهم فإنّهم أعلم منكم**»[٣].

قال: في قوله صلّى الله عليه وآله وسلّم دليلٌ على أنّ مَنْ تأهَّلَ منهم للمراتب العليّة والوظائف الدينيّة كان مقدَّماً على غيره[٤].

ويقول الذهبيّ ـ في ترجمة الإمام الثاني عشر محمد بن الحسن عليه السلام ـ: محمّدٌ، هذا، هو الذي يزعمون أنّه «الخَلَف الحُجّة» وأنّه «صاحب الزمان» وأنّه حيٌّ لا يموتُ حتى يخرجَ، فيملأ الأرض عَدْلاً وقسطاً، كما مُلِئت ظُلْمًا وجوراً.

[قال الذهبي:] فوددنا ذلك ـ والله ـ!

---

(٢) الاختلاف في اللفظ: ٤٨.

(٣) أُنظر: مصادر حديث الثقلين، بألفاظه المختلفة في مقال «أهل البيت في المكتبة العربية» المنشور في مجلّة (تراثنا) العدد (١٥) السنة الرابعة، ١٤٠٩/ ص ٨٤.

(٤) الصواعق المحرقة لابن حجر: ١٣٦.

فمولانا عليٌّ من الخلفاء الراشدين!... نحبُّه أشَدَّ الحبّ!

وابناهُ الحسن والحسين، فسبطا رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، وسيّدا شباب أهل الجنّة، لو استُخْلفا لكانا أهلاً لذلك!؟

وزين العابدين كبير القدر، من سادة العلماء العاملين، **يصلُحُ للإمامة!**

وكذلك ابنُه أبو جعفر الباقر سيّدٌ، إمامٌ، فقيهٌ، **يصلُحُ للخلافة!**

وكذا ولده جعفر الصادق كبير الشأنْ، من أئمّة العلم، كانَ **أوْلى بالأمر** من أبي جعفر المنصور.

وكان ولده موسى كبيرَ القدر، جيّد العلم، **أَوْلى بالخلافة** من هارون...[٥].

ولئن اضطَرَّهم الأمرُ للاعتراف ـ هكذا ـ بالحقّ، والحقُّ مُرٌّ على أذواق غير أهله ، فبدلاً من أنْ يبحثوا عن الطرق التي توصلهم إلى هؤلاء الأئمّة السادة القادة، قرناء الكتاب، وأُمناء الشرع، فبدلاً من ذلك انثالوا على كلّ ما يمتّ إليهم بصلة، فانهمكوا بإنكاره وتكذيبه، وعلى أصحابهم وأوليائهم فتعقّبوهم بالمطاردة والتنكيل والتهديد، وعلى رواة حديثهم فرموهم بالقدح والتجريح.

فلم يبخلوا ـ لا دَرَّ دَرُّهم ـ بتهمةٍ أنْ يُلصقوها بكبار شيعة أهل البيت، أُولئك الّذين وضعوا ثقتَهم عند هؤلاء الأئمة عليهم السلام،وانصاعوا للحقّ المتمثّل في آرائهم.

ونظرةٌ عَجْلى، في الميزان للذهبي واللسان لابن حجر، تكشف أبعاداً من التجاوز الذي جاء على أتباع أئمّة أهل البيت عليهم السلام، في هذه المجالات!

ولقد استهدفوا من ذلك نفس الهدَف الذي كان لأعداء الحقّ المتمثّل في الإسلام ـ أولاً ـ وبنفس الأساليب التي انتهجها أُولئك، يحاولون إخلاء ساحة الحقّ من أنصاره الصادقين، وَتشويه ناصع الحقّ بإلصاق كلّ تُهْمة، وتلطيخ سمعة أهله بأيّة صورة، ظلماً، وعدواناً، وزوراً، وبهتاناً.

---

(٥) سيَر أعلام النبلاء ١٣/١١٩ ـ ١٢١، وانظر: كلمة حول الرؤية ـ للسيد شرف الدين ـ: ٤٢.

فهذا «هشام بن الحكم» الذي التزم بهَدْي أهل البيت عليهم السلام وهو «شـــاب»[٦] «**أول ما اختـطّت لحيتـه**»[٧] و «**غلام، أول ما اختطّ عارضاه**»[٨]، فتمسَّك بالحقّ الذي هم عليه، واستضاء بنور علومهم، وكان من أنصار الإسلام، وحمل مشعـل الحقّ في ذلـك العصـر المـظلم، المُدْلَهِمّ، المَوْبُوء بالتيّارات الإلحاديّة، والآراء المستجدّة على ساحة الفكر والعقيدة، فكانَ ـ لِما يتمتّع به من نبوغ فائق، وعقليّة مقتدرة ـ نِبْراساً منيراً، يتهافَتُ حواليه شَغَبُ المشكّكين في الإسلام القويم، وتندحِرُ به شُبَهُ المنحرفين عن صراط أهل البيت عليهم السلام المستقيم.

ولعظمة هشام، وسموّ مقامه في الحقّ، وعُمْق أثره في دَحْر الباطل، وقف أعداءُ أهل البيت منه موقفاً عدائياً صارخاً، وسَعوا لتشويه سمعته، وإبعاده عن الساحة، وإفقاد جبهة الحقّ لمثل هذا العنصر النصير، لِما لَه من دَوْر في الذبّ عن حياضه، وردّ كيد المبطلين إلى نحورهم، لِما يتمتّع به من قوّة على المناظرة وتفنيد شبهات المنحرفين، والاعتراض على باطلهم بما يعجزون عن مقاومته، ويوقفهم على صراح الحقّ بحيث يكلّون عن تجاوزه وتخطّيه.

ولقد أفرطوا في كيل التهم، بأشكال مختلفة، وفي مجالات عديدة، لهذا الرجل العظيم.

وركّزوا ـ بالخصوص ـ على اتّهامه في «التوحيد» باعتقاد التجسيم للبارىء تعالى شأنه، فصوّروا منه «رأساً» في هذا المعتقَد الباطل، ونسبوا إليه خرافاتٍ تأباها عقولُ المبتدئين في العلم، فضلاً عن مثل هشام الذي «**كان حاذقاً في صناعة الكلام**» و «**فتق الكلام في الإمامة، وهذّب المذهب بالنظر**»[٩] و «**له غور في الأُصول**»

---

(٦) الاحتجاج على أهل اللجاج: ٣٦٧ وانظر: اختيار معرفة الرجال: ٢٧١.

(٧) الاحتجاج على أهل اللجاج: ٣٦٥.

(٨) الفصول المختارة: ٢٨، وانظر: معالم العلماء ـ لابن شهرآشوب ـ: ١٢٨.

(٩) الفهرست ـ للنديم ـ: ٢٢٣.

و «لا يغفل عن إلزاماته»[١٠].

مع ما يظهر على تلك التهم من التناقض الواضح، والتهافت المفضوح!

ومحور ما نقلوه عنه في هذه التهمة أنّه كان يقول: إنّ الباريء تعالى شأنه «جِسْمٌ لا كالأجسام».

ومع أنّ هذه المقولة لا تدلُّ على ما يرومون إلصاقه بهشام من الاعتقاد بالتجسيم، فإنّ أكثرهم اعتمد ما قاله الخصوم في نقلهم عن هشام، واستند إلى تلك التهم في ترويج الدعايات المضلِّلة ضدّ هذا العالم العظيم.

والعجبُ أنْ نجد في المتطاولين على هشام كثيراً من المنتسبين إلى السلف والمنتمين إلى السُنّة، ممّن يذهب إلى إثبات الأعضاء للباريء جلّ شأنه، بعنوان أنّ الأعضاء «صفات خبرية» له تعالى، مع التزامهم بإمكان رؤيته، ومع ذلك يَلْهَثُون، ليخدشوا كرامة هشام بهذه التهمة!

ولم يقنع الأعداء باتّهام هشام، حتى اختلقوا مذهباً وهميّاً باسم «**الهشاميّة**» نسبوه إليه، وذكروا فيه كلَّ خُرافة، وكفر، وتناقضٍ، وباطل!

والأغرب أنّ تعويلَهم في جميع ما تناقلوه، على ما ذكره خصوم هشام فيه، وكلُّ واحدٍ منهم يَقْصَعُ بِجِرَّة سابِقه، حتى تكاثروا، وألهاهم التكاثُر عن رؤية الحقّ ودرك الحقيقة[١١].

ورأيتُ بعضَ الكُتّاب من المعاصرين قد استسلمَ لتلك الشائعات، مُنصاعاً لما استهدفتْه تلك التهم من الأغراض الفاسدة، فنقلَ ما لَفَّقَهُ أُولئك السابقون من الأكاذيب، وعنونَ لفرقةٍ باسم «الهشامية» في فرق الشيعة.

---

(١٠) الملل والنحل ـ للشهرستاني/١٨٥.

(١١) إقرأ عن هذا التكاثُر، ما كتبه الأستاذ القدير المحامي توفيق الفكيكي رحمه الله في مقال «مع الدكتور كامل....» في مجلة «الإيمان» النجفية، العدد ٥ ـ ٦، السنة الأولى، ص ٨ ـ ٣٩٩.

وفي العزم أن نكتب عمّا جناه مؤلّفو كتب المقالات والفرق في شأن هشام، وتفنيد مزاعمهم المفتراة عليه، وفّقنا الله لإنجازه، إنّه هو المُوفِّقُ للخير والمُعينُ عليه.

غافلاً عن أنّ مصادرنا ـ على الإطلاق ـ خالية عن ذكر فرقةٍ بهذا الاسم! والخصوم والأعداء ـ على رغم تكاثُرهم ـ لم يعتمدوا فيما نسبوه إلى هشام من آراء وعقائد، وأفكار، وأدّلة، وشواهد، وحججٍ، على مصدرٍ شيعيّ أبداً، ولو على واحدٍ!

ولقد حزَّ في نفسي كلّ هذا الحيف! فصمّمتُ على كتابة هذا البحث، لعلّي أُسْهِم به في إسفار الحقيقة عن وجهها، أو أنفضَ عنه غبار الزمان، وعَجاج العدوان.

والله المستعانُ.

وكَتَبَ

السيد محمد رضا الحسيني

الجلالي

في ٢٠/ جمادى الثانية/ ١٤١٠هـ

* * *

## مع المقولة: مصدرها ومدلولها

لقد تعدّدت الفِرَق التي عُدَّ هشام بن الحكم منها.

فبينما يصرّح الأكثرون بأنّه من «الشيعة الإماميّة» باعتباره واحداً من كبار المتكلّمين وفق هذا المذهب، بل من المنظِّرين لعقائده، ومن رواة حديثه، ومن حَمَلة فقهه، والخصومُ ينبزونه بأنّه «رافضيٌّ» على هذا الأساس، نجد مَنْ عَدَّه في «الغُلاة» و«المجبّرة»[١٢] و«الجَهْميّة»[١٣] و«المشبِّهة»[١٤] و«الحلوليّة»[١٥] و«الدهريّة»[١٦] و«الديصانية الثنوية»[١٧] إلّا أنّ ما أكّد عليه أكثر خصومه هو كونه من «المجسّمة»[١٨].

وقد نَسبوا إليه ـ في مجال التجسيم ـ أُموراً واضحةَ البُطلان، حتّى أنَّ بعضَهم نَسَبَ إليه تجويز «المحال الذي لا يتردَّدُ في بُطلانه ذو عَقْل»[١٩].

ونقلوا عن النظام قوله: إنَّ هشاماً قال في التشبيه ـ في سنة واحدة ـ خمسة أقاويل[٢٠].

ولوضوح بُطْلان هذه الدعاوى، حيث أنّ هشاماً أرفع شأناً من أنْ يُوصَم بمثل هذه التُرّهات، وهو المتصدّي لمناظرة كبار علماء القوم، فإنّا نُرجىء التعقيب عليها وعلى أمثالها إلى مجالٍ آخر.

وعلى كلٍّ، فإنّ التجسيم أصْبحَ السمةَ المشهورةَ التي تُذْكرُ مع هشام،

---

(١٢) تأويل مختلف الحديث: ٤٨، والأنساب ـ للسمعاني ـ: ظ ٥٩٠، ولسان الميزان ١٩٤/٦. والملل والنحل ١٨٥/١

(١٣) هامش الفهرست ـ للنديم ـ: ٢٢٤.

(١٤) الملل والنحل/١٨٤، والأنساب ـ للسمعاني ـ: ظ ٥٩٠.

(١٥) تاريخ الفرق الإسلامية ـ للغُرابي ـ: ٣٠٢.

(١٦) التنبيه والردّ ـ للملطي ـ: ٢٤.

(١٧) الانتصار ـ للخيّاط ـ: ٤٠ ـ ٤١.

(١٨) مقالات الإسلاميين ـ للأشعري ـ ٢٥٧/١، ولسان الميزان ١٩٦/٦، ولهج بهذه التهمة أكثر المتأخّرين!

(١٩) لسان الميزان ١٩٤/٦.

(٢٠) مقالات الإسلاميين ١٠٤/١، وانظر: تلبيس إبليس ـ لابن الجوزي ـ: ٨٣.

ويحاول خصومه إلصاقها به، أو اتّهامه بها، ولقد عبّروا عن هذه التُهمة بعباراتٍ تقشعرُّ منها جلود المؤمنين الموحّدين!!

وقد اتّفقوا في النقل عنه أنّه قال: البارىء جلّ ذكره «**جسمٌ لا كالأَجْسام**»وكأنّهم لخّصوا التهمة في هذه الجملة، وجعلوها دليلاً على ما ادّعَوْه عليه من التجسيم!

ولذلك، فإنّا نركّز البحث عنها هُنا، تحت العناوين التالية:

* * *

## ١ـ مَصْدَرُ المقولة:

نُقِلَتْ هذه المقولةُ عن هشام، في مصادر عديدة لمؤلّفين قدماء:

١ـ الرجال، للكشّي؛ فقد ذكر بسنده عن عبد الملك بن هشام الحنّاط، قال: زَعَمَ هشام بن الحكم: إنّ الله «شيء لا كالأشياء» وإنّ الأشياء بائنةٌ عنه، وهو بائنٌ عن الأشياء.

وزَعَمَ: إنَّ إثبات «الشيء» أَنْ يقالَ: «**جسم**» فهو «**جسم لا كالأجسام**» «**شيء لا كالأشياء**»: ثابت موجود، غير مفقودٍ، ولا معدومٍ، خارج عن الحدّيْن: حدّ الإبطال، وحدّ التشبيه[٢١].

٢ـ الكافي، للكليني؛ فقد روى بسنده عن الحسن بن عبد الرحمن الحمّاني، قال: قلت لأبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام: إنّ هشام بن الحكم زَعَمَ: أَنّ الله «**جسم، ليس كمثله شيءٌ**»..[٢٢].

فإنّ مؤدّى «**ليس كمثله شيْء**» هو نفس مؤدّى «**لا كالأجسام**» من دون أدنى تفاوت، وسيأتي توضيح هذه الجهة.

٣ـ وقال الشيخ المفيد: لم يكن في سلفنا مَنْ تَدَيَّنَ بالتشبيه من طريق المعنى، وإنّما خالف هشامٌ وأصحابُه جماعةَ أَصحاب أَبي عبدالله عليه السلام بقوله في «الجسم» فزَعَمَ: انّ الله تعالى «**جسمٌ لا كالأجسام**»[٢٣].

٤ـ وقال السيد الشريف المرتضى: فأمّا ما رُمِيَ به هشام بن الحكم من القول بالتجسيم، فالظاهر من الحكاية عنه القول بـ:«**جسم لا كالأجسام**»[٢٤].

وبهذا يثبت صدور هذه المقولة من هشام، لأنَّ كبار أَعلام الطائفة نقلوها عنه.

---

(٢١) اختيار معرفة الرجال: ٢٨٤ الفقرة ٥٠٣.

(٢٢) الكافي، كتاب التوحيد، باب ١١ ج ١ ص ٨٢ ح ٧ . رواه الصدوق في التوحيد، باب ٦، ح ٨، ص ١٠٠.

(٢٣) الحكايات: ١٣١. الفصول المختارة: ٢٨٥.

(٢٤) الشافي ـ للسيد المرتضى ـ: ١٢.

وقد نقلها علماء سائر الطوائف، كما يلي:

٥ـ قال أبو الحسن الأشعريّ ـ صاحب المذهب ـ: حُكيَ عنه [أي: عن هشام] أنّه قال: هو «**جسم لا كالأجسام**» ومعنى ذلك: أنّه شيءٌ موجود[٢٥].

وفي موضع آخر، عند ذكر الاختلاف في التجسيم، عدّ الفرقة الأُولى: «الهشامية» ونقل عن هشام أنّه قال: هو «**جسم لا كالأجسام**».

ثمّ عنون للفرقة الثانية بقوله: يزعمون أنّ ربَّهم «ليس بصورة، ولا كالأجسام»، وإنّما يذهبون في قولهم: «**إنّه جسم**» إلى: «**أنّه موجود**» ولا يُثبتون الباريء ذا أجزاء مؤتلفة، وأبعاض متلاصقة[٢٦].

فالملاحظ: أنّ ما نسبه إلى الفرقة الثانية لا يختلف عمّا تحتويه المقولة التي نقلها عن هشام في ذكر الفرقة الأُولى، ولا عمّا نقله عنه في الموضع السابق، وإنّما هو هو بعينه، بلا أدنى تفاوتٍ، عدا التقديم والتأخير، وبعض التوضيح.

٦ـ وابن أبي الحديد المعتزلّي ـ بعد أَنْ نقل أنواع التُهم الموجّهة إلى هشام ـ قال: وأصحابه من الشيعة يدفعون ـ اليومَ ـ هذه الحكايات عنه، ويزعمون: أنّه لم يَزِدْ على قوله: إنّه «**جسم لا كالأجسام**» وأنّه إنّما أراد بإطلاق هذا اللفظ عليه: إثباته[٢٧].

وقد نُسبت هذه المقولة إلى آخرين غير هشام:

٧ـ قال ابن أبي الحديد: وأمّا مَنْ قال: إنّه «**جسم لا كالأجسام**» على معنى أنّه بخلاف «**العَرَض**» الذي يستحيل أَنْ يُتَوَهَّمَ منه فِعْلٌ، ونَفَوْا عنه معنى الجسميّة، وإنّما أَطْلقوا هذه اللفظةَ لمعنى: أنّه «شيءٌ لا كالأجسام» و«ذاتٌ لا كالذوات».

فأمرهم سَهْلٌ، لأنّ خلافهم في العبارة؛ وهم: عليّ بن منصور، والسكّاك، ويونس بن عبد الرحمن، والفضل بن شاذان.

---

(٢٥) مقالات الإسلاميّين ١/٢٥٧.

(٢٦) مقالات الإسلاميّين ١/١٠٤.

(٢٧) شرح نهج البلاغة ٣/٢٢٤ و٢٢٨.

وكلّ هؤلاء من قدماء رجال الشيعة[٢٨].

ونُسِبَت المقولة إلى أشخاصٍ ينتمون إلى فِرَق أُخرى:

٨ـ قال ابن أبي الحديد ـ بعد ذكر ما نقلنا عنه ـ:وقد قال بهذا القول «ابن كرّام» وأصحابه[٢٩].

ونسبت إلى داود الحواري[٣٠].

٩ـ قال الشهرستاني ـ في «مشبِّهة الحَشْويّة» نقلاً عن الكعبيّ، عن داود الحواري ـ رئيس «الحواريّة» أنّه يقول: إنّ الله سبحانه «جسم» ولحم، ودم، وله جوارح وأعضاء...

وهو مع هذا «**ليس جسمًا كالأجسام**» ولا لحمًا كاللحوم... وكذلك جميع صفاته.

وهو سبحانه لا يشبه شيئاً من المخلوقات، ولا يشبهه شيء[٣١].

ومع قطع النظر عن التناقض بين صدر هذا النقل وذيله، فإنّه يدلّ على وجود المقولة «**جسم لا كالأجسام**» في ما نُقل عن داود.

ونقِلَت المقولة، بالمعنى، منسوبةً إلى قائلين لها:

١٠ـ ذكر الأشعريّ في اختلافهم في البارىء تعالى هل هو في مكانٍ أوْ لا؟ فقال: وقال قائلون: هو «**جسم خارج من جميع صفات الأجسام**» ليس بطويل، ولا عريض، ولا عميق، ولا يوصف بلونٍ، ولا طعمٍ، ولا مجسَّةٍ، ولا شيءٍ من صفات الأجسام[٣٢].

وحُكيت المقولة عن غير المعتزلة:

---

(٢٨) شرح نهج البلاغة ٣/٢٢٨.

(٢٩) شرح نهج البلاغة ٣/٢٢٨.

(٣٠) لقد اختلفت المصادر في إيراد هذا اللقب، وقد ورد «الحواري» في بعض المواضع، و«الجواربي» أو «الجواري» في مواضع أُخرى، والخوارزمي في مواضع ثالثة، فليلاحظ.

(٣١) الملل والنحل ١ / ١٠٥، وانظر: تاريخ الفرق الإسلامية ـ للغرابي ـ: ٣٠٠ ـ ٣٠١.

(٣٢) مقالات الإسلاميّين ١ / ٢٦٠.

١١ـ قال صاحب كتاب «فضيحة المعتزلة»: أيُّها أشْنَعُ؟ القولُ بأنّ الله «**جسم لا يشبه الأجسام**» في معانيها، ولا في أنفسها، غير متناه القدرة، ولا محدود العلم، لا يلحقه نقصٌ، ولا يدخله تغييرٌ، ولا تستحيلُ منه الأفعالُ، لا يزال قادراً عليها؟ أم القول...[٣٣].

وجاءت المقولة غير منسوبة:

١٢ـ فيما ذكره الدوّاني على العقائد العضدية، قال: ومنهم ـ أيْ: من المشبِّهة ـ مَنْ تَستَّر بالبَلْكَفَة، فقال: هو «**جسم لا كالأجسام**» وله حيّزٌ لا كالأحياز، ونِسبتُه إلى حيّزه ليست كنسبة الأجسام إلى أحيازها، وهكذا «ينفي جميع خواصّ الجسم» عنه، حتى لا يبقى إلّا اسم «الجسم».

وهؤلاء لا يُكَفَّرون، بخلاف المصرّحين بالجسميّة[٣٤].

١٣ـ فيما ذكره القاضي عبد الجبّار المعتزلي من إبطال المعتزلة لقول من زعم: انّ الله تعالى «**جسمٌ لا كالأجسام**» قياساً على القول بأنّه تعالى «**شيءٌ لا كالأشياء**»[٣٥].

ولكن سنذكر أنّ مقولة «**جسمٌ لا كالأجسام**» هي عند هشام بمعنى «**شيء لا كالأشياء**» وتُساويها في المعنى، فالدليل عليهما ـ عند هشام ـ واحد.

وعلى هذا فيمكن أن تُعْتَبَر مصادرُ «**شيء لا كالأشياء**» مكمِّلةً لمصادر مقولة «**جسم لا كالأجسام**».

ومن الغريب أنّ البغداديّ ـ صاحب «الفَرْق بين الفِرَق» ـ لم ينقل هذه المقولة عن هشام، مع نقله جملةً من أشنع ما نُسِبَ إليه في بعض مصادرها السابقة!

وأظن أنّه إنّما عَمَدَ إلى ترك ذكر هذه المقولة، لأنّها تحتوي على ما يَنْسِفُ كلّ تلك الأكاذيب المفتعلة، والأباطيل المنسوبة إلى هشام، كما سيتّضح في هذا البحث، بعون الله.

---

(٣٣) الانتصار ـ للخيّاط ـ: ١٠٧.

(٣٤) الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميين: ٥٣٢.

(٣٥) شرح الاصول الخمسة: ٢٢١، وانظر: في التوحيد ـ تكملة ديوان الأصول ـ: ٥٩٦.

## ٢ـ مصطلح هشام في كلمة «جسم»:

«الجسم»: في العرف اللغويّ يدلّ على تجمُّع الشيء، وتكتُّله في الوجود الخارجي[٣٦].

وهذا بالطبيعة يقتضي وجود الأبعاد من الطول والعرض والعمق في ما يُطلق عليه هذا اللفظ.

ويراد منه في العرف العامّ: مجموعة البَدَن ـ لإنسان أو حيوان ـ متكوِّنَةً من أعضاء وجوارح.

وبعد أَنْ دخلت الفلسفةُ الأجنبيّة بلاد الإسلام، وتُرجِمَتْ، واستغلّها أعداءُ الدين لإحداث البلابل في أفكار المؤمنين، وفصلهم عن معين الإسلام الصافي الذي كان يتمثّلُ آنذاك في أئمةِ أهل البيت عليهم السلام، استُحدِثَ لكلمة «الجسم» تفسير فلسفيّ هو: ما شغل حيّزاً ومكاناً.

وقد اختلفت كلماتُ المتكلِّمين في معنى «الجسم» اختلافاً كبيراً حيث يطلقونه في كتبهم، وتجري على أَلْسنتهم.

قال ابن رشيد: الكرّاميّة زعموا: أن معنى «**الجسم**» هو أنّه «**قائم بنفسه**»[٣٧].

والأشاعرة ذهبوا إلى أنّ «**الجسم**»: ما كان مؤلَّفاً.

ورأي المعتزلة: أنّ «**الجسم**» ما كان طويلاً، عريضاً، عميقاً.

وهذا هو رأي المجسّمة أيضاً[٣٨].

وقد اصطلح هشام بن الحكم وتلامذته في «الجسم» معنىً خاصاً.

قال السيّد الخوئي ـ معقّباً على مقولة «**جسم، ليس كمثله شيء**» ـ: إنّ نفي

---

(٣٦) معجم مقاييس اللُّغة ـ لابن فارس ـ ٤٥٧/١.

(٣٧) ديوان الأُصول: ٥٩٥، ولوامع البيّنات ـ للرازي ـ: ٣٥٩.

(٣٨) ديوان الأُصول: ٥٩٥.

المماثلة يدل على أنّه لا يُريد من كلمة «الجسم» معناها المفهوم، وإلّا: لم يصحّ نفيُ المماثلة، بل يُريد معنىً آخرَ غير ذلك[٣٩].

فما هو ذلك المعنى المصطلح؟

وهل يصحّ لهشام أن يصطلح لنفسه معنىً يخالف العرف؟

وما هو الدليل على صحّة هذا التصرّف؟

ولابُدّ ـ قبل الدخول في هذه المباحث ـ من التذكير بأنّ معرفة مصطلح كلّ مذهبٍ، ضروريٌّ جدّاً لفهم مقاصده، وإمكان معارضته، لأنّ أساس ذلك المذهب إنّما يدور على محور مصطلحاته، ولايصحّ ـ في عُرف العلماء ـ أَنْ يُحاسَبَ أحدٌ إلّا على ما أظهره من مراده على مصطلحه، كما لا يجوز لأحدٍ أَنْ يحاسِبَ الآخرين على أساس ما اتّخذه هو مصطلحاً لنفسه، بخلاف الآخرين.

وقديمًا قيل: «لا مُشَاحَّةَ في الاصطلاح».

أمّا صِحّة الاصطلاح الخاصّ، فيُمكن معرفتها من خلال ما يلي:

١ـ قال القاضي عبد الجبّار المعتزليّ: قال شيوخنا: لو أَنَّ أهل اللُغة بدا لهم في العربيّة على الوجه الذي تواضعوا عليه، وغيّروه حتى يجعلوا «قديمًا» مكان «مُحْدَث» و«عالماً» مكان «جاهل» و«طويلًا» مكان «قصير» كان لا يمنع[٤٠].

٢ـ وقال: قال شيوخنا: لو تواضَع قومٌ على تسمية كلّ موجود: «جوهراً» أو «جسمًا» على تسمية «القائم بنفسه» بذلك، لَحَسُنَ منهم وصفُ القديم تعالى بأنّه «جسم» إلّا أن يحصل نهيٌ سمعيٌ عن ذلك[٤١].

أقول: أمّا مسألة النهي الشرعي، فلامدخلَ لها في صحّة التواضع وعدمها، وسيأتي البحث عن توقيفيّةِ أسماء الله تعالى، في نهاية البحث.

---

(٣٩) معجم رجال الحديث ١٩/٣٥٨.

(٤٠) المغني ـ لعبد الجبّار ـ ٥/١٧٢.

(٤١) المغني ـ لعبد الجبّار ـ ٥/١٧٣.

وأمّا الفرد أو الجماعة الّذين يصحّ منهم الإصطلاح والتواضع الخاصّ، فهم في عبارة القاضي الأولى «أهل اللُغة» وليس المراد بهم علماء اللُغة، اللغويّون الّذين تخصّصوا بمعرفتهم بها بالدراسة والبحث كعِلْمٍ من العلوم، بل المراد بهم أهل اللسان الّذين نشأوا عليها ونطقوا بها كلُغةٍ لهم، ومنهم انطلقت مفرداتها، وأُخذت تراكيبُها، وتألّفت قواميسها، فقد كان لهؤلاء الحقّ في أن يضعوا ـ من البداية ـ لكلّ معنىً لفظاً يدلّ عليه، ينتخبونه على حسب سلائقهم وما يقارن الوضع من الأُمور، باعتبار أنّهم آباء اللُغة وأولياؤها، ولو كانوا يضعون الأسماء على غير ما يُعرف اليوم لها من المعاني، لما كان ممتنعاً.

أمّا بعد ما حصل من التواضُع، وماتَّم إثباته في متن اللُغة، فليس لأحدٍ من المتخصّصين بعلم اللُغة تغييره عمّا وُضع عليه، وتبديله عمّا ثبت سماعه منهم أو قياسه عنهم.

وعبارة القاضي الثانية: تنظر إلى أهل الاختصاص بالعلوم، ولم يذكر الخصوصيّات المشترط توفّرها في القائم بوضع الاصطلاح الخاصّ.

والذي أراه أنّ ذلك مشروط بأمرين:

الأول: أن لا يكون التواضع الجديد على نقيض المعنى اللغويّ، ولا معارضاً له بالتبايُن.

فلو اشتركا في بعض الأفراد، أو ارتبطا بعلقةٍ مجازية، صحّ التواضع على غير المعنى اللغويّ، ومن هنا يعلم: أنّ كون القائم بالوضع الجديد عارفاً بلُغة التواضُع، ليُحَقق هذا الشرط، هو أمر أساسيّ، كما لايخفى.

الثاني: أَنْ يكونَ التواضُع الجديد مبتنياً على دليل منطقيٍّ، قابل للتصوُّر، بأنْ لا يكون منافياً لضرورة العقل، أو قضيةٍ وجدانية.

قال الشيخ محمد عبده ـ في توقيفيّةِ أسماء الله ـ:الألفاظ التي لا تُفْهِمُ إلّا الكمال، ولا تشوبُ ظاهرها شائبةُ النقص، فيجوزُ إطلاقها على الله تعالى، بلا حرجٍ.

وأضاف: ولكلّ قومٍ أَنْ يصطلحوا في ذلك على ما شاءوا، كيف؟ ولنا أَنْ

نستدلُّ على إثبات صفاتٍ كماليّة للواجب تعالى، ثمَّ نعبّر عنها بمشتقٍّ؟[٤٢].

ومن هُنا، فإنّ لهشام بن الحكم الحقُّ في أنْ يصطلحَ معنى خاصّاً لكلمة «جسم» فيطلقها، إذا توفّر فيه الشرطان، ولا يمنع منه إلّا موضوع «توقيفيّةِ أسماء الله تعالى». التي سنتحدّث عنها في نهاية البحث، أمّا هنا فيجب أن نَعْرِفَ «مصطلح هشام» ثمَّ «الدليل على اختياره لهذا المصطلح».

**أمّا مصطلحه:**

فقد ذكروا: أنّ «الشيء» عنده لا يكون إلّا «جسماً»[٤٣] ونقلوا عنه: أنّه زَعَمَ: أنَّ إثبات «الشيء» أن يُقال: «جسم»[٤٤].

وقال فرقة من المعتزلة: لا «شيء» إلّا «جسم»[٤٥].

وقال الأشعري ـ في الاختلاف في الدقيق، و «الجسم» ـ:

**٩ـ هشام بن الحكم، وكان يقول: أُريد بقولي: «جسمٌ» أنّه «موجودٌ» وأنّه «شيءٌ» وأنّه «قائمٌ بنفسه»**[٤٦].

هكذا جمع الأشعري بين هذه التفسيرات الثلاثة، في مصطلح هشام في «الجسم»، وظاهر ذلك أنّها كلّها متساوية، وتعطي مفهوماً واحداً.

وقد عرفت أنّ «الشيء» و«الجسم» واحد عند هشام، كما نسب الأشعري ذلك إلى المشبّهة[٤٧].

* * *

---

(٤٢) الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والمتكلّمين: ٦٠٤.

(٤٣) الفَرْق بين الفِرَق: ٦٧.

(٤٤) اختيار معرفة الرجال: ٢٨٤ رقم ٥٠٣.

(٤٥) مقالات الإسلاميّين ١/٢٤٥.

(٤٦) مقالات الإسلاميّين ٢/٦، وطبعة ريتر: ٣٠٤.

(٤٧) مقالات الإسلاميّين ٢/١٨٠.

**وأَما تفسير «الجسم» بـ «القائم بنفسه»:**

فقد ذكره عبد الجبّار، فقال: وأمّا أن يكون [التجسيم] عن طريق العبارة، يجوز أن يقول: إنّ الله تعالى «جسم» ليس بطويل، ولا عريض، ولا عميق، و«لا يجوز عليه ما يجوز على الأجسام» من الصعود، والهبوط، والحركة، والسكون، والانتقال من مكان إلى مكان، ولكن أُسميّه «جسمًا» لأنّه «قائم بنفسه» (٤٨).

ونسبه الشهرستانيّ إلى الكرّاميّة، فقال: أطلق أكثرهم لفظ «الجسم» عليه تعالى، والمقاربُون منهم قالوا: نعني بكونه «جسمًا» أنّه «قائم بذاته» وهذا هو «الجسم» عندهم (٤٩).

وقال الشهرستاني ـ أيضاً ـ: وقد اجتهد محمّد بن الهيصم في إرْمام مقالة أبي عبـدالله [ابن كرّام] في كلّ مسألة، حتى ردّها من المحال إلى نوعٍ يُفْهم فيما بين العقَلاء، مثل «التجسيم» فإنّه قال: أراد بـ «الجسم»: «القائم بالذات» (٥٠).

**وأمّا تفسير «الجسم» بـ «الموجود»:**

فقد نسبه الأشعري ـ في موضع ـ إلى هشام، فقال: زعم هشام بن الحكم أنّ معنى «موجود» في البارىء تعالى أنّه «جسم» لأنّه «موجود»: «شيء» (٥١).

ونسب الى قوم: أنّ معنى «الجسم».... هو «الشيء الموجود» وأنّ البارىء لمّا كان «شيئاً موجوداً» كان «جسمًا» (٥٢).

وذكر الجوينْي ما نَصُّه: معنى «الجسم»: «الموجود» وأنّ المعني بقولنا: إنّ الله

---

(٤٨) شرح الأُصول الخمسة: ٢١٨.

(٤٩) الملل والنحل ١/١٠٩، ولوامع البيّنات ـ للرازي ـ: ٣٥٩.

(٥٠) الملل والنحل ١/ ١١٢.

(٥١) مقالات الإسلاميّين ٢/١٨٢ .

(٥٢) الشامل في أُصول الدين: ١٦٦ ـ طبعة ريتر ـ الاسكندرية، وانظر: مذاهب الإسلاميّين ١/٧٢.

«جسمٌ»: أنّه «موجودٌ»[٥٣].

ونقل الأيجيّ هذا التفسير عن بعض الكرّاميّة. ونقل التفسير السابق عن آخرين منهم، فقال: ذهبَ بعضُ الجهّال إلى أنّه «جسمٌ» فالكرّاميّة قالوا: هو «جسمٌ» أيْ «موجودٌ» وقوم قالوا: هو «جسمٌ» أيْ «قائم بنفسه»[٥٤].

وهكذا نجد التفاسير الثلاثة «للجسم» قد جمعها الأشعريّ في عبارة واحدة، ونسبها إلى هشام، وكأنّها بمعنى واحد: الشيء، والموجود، والقائم بنفسه.

هذا، ومن ناحية أُخرى نجدهم يفسّرون كلّ واحدٍ من هذه الثلاثة بالمعنى الآخر:

قال ابن حزم ـ في معنى قولنا «شيء» ـ: إنّه «الموجود» ثم قال: إنْ قالوا: هو «الموجود» صاروا إلى الحقّ[٥٥].

وقال الأشعري ـ في معنى: أنّه تعالى «شيء» ـ: قال قائلونَ: معنى أنّ الله «شيء»: معنى أنّه «موجود» وهذا مذهب من قال: لا «شيء» إلّا «موجود»[٥٦].

وقال الرازيّ: من قال: المعدوم ليس بشيء، قال: الموجود شيء، فهما لفظان مترادفان، فإذا كان «موجوداً» كان «شيئاً»[٥٧].

وذكر ـ في معنى: أنّه «موجود» أقوالاً، منها:

٤ـ «موجود» بمعنى: أنّه «شيء».

٥ـ «موجود» بمعنى: أنّه «قائم بنفسه»[٥٨].

واحتمل القاضي عبد الجبّار ـ في معنى «قائم بنفسه»:

١ـ أنّه «موجود».

---

(٥٣) مقالات الإسلاميّين ١/١٢٤.

(٥٤) المواقف ـ بشرح السيّد الشريف ـ: ٤٧٣.

(٥٥) الفصل ٥/٤٣.

(٥٦) مقالات الإسلاميّين ٢/١٨٠.

(٥٧) لوامع البيّنات ـ للرازي ـ: ٣٥٧.

(٥٨) مقالات الإسلاميّين ٢/١٨٥.

٢ـ أو «موجود باقٍ».

٣ـ أو «لا يحتاج وجودُه إلى محل ومكان»[٥٩].

وقضيّة قياس المساواة أن يقال: إنّ المعاني الثلاثة: الشيء، الموجود، القائم بنفسه، هي بمعنى «الجسم» كما نسب إلى هشام أولاً.

والحقّ أنّ مصداقها ـ على مصطلح هشام ـ واحد، وإن اختلف مفهوم كلٍّ عن الآخر، وإنّما الاختلاف بالاعتبارات الدخيلة:

فباعتبار صحّة الخبر عنه، وتعلّق العلم به وإثباته، يُسمّى «شيئاً».

وباعتبار تحقّقه، واتّصافه بالوجود، يُسمّى «موجوداً».

وباعتبار استقلاله في التحقّق، يُسمّى «قائمًا بنفسه».

وقد اعترف تلامذة هشام بهذا المصطلح، وأنّ إطلاق «الجسم» على البارىء سبحانه بمعنى «الشيء».

قال ابن أبي الحديد: وأمّا من قال: إنّه «جسمٌ لا كالأجسام» على معنى أنّه بخلاف «العَرضَ» الذي يستحيل أَنْ يُتَوَهَّم منه فِعْلٌ، ونَفَوْا عنه معنى الجسميّة، وإنّما أطلقوا هذه اللفظه لمعنى أنّه «شيء لا كالأشياء» فأمرهم سَهْلٌ، لأنّ خلافهم في العبارة، وهم علي بن منصور، والسنّاك، ويونس بن عبد الرحمن، والفضل بن شاذان، وكلّ هؤلاء من قدماء رجال الشيعة[٦٠].

ومن المعقول ـ في العادة ـ أَنْ يمثّل التلامذة آراء أُستاذهم[٦١].

فهشام قد اصطلح للجسم معنىً خاصاً هو «الشيء».

وأمّا مناسبة هذا المعنى، للمعنى المفهوم لُغةً:

فلأنَّ المعنى اللُغـويّ ـ كما مرّ ـ هو: تجمّع الشيء وتكتّله في الخارج، وهذا يحتوي على طرفين: الأول: أن يكون ذا أجزاء متكتّلة. الثاني: أنْ يكون متحقّقاً في

---

(٥٩) المغني ـ لعبد الجبّار ـ ٤/١٨٠.

(٦٠) شرح نهج البلاغة ٣/٢٢٨.

(٦١) هشام بن الحكم ـ لنعمة ـ: ٦٩.

الخارج، فما كان ذا أجزاء وتحقّق في الخارج، اشترك مع معنى الجسم اللُغوي في كِلا الأمرين.

وإنْ لم يكن مادّة، وليس له أجـزاء، وإنّـما له تحقُّق في الخارج، فهو «شيء» بحقيقة الشيئية، وهي التحقّق والثبـوت في الخارج، واشتراكه في هذا مع «الجسم» يصحّحُ إطلاق «الجسم» عليه في عبارة المقولة، ولا يحتاج إلى مادّة، ولا تحيّز، ولا غَير ذلك من خواصّ الأجسام.

وقد اعترض الشيخ الصدوق على هذا التواضع، فقال: إنْ لم يُرجع منه [أيْ من إطلاق «الجسم» على البارئ] إلاّ على التسمية فقط، كان واضعاً للاسم في غير موضعه، وكان كمن سمّى الله عَز و جلّ إنساناً، ولحمًا، ودماً، ثم لم يُثبت معناها، وجعلَ خلافَه إيانا على الاسم، دونَ المعنى[٦٢].

أقول: وحاصل اعتراضه في أمرين:

١ـ في أنّ هذا من باب وضع اللفظ في غير موضعه.

فإنْ كان مراده أنّـه استعمال للّفظ في غير ما وُضِعَ له، فلم يُرَدْ به المعنى الحقيقي، فهذا مع وضوحه، ليس مخالفاً، إذا كان استعمالاً مجازياً على أساس علقةٍ مجازية، كما شرحنا، لصحّة المجاز بالوضع العامّ.

وليست فيه مخالفـةٌ لأصلٍ عقلائيّ معلوم، ولا معارضةَ فيه لفرع شرعيّ مستدلّ عليه، كما ذكر السيّد الشريف المرتضى، حيث قال: فأمّا ما رُمِيَ به هشام بن الحكم من القول بالتجسيم، فالظاهر من الحكاية عنه القول بـ «جسم لا كالأجسام» **و لا خلافَ في أنّ هذا القول ليس بتشبيهٍ، ولا ناقضٍ لأصْل، ولا معترضٍ على فرع**[٦٣].

وليس محرّماً على أحد أنْ يصطلح لنفسه لفظاً يضعه على معنىً خاصّ في نظره.

---

(٦٢) التوحيد ـ للصدوق ـ: ٣٠٠ رقم ٦.

(٦٣) الشافي ـ للمرتضى ـ: ١٢.

نعم، بما أنّ الموضوع يتعلّق بأسماء الله تعالى فهو يرتبط بمسألة توقيفية هذه الأسماء وذلك خارجٌ عن المخالفة الوضعية، وسيأتي الحديث عن تلك المسألة.

٢ـ في تمثيله بما ذكر من الألفاظ، واستهجان إطْلاقها على البارئ.

فالفرق بين تلك الألفاظ وبين لفظ «الجسم» واضح، حيث إنّ تلك الألفاظ لا تطلق بحقيقتها على الله كما هو واضح، وليس لها معنى مجازيّ قابل للإطلاق عليه تعالى، يستحسنه الطبع، فإطلاقها عليه تعالى مستهجن لما في معانيها الحقيقية من الحقارة والسقوط.

مع أنّه يعترض عليه بإطلاق كلمة «شيء» التي وضع هشام لفظ «الجسم» بمعناها، وسيأتي الكلام فيها.

والقاضي عبد الجبّار ذكر من أطلق اسم «الجسم» عن طريق العبارة وقال: أُسمّيه «جسماً» لأنّه «قائم بنفسه». فاعترض عليه بقوله: فإنْ كانَ خلافه من هذا الوجه، فالكلام عليه ما ذكرناه من أنّ الجسم إنّما يكونُ طويلاً، عريضاً، عميقاً، فلايُوصف به القديم تعالى[٦٤].

أقول: وهذا خروجٌ عن منهج المعارضة العلميّة، لأنّه خروج عن مصطلح المعارِض، وقد ذكرنا سابقاً أنّ المناقشة لابُدّ أن تبتنيَ على المصطلح الخاصّ الذي قصده المعارِض، ولا يجوز محاسبة أحدٍ على ما لم يصطَلِحْه ولم يتواضع عليه، فلا «مُشاحّة في الاصْطلاح». إلّا أن يكون اعتراضه على أصل الاصطلاح، وقد أثبتنا عدم مخالفته لشيء كما سيأتي ذكر الدليل عليه.

* * *

(٦٤) شرح الأُصول الخمسة: ٢١٨.

## ٣ـ أصْل هذه المقولة.

إنّ هذه المقولة تبتني أساساً على القول بأنّ البارىء تعالى «شيء» وهشام زعم أنّ إثبات «**الشيء**» أن يقال: «**جسم**».

وعلى ذلك تكون مقولة «جسم لا كالأجسام» مأخوذةً من «**شيء لا كالأشياء**» وبمعناها.

وأقدمُ نصّ شيعيّ احتوى على المقولة نقلاً عن هشام تضمّن التسوية بينهما:

عن عبد الملك بن هشام الحنّاط: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: زعم هشام بن الحكم:أنّ الله «شيء لا كالأشياء» وأنّها بائنة عنه،وهو بائن من الأشياء، وزعم أنّ إثبات «الشيء» أن يقال: «**جسم**» فهو «**جسمٌ لا كالأجسام**»: «**شيء لا كالأشياء**» ثابت موجود[٦٥].

وكذلك ابن أبي الحديد فرض إطلاق هذه المقولة: «**جسم لا كالأجسام**» لمعنى أنّه «**شيءٌ لا كالأشياء**»[٦٦].

ومن قال بالتساوي بين «شيء» و «جسم» وأجاز إطلاق «شيء» على البارىء تعالى، يقول: إنّه تعالى «**شيء لا كالأشياء**» فلا بُدّ أنْ يقولَ بمقولة «**جسم لا كالأجسام**» من جهة المعنى، وإن تعبّد بالتوقيف فهو ممنوع من جهته لا من جهة المعنى، وذلك أمر آخر.

أمّا إطلاق اسم «**الشيء**» على البارىء تعالى فقد عنون المتكلّمون له، واختلفوا فيه على مقالتين:

فقال جَهْم، وبعض الزيديّة: إنّ البارىء تعالى لا يُقال له «شيء» لأنَّ الشيء هوالمخلوق الذي له مثل[٦٧].

---

(٦٥) اخبار معرفة الرجال: ٢٨٤ رقم ٥٠٣.

(٦٦) شرح نهج البلاغة ٢٢٨/٣.

(٦٧) مقالات الإسلاميّين ٢٣٨/١.

وأورد الرازي احتجاج جهم على مقالته بالقرآن، والمعقول:

**أمّا القرآن، فآيتان:**

**الأولى:** قوله تعالى: ﴿**اللهُ خالِقُ كُلِّ شيءٍ**﴾ [سورة الرعد (١٣) الآية (١٦)].

فلو كان تعالى يُسمّى بلفظ «الشيء» لزم بحكم هذا الظاهر كونه خالقاً لنفسه، وهو محال.

**الثانية:** قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ كَمِثلِهِ شَيْءٌ**﴾ [سورة الشورى (٤٢) الآية (١١)].

ومِثْلُ مِثْلِهِ هو «هو» فلمّا ذكر أَنْ ﴿**ليس كمثله شيء**﴾ لزم أَنْ لا يكون هو مسمّىً باسم «شيء».

وقول مَنْ قال: «الكافُ زائدة» باطلٌ، لأنّ هذا ذكر: هذا الكاف خطأٌ وفاسدٌ، فمعلومٌ أَنّ هذا لا يليق بكلام الله تعالى.

**وأمّا المعقول:**

فهو: أَنّ أسماء الله تعالى دالّةٌ على صفات الكمال ونعوت الجلال، وقال: ﴿**وَلله الأَسْمَاءُ الحُسْنى فَادْعُوهُ بِها**﴾ [سورة الأعراف (٧) الآية (١٨٠)].

واسم «الشيء» لا يُفيد كمالاً،ولا جلالةً ولا معنىً من المعاني الحسنة، فثبت أنَّ كُلَّ ما كان من أسماء الله تعالى وَجَبَ أَنْ يُفيدَ حُسْناً، ولفظ «شيء» لا يُفيد حُسْناً، فوجَبَ أَنْ لا يكونَ لله تعالى[٦٨].

ولم يحاول الرازيُّ الإجابةَ على كلام جَهْمٍ هذا، فلنذكر ـ نحنُ ـ ما يبدو لنا فيه من المغالطة والفساد:

---

(٦٨) لوامع البيّنات ، المطبوع باسم «شرح أسماء الله الحسنى» للرازي: ٧ ـ ٣٥٨.

**أمّا عن احتجاجه بالآية الأُولى:**

فجوابُه: أنّ ذلك الخطابَ لا يشملُ المتكلّم به وهو الله تعالى شأنه، لأنّ مادّة «الخلق» الواردة فيه تقتضي انصراف مؤدّاه إلى ما سواه جلّ ذكره، وهذا كما لو قال أحدٌ: «من لَبس ردائي عاقبته» حيث أنّه لا يشمل المتكلّم نفسه، لفرض أنّ الرداء هو له، والغرض من إيراد هذا القول منع الأغيار من التصرّف في الرداء.

فكذلك الآيةُ الكريمةُ إنّما سيقت للدلالة على قُدْرة الله على ما سواه، واستيلائه على كلّ شيء ممّا عداه، لأنّه خالقُ كُلّ شيء، فهي منصرفة عنه هو جَلّ جلالُه.

ويدلّ على هذا المعنى، ما رُويَ عن الإمام أبي جعفر محمد الباقر،والإمام أبي عبد الله جعفر الصادق عليهما السلام، قالا: كُلّ ما وقع عليه اسم «شيء» ـ ما خلا الله عزّ وجَلَّ ـ فهو مخلوقٌ، و﴿**اللهُ خالِقُ كُلِّ شَيْءٍ**﴾ تبارك الذي ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِه شيءٌ**﴾[٦٩].

**والجواب عن احتجاجه بالآية الثانية:**

إنّ زيادة الحروف ليس من باب الخطأ، ولا فساد فيه، بل «إنّما زيدتْ لتوكيد نفي المثل، لأنّ زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانياً، قاله ابن جنّي»[٧٠].

فالزيادة أُسلوب عربيّ، يؤدّي دوراً بلاغيّاً رائعاً هو الأَلْيق بكلامه تعالى.

**وأمّا الجواب عن احتجاجه الذي سمّاه معقولاً، فمن وجهين:**

**الأوّل:** أنّ المراد بالتسمية، ليس هو تعيين الاسم الخاصّ عليه تعالى، بل المراد إطلاق اللفظ عليه، وبهذا يختلف عن الأسماء الحُسْنى، فلا يسري حكمها عليه،

---

(٦٩) التوحيد ـ للصدوق ـ: ١٠٥ ـ ١٠٦، ب ٧، ح ٣ و٤ و٥.

(٧٠) مغني اللبيب ـ لأبن هشام ـ: ٢٣٨.

فالله، بما أنّه موجود ثابت، فكما يطلق على كلّ ثابت أنّه «شيء» فهو ـ تعالى ـ كذلك.

**الثاني:** أنّ الأسماء الحسنى، تلك، المذكورة لله تعالى، تدلّ على ما فيها من المعاني الحسنة، باعتبار أنّها أوصاف، وأمّا ما يدلّ منها على مجرّد الذات الربوبيّة فلا دليل على دلالته على ذلك إلّا من جهة إضافته إليه جلّ ذكره.

وإطلاق «شيء» على فرض وروده من قبيل الثاني.

وقد وردَ إطلاق اسم «الشيء» على البارىء تعالى:

١ـ فقد سُئِلَ الإمام الصادق عليه السلام عن الله، ما هو؟

فقال: هو «**شيء بخلاف الأشياء**» أرْجِعُ بقولي «شيء» إلى إثبات معنى، وأنّه «شيء» بحقيقة الشيئيّة، غير أنّه لا جسم، ولا صورة[٧١].

٢ـ وسُئِلَ الإمام الجواد عليه السلام: أيجوز أن يقال: إنّ الله عزّ وجلّ «شيء»؟

قال: نعم، يُخرِجُه عن الحدَّيْن: حَدّ التعطيل، وحَدّ التشبيه[٧٢].

وقد استدلّ الرازيّ عليه بأُمورٍ من القرآن، واللُغة، والإجماع:

**أمّا القرآن:** فقوله تعالى: ﴿**قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شهادةً قُلْ اللهُ**﴾ [سورة الأنعام (٦) الآية (١٩)].

وقوله تعالى: ﴿**كُلُّ شَيْءٍ هالِكٌ إلّا وَجْهَهُ**﴾ [سورة القصص (٢٨) الآية (٨٨)].

قال: المراد بوجهه: ذاتُه، فقد استثنى ذاته من لفظ «الشيء» والاستثناء خلافَ الجنس خلافُ الأصل.

**وأمّا اللُغة:** فهي أنّ من قال: المعدوم ليس بشيء، قال: الموجود هو «الشيء» فهما لفظان مترادفان، فإذا كان «**موجوداً**» كان «**شيئاً**».

---

(٧١) التوحيد ـ للصدوق ـ: ١٠٤، ب ٧، ح ٢.

(٧٢) التوحيد ـ للصدوق ـ: ١٠٤ ب ٧ح١، و ص ١٠٧ ح٧.

ومن قال: المعدوم شيء، قال: الشيء: ما يصحّ أن يعلم ويخبر[٧٣] عنه، فكان «الموجود» أخصَّ من «الشيء» وإنْ صَدَقَ الخاصُّ صَدَقَ العامُّ، فثبت أنّه تعالى مُسَمّىً بالشيء[٧٤].

وأمّا الإجماع: فالأوْلى أنْ يقال: أجمع الناس ـ قَبْلَ ظهور جَهْمٍ ـ على كونه تعالى مسمّىً بهذا الاسم «الشيء» والإجماع حُجّةٌ[٧٥].

وقال الأشعري: قال المسلمون ـ كلُّهم ـ إنّ الباريء «شيء لا كالأشياء»[٧٦].

وقال الناشئ: إن الباريء «شيء» موجودٌ في الحقيقة، وإنّ الباريء «غير الأشياء» والأشياءُ غيره في الحقيقة[٧٧].

وقال عبد الله بن كلّاب: إنّه تعالى موجودٌ لا بوجود، و «شيء» لا بمعنىً له كان شيئاً[٧٨].

وزعم الكعبي في (مقالاته): إن المعتزلة اجتمعت على أنّ الله عزّ وجلّ «شيء لا كالأشياء»[٧٩].

وقال أبو الحسين الصالحي ـ من المعتزلة ـ في صفات الله معنى قولي: «إنّ الله عالم لا كالعلماء» و «قادر لا كالقادرين» و «حيٌّ لا كالأحياء» إنّه: «شيءٌ لا كالأشياء».

وكان يقول: إنّ معنى «شيء لا كالأشياء» معنى «عالم لا كالعلماء»[٨٠].

---

(٧٣) كذا الصواب، وكان في المصدر: «يعبر» ولا معنى له، لاحظ التعريفات للجرجاني: ٥٧ وانظر: الحكايات: ١٢٢ و١٤٤.

(٧٤) لوامع البيّنات ـ للرازي ـ: ٣٥٧.

(٧٥) لوامع البيّنات ـ للرازي ـ: ٣٥٨.

(٧٦) مقالات الإسلاميّين ١/٢٣٨.

(٧٧) مقالات الإسلاميّين ١/٢٤٠.

(٧٨) مقالات الإسلاميّين ١/٢٣٠.

(٧٩) مقالات الإسلاميّين ٢/١٨٠ ـ ١٨١، والفَرْق بين الفِرَق: ١١٥، ومذاهب الإسلاميّين ١/٥٠.

(٨٠) مقالات الإسلاميّين ١/٢٢٨.

وقال بعضهم: لا أقول: العلم شيء، ولا أقول: الصفاتُ أشياء، لأنّي إذا قلتُ: البارىء «شيء» بصفاته، استغنيتُ عن أنْ أقولَ: صفاته أشياء[٨١].

وقال ابن حزم الظاهريّ: إنْ قالوا لنا: إنّكم تقولون: إنّ الله عزّ وجلّ «شيءٌ لا كالأشياء»؟

قلنا:... لفظة «شيء» النصّ جاء بها، والبرهان أوجبها[٨٢].

وقال الرازي: «الموجود» و «الشيء» هما من صفات الله الذاتية، المراد منها الألقاب الدالّة على الذات[٨٣].

وقد استدلّ الجبّائي على ذلك: بأنّ الشيء: سِمة لكلّ معلوم، ولكلّ ما أمكنَ ذكره والإخبار عنه، فلمّا كانَ اللهُ عزّ و جلّ معلوماً، يمكن ذكره والإخبار عنه، وجب أنّه «شيء»[٨٤].

وهشام أخذ مقولة «شيء لا كالأشياء» من كلام الإمام الصادق عليه السلام الذي نقلناه، حيث أجاب من سأله عن الله تعالى: ما هو؟ فقال: هو «شيء بخلاف الأشياء».

فإنَّ هشاماً هو راوي ذلك الحديث عن الصادق عليه السلام[٨٥].

وإذا صحّ إطلاق «الشيء» على الله جلّ ذكره، فهو حَسب اصطلاح هشام لا يكون إلّا «جسماً»[٨٦] كما مرّ مفصّلاً.

وإذا ثَبَتَ أنّ الله «شيء لا كالأشياء» فهو عند هشام، ومن قال بمصطلحه: «جسم لا كالأجسام».

---

(٨١) مقالات الإسلاميّين ١/٢٣١.

(٨٢) الفصل ٢/١١٨ ـ ١١٩.

(٨٣) لوامع البيّنات ـ للرازي ـ: ٤٧.

(٨٤) مقالات الإسلاميّين ٢/١٨١.

(٨٥) التوحيد ـ للصدوق ـ: ١٠٤، ب ٧، ح٢.

(٨٦) الفَرْق بين الفِرَق: ٦٧.

ولقد جهد المعتزلة الفصل بين المقولتين، والحكم بعدم الملازمة بينهما:

قال القاضي عبد الجبّار: فإن قيل: أَلَيْسَ عندَكُم أنّه تعالى: «**شيءٌ لا كالأشياء**» وقادر لا كالقادرين، وعالم لا كالعالمين، فهلّا جازَ أنْ يكونَ «**جسمًا لا كالأجسام**»؟

قيل له: إنّ «**الشيء**» اسم يقع على ما يصحُّ أنْ يعلم ويخبر عنه، ويتناول المتماثل والمختلف والمتضادّ، لهذا يقال في السواد والبياض: أنّهما «شيئان» متضادّان، فإذا قُلنا: إنّه تعالى «**شيء لا كالأشياء**» فلا يتناقض كلامُنا، لأنّا لم نُثبت بأوّل كلامنا ما نفيناه بآخره، وكذا إذا قُلنا: إنّه تعالى قادرٌ لا كالقادرين، وعالم لا كالعالمين، فالمراد به أنّه قادر لذاته، وعالم لذاته، وغيره قادر لمعنى، وعالم لمعنى.

وليس كذلك ما ذكرتموه، لأنّ الجسم هو: ما يكون طويلًا عريضاً عميقاً، فإذا قلتم: إنّه «**جسم**» فقد أثبتّم له الطول والعرض والعمق، ثم إذا قلتم: «**لا كالأجسام**» فكأنّكم قلتم: ليس بطويل ولا عريض ولا عميق، فقد نفيتم آخراً ما أثبتّموه أولاً، وهذا هو حَدّ المناقضة، ففارَقَ أحدُهما الآخر[٨٧].

وقد ذكر الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريده مثل هذا الكلام بعينه، وأضاف: وإذا كان قد قام الدليل على أنّه ليس «**جسمًا**» فلا يصحّ القول: إنّه «**جسم لا كالأجسام**» لأنّ حكم الأجسام واحدٌ[٨٨].

**والجواب**: إنّ «الجسم» عند هشام وفي مصطلحه، وعند من يطلق مقولة «جسم لا كالأجسام» على البارىء تعالى، هو بمعنى «الشيء» وليس بمعنى «ما له الطول والعرض والعمق» كما فرضه المعتزلة حتى يرد عليه ما ذكروه، فكلامهم هذا كلّه خروج عن مصطلح هشام.

وإذا كان «**الجسم**» بمعنى «**الشيء**» فكما يصحّ إطلاق مقولة: «**شيء لا**

---

(٨٧) شرح الأُصول الخمسة: ٢٢١.

(٨٨) في التوحيد، تكملة ديوان الأُصول: ٥٩٦.

كالأشياء» على البارىء باعتبار أنّ حقيقة الشيئية مشتركة بين البارىء وسائر الأشياء، وإنّما يمتاز البارىء عنها بخاصّية وجودية لا توجد فيها، فهو تعالى «شيء» بخلافها، ولا تشبهه ولا يشبهها، فمن جهة إثبات الشيئية له، خرج عن حدّ التعطيل، ومن جهة نفي المثيل له تعالى خرج عن حدّ التشبيه، فثبت له تعالى التنزيه الكامل، من دون تعارض بين صدر المقولة وذيلها.

فكذلك مقولة «جسم لا كالأجسام» على مصطلح هشام، فإنّ الجسمية ـ بمعنى إثبات الشيئيّة بحقيقتها ـ ثابتة للبارىء تعالى، مشتركة بينه وبين غيره من الأجسام، فإثباتها له يخرجه عن حدّ التعطيل، ونفي المماثلة بينه وبين الأجسام، يخرجه عن حدّ التشبيه، وهو التنزيه الكامل، من دون معارضة بين صدر المقولة وذيلها.

فظهر أنّ ما ذكروه غير وارد على هشام، إذ أنّهم أوردوا ذلك على مصطلحهم في الجسم، وهو: ما له الطول والعرض والعمق، لا على مصطلحه في «الجسم» وهو: «الشيء».

وهذا منهم خروج عن أبسط مناهج البحث والجدل الصحيح.

وأمّا قولهم: وإذا كان قد قام الدليل على أنّه ـ تعالى ـ ليس جسمًا، فواضح أنّه مصادرة على المطلوب، إذ أنّ هذا هو محلّ البحث والنزاع فكيف يؤخذ شرطاً تترتّب عليه النتيجة التي ذكروها.

ثُمَّ إنّ الأدلّة التي أقامها المتكلّمون على نفي الجسميّة عن البارىء تعالى، كلّها مبتنية على أنّ المراد بالجسم هو ذو الأبعاد، وقد ذكروها في كتبهم.

ولهذا، لا يرد شيء منها على المقولة، بل نصَّ كثير منهم على أنّ المقولة على مصطلح هشام لا تدلّ على التجسيم المعنوي، وليس فيه مخالفة لأصل، ولا اعتراض على فرع، سوى مسألة توقيفية الأسماء التي سنفصّل ذكرها في نهاية البحث.

* * *

## ٤ـ دليل هشام على اختيار هذا المصطلح

نُقِلَ استدلالُ هشام على اصطلاحه في الجسم، في رواية يونس بن ظبيان، قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام، فقلت له: إنّ هشام بن الحكم يقول قولاً عظيمًا! إلّا أَنّي أختصر لك منه أحرفاً: يزعم أنّ الله «جسم» لأنّ الأشياء شيئان: **جسم، وفعل الجسم**، فلا يجوز أن يكون الصانع بمعنى الفعل، ويجوز أن يكون بمعنى الفاعل[٨٩].

ومراده: أَنّ الموجودات على قسمين:

إمّـا أعـراضٌ، وقد عبّر عنها هشام بكلمة «**الفعل**» وهو ما لا يستقلّ في وجوده، بل يحتاج إلى محلّ يعرض عليه أو يصدر منه.

وإمّا ذوات، وقد عبّر عنه بكلمة «الجسم» وهو ما يستقلّ في وجوده.

والبارىء جلّ ذكره، لا يكون إلّا من الموجودات المستقلّة بالوجود، وبما أَنّ الأعراض لا تسمّى عند هشام «أشياء» والذوات عنده هي الأشياء، وقد عرفنا من مصطلحه أَنْ الشيء عنده يسمّى بالجسم.

والبارئ ليس عَرَضاً، بل ذاتٌ، ويُسمّى «شيئاً» فإذَنْ يُطْلق عليه اسم «**جسم**»!

هذا ما نفهمه من استدلال هشام في هذه الرواية، وهو الذي فهمه تلامذة هشام، وقد نقله ابن أبي الحديد عنهم، فقالوا: إنّه «**جسم لا كالأجسام**» على معنى أنّه بخلاف العَرَض الذي يستحيل أَن يتوهّم منه فِعل، ونَفَوْا عنه «معنى الجسميّة»[٩٠].

فنفي معنى الجسميّة، يدلّ على أَنّ المراد بقولهم «**جسم**» مجرّد الاسم، وإذا انتفى عنه معنى الجسميّة، وهي التكتّل الخارجيّ المقتضي للأبعاد، كان «**الجسم**» في

---

(٨٩) التوحيد ـ للصدوق ـ: ٩٩، ب٦، ح٧؛ والحكايات ـ للمفيد ـ: ١٣٢.

(٩٠) شرح نهج البلاغة ٣/٢٢٨.

مقابل العَرَض، وبمعنى الذات المتقوِّمة بنفسها، وهذا في مصطلح هشام هو «الشيء» المرادف لكلمة «الجسم».

وهذه الفكرة معروفة عن هشام، بكل مقدّماتها:

فكانَ يقول: إنّ الأفعال صفات الفاعلين، ومعانٍ لهم، وليست بأشياء ولا أجسام[٩١] **لأنّ الشيء عنده لا يكون إلّا جسمًا**[٩٢].

فهشام لا يرى العَرَض «شيئاً» بل يرى ما يقابله «شيئا» و«الشيء» عنده هو «الجسم» والبارىء لا يكون عَرَضاً، بل هو ذاتٌ، فهو «جسم» أي «شيء» مستقلّ الوجود.

وكذلك كان هشام يرى أنّ «الحركة» ليست «جسمًا» لأنّها «فعل» و «الفعل» عَرَض ليس بشيء.

ذكر ذلك في مناظرته لأبي الهذيل العلّاف الذي كان يرى الحركة «جسمًا»[٩٣].

وقد نقل القاضي عبد الجبّار شبهة للقائلين بالتجسيم، وهي أنّهم قالوا: المعقول: إمّا الجسم، وإمّا العَرَض، والقديم تعالى يستحيل أن يكون عَرَضاً، فيجب أن يكون جسمًا[٩٤].

فنجد في هذا الاستدلال نفس العناصر التي وجدناها في الاستدلال المنقول عن هشام، فقد جُعل فيه «الجسم» مقابل «العَرَض » وكان في استدلال هشام مقابل «الفعل».

والفِعل، والعَرَض، مشتركان في أنّهما ليس لهما وجود مستقلّ بل الفعل نوع من العَرَض، والذي يقابلهما هو الموجود الذي له استقلال في التحقّق والوجود، وهو

---

(٩١) مقالات الإسلاميّين ١/١١٣، والفرق بين الفرق: ٦٧.

(٩٢) الفَرْق بين الفِرَق: ٦٧.

(٩٣)مُروج الذهب ٥/٢٠ رقم ٢٩١٧.

(٩٤) شرح الأُصول الخمسة: ٢٢٥.

المسمى بـ «الذات» وبـ «الشيء» وفي اصطلاح هشام بـ «الجسم».

وحيث أنّ القديم تعالى ليس عَرَضاً وليس فعلاً، بل هو موجود مستقلّ في الوجود، قائم بذاته، وبنفسه، ولا يحتاج في وجوده إلى محلّ يقوم به أو فيه، وهو «شيء» فهو مرادف ـ عند هشام ـ لكلمة «جسم».

وليس مفاد ذلك التجسيم المعنوي الذي يدّعيه «المجسِّمة» بل هو إطلاق للفظ «الجسم» بمعنى «الشيء»، ولا محذور فيه سوى موضوع توقيفية أسماء الله تعالى، وسيجيء.

ومن هُنا نَعرفُ أنّ القاضي قد حرّف هذا الاستدلال، وصوّره استدلالاً على التجسيم المعنويّ، باعتباره الجسمَ المفروض في الاستدلال مقابلاً للعَرَض، قسمًا من الجوهر، فلهذا فرض في جوابه عنه وجود قسم ثالث ليس بجسم ولا عَرَض، وأنّه هو ذات معلوم أو يمكن اعتقاده، وهو القديم تعالى[٩٥].

لكنّ المقابلة المفروضة في الاستدلال بين العَرَض والجسم، توحي أنّ المراد بالجسم هو ما يستقلّ في الوجود وإلاّ لم تصحّ المقابلة، كما لا يصحّ الحصر، فكيف يصحّ الاستدلال، وكيف يفرض غفلة المستدلّ عن ذلك؟ مع فرط وضوحه؟

وليس له وجه صحّةٍ إلاّ ما ذكرنا، وحاصله: أنّ المعقول ـ والمراد به ما يمكن فرضه موجوداً ـ إمّا أنْ يكون مستقلاً بنفسه في الوجود، أو يكون غير مستقل، والأول هو الذات، ويسمّيه المستدلّ «جسمًا» والثاني هو العَرَض، والبارىء تعالى لا يكون عَرَضاً، فهو «الجسم».

والمراد بالعَرَض عند هشام هو «المعنى» وهو لا يراه «شيئاً» كما عرفت[٩٦].

لأنّ العَرَض هو ما يعرض غيره في الوجود، ولايجب لَبْثُه كَلَبْث الأجسام[٩٧].

---

(٩٥) شرح الأصول الخمسة: ٢٢٥.

(٩٦) اللمع ـ للأشعري ـ: ٣ ـ ٣٤.

(٩٧) مذاهب الإسلاميّين ١/٤١٧.

وهذه الحقيقة قد استدلّ عليها القاضي نفسُه، في بيان استحالة كون الباريء تعالى «عَرَضاً»[٩٨].

وظهرَ أَنّ مراد هشام من «فِعل الجسم» في استدلاله هو العَرَض، المقابل للجوهر، في اصطلاح الفلاسفة.

والقاضي عبد الجبّار استعمل كلمة «فعل الجسم» بمعنى آخر، واستعمله في الاستدلال على أَنّ الله تعالى لا يجوز أَنْ يكونَ جسمًا، وقد فسّره أبو رشيد بأَنّ المقصود من «فعل الجسم»: إحداثه و اختراعه[٩٩].

وهذا تفسير للفعل بمعناه اللُغوي، وإضافته إلى مفعوله، كما أَنّ مراده بالجسم هو المعنى المتداول، وعلى هذا فلا يرتبط باستدلال هشام ولا مصطلحه في كِلتا الكلمتين: «الجسم» و «فعل الجسم».

وقد التزم بنفس استدلال هشام من علماء عصرنا الشيخ مُحمّد عبده المصريّ، فقال: إنْ أُريد من «الجوهر» القائم بذاته، ومن «العَرَض» القائم بغيره، لكان الباريء «جوهراً» وصفاته «عَرَضاً». ولا منع إلّا من جهة الإطلاق الشرعيّ، حينئذٍ[١٠٠].

فإنّ جعله «الجوهر» ـ المفسَّر بالذات ـ في مقابل «العَرَض» هو مثل مقابلة «الجسم» بمعنى الشيء القائم بالذات في مقابل «العَرَض» في كلام هشام.

وهذا أيضاً يبتني على اصطلاح خاصّ في معنى «الجوهر» كما أنّ ذاك كان مبتنياً على اصطلاحٍ خاصّ في معنى «الجسم».

وإلّا فالجوهر بمعنى ما له ماهيّة، لا يمكن إطلاقه علي الباريء جلّ ذكره.

وهشام بقوله «جسم» وإطلاقه على الباريء تعالى، لا يُثبتُ أَيةَ مادّة له تعالى، ولا أَنّه ماهيّة، بل ـ كما ذكرنا ـ أراد بهذه اللفظة التعبير عن كونه تعالى «شيئاً» بحقيقة

---

(٩٨) شرح الأُصول الخمسة: ٢٣١.

(٩٩) أُنظر الاستدلال وتوضيحه في: ديوان الأُصول: ٥٩٧.

(١٠٠) الشيخ محمد عبده: ٥٣١.

الشيئيّة، وهو «**الموجود**» و «**القائم بنفسه**» فلايصحّ عنده التعبير عنه تعالى بالجوهر. ويشهد لذلك أنّ هشاماً كان ممّن يُنكر الجوهر الفرد.

قال الأشعري ـ وهو يتحدّث عمّن يزعم ـ: أنّ الجزء يتجزّأ أبداً، ولا جزء إلّا وله جزء، وليس لذلك آخِرٌ إلّا من جهة المساحة، وأنّ لمساحة الجسم آخِراً، وليس لأجزائه آخِرٌ من باب التجزُّؤ، والقائل بهذا القول هشام بن الحكم وغيره[١٠١].

فكلّ جوهر ـ عند هشام ـ لابُدّ أن يكون متألِّفاً من أكثر من جزء، وكلّ متألّفٍ متحيِّزٌ، وكلّ متحيِّزٍ لابُدّ أنْ يكون يمينُه غير يساره، وقدّامه غير خلفه، وكلّ ما يتميّز أحد جانبيه عن الآخر، فهو منقسمٌ، وكلّ منقسمٍ فليس بـ «أحد»[١٠٢].

والله جلّ ذكره يقول: ﴿**قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ**﴾[سورة التوحيد (١١٢) الآية (١)].

وكما أنّ صدر المقولة «**جسم لا كالأجسام**» يُثبت وجود الباريء تعالى، فهو إخراج له عن حدّ التعطيل، فكذلك ذيلها ينفي عنه تبارك ذكره كلّ شبه للأجسام، ومماثلة بينه وبينها، فهو إخراج له تعالى عن حدّ التشبيه، كما تدلّ عليه الآية الكريمة: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾.

فهذه الآية نفت عن وجوده تعالى المماثلة لغيره من الأشياء. ومّما يدلّ على أنّ قوله في ذيل المقولة: «..لا كالأجسام» هو بمعنى ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**﴾ هو وجود هذه الآية مكان ذلك الذيل في مورد نقل كلام هشام، في حديث الحمّاني: إنّ هشام بن الحكم زَعَمَ أنّ الله «**جِسْمٌ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ**»[١٠٣].

وهذا الذيل ضروريّ لتكميل التنزيه، كما عرفت، ولذلك قال ابن حزم: لو أتانا نصٌّ بتسميته تعالى «**جسماً**» لوجب علينا القول بذلك، وكُنّا حينئذٍ نقول: إنّه «**لا كالأجسام**»[١٠٤].

---

(١٠١) مقالات الإسلاميّين ١/١٢٤.

(١٠٢) اللوامع الإلهية ـ للفاضل المقداد ـ: ٨٧، وانظر: الفصل ـ لابن حزم ـ ٥/٦٦.

(١٠٣) التوحيد ـ للصدوق ـ: ١٠٠، ب٦، ح٨.

(١٠٤) الفصل ٢/١١٨ ـ ١١٩.

## ٥ـ المقولة لا تدلّ على التجسيم

قد ثبت أن المقولة حسب مصطلح هشام لا تدلّ على عقيدة التجسيم، بل تدلّ على التنزيه الكامل عن حَدَّيْ التعطيل والتشبيه، وغاية ما تدلّ عليه أنّ هشاماً كان يُطلق اسم «**الجسم**» على البارىء تعالى، وغرضه إثبات وجوده، وأنّه «**شيْءٌ**» «**قائم بنفسه**» وليس «**عَرَضاً**».

نعم تبقى المقولة مخالفةً لمسألة توقيفيّة أسماء الله تعالى، وذاك أمر آخر سيأتي ذكره في نهاية البحث.

وقد صرّح المحقّقون من العلماء بعدم دلالة هذه المقولة على اعتقاد التجسيم:

١ـ منهم الشيخ المفيد رحمه الله، فقد ذكر ما نصّه: لم يكن في سلفنا من تَدَيَّنَ بالتشبيه من طريق المعنى، وإنّما خالف هشامٌ وأصحابُه جماعةَ أصحاب أبي عبدالله عليه السلام بقوله في «الجسم» فزعَمَ أنّ الله «**جسمٌ لاكا لأجسام**»[١٠٥].

فنفيه التشبيه من طريق المعنى، يشمل هشاماً وغيره ممّن اتُّهِمُوا بذلك، والتشبيه من طريق المعنى هو التجسيم الحقيقي، ويقابله تنزيه البارىء تعالى عن كونه جسمًا كالأجسام، أمّا التجسيم الذي قال به هشام فهو «**التجسيم اللفظي**» ومن جهة العبارة، والمراد به إطلاق اسم «**الجسم**» فقط عليه تعالى.

وقد يستفاد ذلك من تعبير الشيخ المفيد: إنّ هشاماً خالف «**بالقول في الجسم**» لا إنّه خالف «**في القول بالجسم**» الذي هو مذهب المجسِّمة.

والحاصل أنّ المفيد ينسب بهذه العبارة إلى هشام قولاً قاله في «الجسم» واصطلاحاً خاصاً به في تفسير الجسم، أطلقه بذلك على البارئ، مخالفاً لجميع الطائفة في هذا، لا أنّه قال بالجسم.

وإلّا لكان كلام المفيد متناقضاً صدراً وذيلاً.

---

(١٠٥) الحكايات: ١٣١.

ويؤيّد ما ذكرناه أنّ المفيد قال في مقام آخر: كان هشام بن الحكم شيعيّاً، وإنْ خالفَ الشيعةَ ـ كافّةً ـ في أسماء الله تعالى[١٠٦].

حيثُ يحصر مخالفة هشام في موضوع الأسماء، والمعروف هو خلافه في «الجسم» هل يسمى به البارىء أَوْ لا؟

٢ـ وقال الشريف المرتضى: فالظاهر من الحكاية عنه القول بـ «**جسم لا كالأجسام**» ولا خلاف في أنّ هذا القول ليس بتشبيه، ولا ناقض لأصل، ولا معترض على فرع، وأنّه غلط في عبارة، يرجع في إثباتها ونفيها إلى اللغة[١٠٧].

وواضح أنّ الشريف جعل المقولة من باب إطلاق لفظ «جسم» على البارىء باعتبار تفسيره بغير ما هو في اللغة، وجعل المسألة لغوية، وهذا كافٍ في إخراج البحث فيها عن علم الكلام.

مضافاً إلى أنّ نفي كونها تشبيهاً، أوناقضةً لأصل، يدلّ بوضوح على عدم كونهادالّة على اعتقاد التجسيم، وإلّا كانت مناقضة لأصل التوحيد.

٣ـ وقال القاضي الأيجيّ، والسيّد الشريف، في المواقف، وشرحه: (إنّه تعالى ليس بـ «جسم») وهو مذهب أهل الحقّ (وذهب بعض الجهّال إلى أنّه «جسم») ثم اختلفوا:

(فالكرّاميّة) أي بعضهم (قالوا: هو «جسم» **أي: موجود**).

(وقوم) آخرون منهم (قالوا: هو «جسم» **أي: قائم بنفسه**. فلا نزاع معهم) على التفسيرين (**إلّا في التسمية**) أي إطلاق لفظ «الجسم» عليه[١٠٨].

٤ـ وقال ابن أبي الحديد: من قال: إنّه «**جسمٌ لا كالأجسام**» على معنى أنّه بخلاف «**العَرَض**» الذي يستحيل أَنْ يتوهّم منه فعلٌ ونَفَوْا عنه «**معنى الجسميّة**» وإنّما أطلقوا هذه اللفظة لمعنى أنّه «**شيء لا كالأشياء**» و«**ذات لا كالذوات**» فأمرهم

---

(١٠٦) أوائل المقالات: ٤٣، طبع النجف، وص ٣٧، طبع تبريز.

(١٠٧) الشافي ـ للشريف المرتضى ـ: ١٢.

(١٠٨) شرح المواقف ـ للسيد الشريف ـ: ٤٧٣، وما بين الأقواس هو عبارة المواقف.

سَهْلٌ، لأنّ خلافهم في العبارة.

والمتعصّبون لهشام بن الحكم من الشيعة في وقتنا هذا يزعمون أنّه لم يقُلْ بالتجسيم المعنويّ، وإنّما قال: إنّه «**جسمٌ لا كالأجسام**» بالمعنى الذي ذكرناه[١٠٩].

وكلامه واضح في إنّ المقولة أُطْلِقَ فيها اسم «**الجسم**» على البارىء على أنّه بمعنى «شيء» لا بمعنى ذي الأبعاد، حتى يكون تجسيماً معنوياً.

لكن نسبة هذا التفسير للمقولة إلى خصوص الشيعة في وقته غير صحيح:

لأنّ هذا التفسير قد نُسِبَ إلى تلامذة هشام من قدماء الشيعة، وقد سبق أنْ قلنا: إنّ تلامذة الرجل لا يبعد أنْ يكونوا معبّرين عن رأي أُستاذهم، وخاصّة إذا لاحظنا اتّفاقهم على ذلك.

٢ـ أنّ هذا التفسير لمقولة هشام مبتنٍ على مصطلح هشام، وقد مضى نقله عن جمع من العلماء الّذين ذكروا آراء هشام، فلا معنى لجعله قولاً للشيعة في عصره فقط!

٥ـ وقال الدوّاني ـ في شرحه على العقائد العضديّة ـ: ومن المشبّهة من تستّر «**بالبَلْكَفَة**» فقال: هو «**جسمٌ لا كالأجسام**» وله حيّزٌ لا كالأحياز، ونِسبته إلى حيِّزه ليست كنسبة الأجسام إلى حيّزها، وهكذا ينفي جميع خواصّ الجسم منه، حتى لا يبقى إلّا إسم «الجسم».

وهؤلاء لا يكفَّرون[١١٠].

أقول: فقد صرّح في النهاية بأنّ المراد من «**الجسم**» هو مجرّد الاسم، لا المعنى، وصرّح بعدم كفر قائلي المقولة، ولو كانت دالّة على التجسيم المعنوي، لكانوا كفرةً بلا خلاف.

لكنّه قد أدخل في كلامه ما لا يطابق هذا التصريح:

---

(١٠٩) شرح نهج البلاغة ٣/٢٢٨.

(١١٠) الشيخ محمد عبده: ٥٣٢.

**١ـ قوله: «وله حيّزٌ لا كالأحياز، ونسبتهُ إلى حيّزه ليست كنسبة الأجسام إلى حيّزها».**

وهذه إضافة منه نسبها إلى أصحاب المقولة، ولم نجدها مضافة إلى المقولة في شيء من مصادرها مطلقاً، وهي غلط تنافي تفسيرهم للمقولة، وذلك:

لأنّ مرادهم بالجسم ـ كما صرّح به الدوّاني أخيراً ـ هو مجرّد الاسم، ومعناه ـ كما مرّ مفصلاً ـ هو: الشيء، وقد نفوا بقولهم «**لا كالأجسام**» كلّ خواصّ الجسم ـ كما اعترف به الدوّاني أيضاً ـ فما معنى قوله «وله حيّز» ومن أين نسب إليهم إثبات الحيّز، إنْ كانوا قد نَفَوا عنه كلّ خواصّ الأجسام؟ أليْس ا لحيّز من خواصّها المنفيّة؟

فلو كان يقول ـ نقلاً عنهم ـ: إنّه «**جسم لا كالأجسام**» ليس له حيّز ولا أبعاد وهكذا ينفي جميع خواصّ الأجسام حتى لا يبقى إلّا مجرّد اسم «الجسم» لكان تفسيراً جيّداً للمقولة حسب تفسيرهم.

والحاصل أنّ قوله: «وله حيّز...» يناقض تصريحه بكون المقولة تجسيمًا لفظياً وعدم كفر قائليها.

**٢ـ قوله: «مَنْ تستّر بالبَلْكَفة».**

وهذه الكلمة مصدرٌ جَعْلي من قولهم: «**بلا كَيْفٍ**» وقد استعمل السلفيّون من العـامّة ذلك، حيث أثبتوا لله ـ جلّ وعلا ـ أعضاءً، كاليد، والرِجْل، والعَيْن، وسائر الجوارح وهكذا الاستواء، والنزول، وماأشبه.

وخروجاً عن تشبيهه تعالى بالخلق، قالوا: إنّ هذه الأعضاء هي «صفاتٌ» خبرية لله تعالى شأنه.

وإذا سُئلوا عن حقيقة هذه الصفات؟ قالوا ـ مثلاً ـ: لله يدٌ بلا كيف.

وقد اشتهر عنهم قولهم: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة[١١١].

---

(١١١) الملل والنحل ٩٣/١. ←

«**فالبَلْكَفَة**» من مصطلحات الصفاتيّة، وقد أصبحت عقيدة الأشاعرة من بعدهم، وصار مذهباً لأهل السُنّة، وانتقلت سمة الصفاتيّة إلى الأشعرية[١١٢].

فقد تهرّبوا من الإجابة بتكميمهم الأفواه، وتستّروا عن التشبيه الذي تدلّ عليه أسماء الأعضاء بادّعائهم «**اللّا كيف**».

ولذلك قال الشاعر فيهم:

قد شبَّهُوهُ بخَلْقه وتخوّفوا خوفَ الورى فتَستَّروا بالبَلْكَفَهْ

لكنّ الدوّاني غالَطَ، واعتبر قول القائل: «**لا كالأجسام**» بَلْكَفَةً، مع أنّ المنفي في هذه المقولة ليس هو الكيف، وإنّما المنفيّ صريحاً هو التشبيه، ومع ذلك فالدوّاني يعتبر المقولة «تشبيهاً».

فما أوضح هذا التهافت؟!

وإذا كان لفظ «**جسم**» بمعنى «شيء» دلّت المقولة على ما تدلّ عليه الآية الكريمة: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شيءٌ**﴾ [سورة الشورى (٤٢) الآية (١١)] ـ كما سبق أن شرحناه ـ فهل يعتبر الدوّاني هذا ـ أيضاً ـ بَلْكَفَةً؟!

٦ـ وصرّح ابن حزم بأنّ المقولة لا مانع فيها إلّا من جهة توقيفية الأسماء، فقال: ومن قال: إنّ الله تعالى «**جسم لا كالأجسام**» فليس مشبِّهاً[١١٣] لكنّه أَلْحَدَ[١١٤] في أسماء الله تعالى: إذ سمّاه عزّ وجلّ بما لم يُسَمِّ به نفسَه[١١٥].

وقال: إنْ قالوا لنا: إنّكم تقولون: إنّ الله عزّ وجلّ حيٌّ لا كالأحياء، وعليم لا كالعلماء، وقادر لا كالقادرين، و «**شيءٌ لا كالأشياء**» فَلِمَ مَنعتم القول بأنّه «**جسم لا كالأجسام**»؟

---

→

ولنا بحث طويل معهم في هذه المصطلحات، وموقف حاسم في عقائدهم هذه، وفّقنا الله لنشره.

(١١٢) الملل والنحل ٩٣/١ وقبلها.

(١١٣) في المصدر: «مشتبها» وهو غلط، كما لا يخفى.

(١١٤) الإلحاد في الشيء: إدخال ما ليس منه فيه.

(١١٥) الفصل ١٢٠/٢.

قيل لهم ـ وبـالله التوفيق ـ: لولا النصُّ الوارد بتسميته تعالى بأنّه حيٌّ، وقدير، وعليم، ما سمّيناه بشيء من ذلك، لكنّ الوقوف عند النصّ فرض ، ولم يأت نصٌّ بتسميته تعالى «جسمًا» ولا قام البرهان بتسميته «جسمًا» بل البرهان مانع من تسميته بذلك تعالى.

ولوأَتانا نصٌّ بتسميته تعالى «جسمًا» لوجب علينا القول بذلك، وكُنّا ـ حينئذٍ ـ نقول: إنّه «... **لا كالأجسام**»[١١٦].

وهذا صريح في أنّ المانع من إطلاق لفظ «جسم» هو التوقيف، لعدم وروده في النصّ ، وأنه لو أُطلِقَ لزم إضافة ذيل المقولة عليه.

وأمّا قوله: بل البرهان مانع من تسميته بذلك تعالى، فليس بصحيح:

أولاً: لو كان هناك مانع غير التوقيف، لما صحّ إطلاقه عليه تعالى بمجرّد ورود النصّ به، كما فرضه هو.

وثانياً: إنّ البرهان لا دخلَ له في أمر الألفاظ والتسميات، لأنّ ذلك من شؤون اللُغـة والـوضـع، لا البرهان والعقل، كما سيأتي توضيحه في مسألة توقيفيّة الأسماء، إن شاء الله.

ثم إنّا لم نقف على بُرهان عقلي على عدم صحّة إطلاق اسم «الجسم» عليه تعالى! نعم، قد تَمَّ البرهان على نفي التجسيم عنه تبارك وتعالى، وأين هذا من التجسيم اللفظيّ!؟

والحاصل: أنّ المقولة لا تدلّ على التجسيم، بل تدلّ على التنزيه عن حدّ التعطيل، وعن حدّ التشبيه، فإطلاق النفي في قوله «**لا كالأجسام**» صريح في نفي كلّ أشكال التماثل والمشابهة بين البارىء تعالى وبين الخلق، وهذا بنفسه قرينة على صرف معنى «الجسم» عن المفهوم اللُغويّ والعرفيّ، إلى مصطلح هشام، وإرادة « الموجود» أو « الشيء» أو «القائم بالذات» فلا تكون المقوله إلّا تعبيراً عن إثبات وجود البارىء

---

(١١٦)الفصل ٢/١١٨ ـ ١١٩

ونفي كلّ تشبيه بخلقه عنه.

وقد احتوى أقدم نصّ نُقل فيه كلام هشام هذا، على أنّه زعم: أنّ إثبات «**الشيء**» أن يقال: «**جسم**» فهو «**جسم لا كالأجسام**»: «**شيء لا كالأشياء**».

ثم أضاف: ثابت، موجود، غير مفقود، ولا معدوم، خارج عن الحدّين: حدّ الإبطال، وحدّ التشبيه[١١٧].

وهذا هو الغاية في البعد عن اعتقاد التجسيم، ونهاية التمسّك بالتنزيه.

وقد ورد في الحديث نفي القول بالتجسيم عن هشام، فيما رواه علي بن إبراهيم القمي، قال: حدّثني أبي، عن أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن علي بن موسى الرضا عليه السلام، قال: قال: يا أحمد، ما الخلاف بينكم، وبيَن أصحاب هشام بن الحكم في التوحيد؟

فقلت: جعلت فداك، قلنا نحن بـ «**الصورة**» للحديث الذي روي أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم رأى ربّه صورة شاب.

وقال هشام بن الحكم بـ «**النفي للجسم**».

فقال: يا أحمد، إنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لّما أُسْرِيَ به إلى السماء، وبلغَ عند سِدْرة المُنْتهى، خرق له في الحُجُبِ مثلُ سَمّ الأُبرة، فرأى من نور العظمة ما شاء الله أن يرى، وأردتم ـ أنتم ـ التشبيه!؟

دَعْ هذا، يا أحمد، لا ينفتح عليك، هذا أمرٌ عظيم[١١٨].

ثمّ نفي التجسيم، وعدم إرادة المعنى اللغوي من كلمة «**الجسم**» بل اعتباره ـ على اصطلاح هشام ـ بمعنى «**الشيء**» و «**الموجود**» مع تكميله بنفي التشبيه في قوله «... **لا كالأجسام**» يقتضي نفي «**الصورة**» عن البارئ، لوضوح أنّ «الصورة» من لوازم الأجسام، وقد نفاه بقوله «**لا كالأجسام**».

---

(١١٧) اختيار معرفة الرجال: ٢٨٤ رقم ٥٠٣.

(١١٨) تفسير القمي ١/ ٢٠.

كما أنّ الإمام الرضا عليه السلام جعل كلام هشام ومن تبعه في مقابل التشبيه في الرواية التي احتوت على مقولته، وهي أول نصّ شيعي جاءت فيه، وإليك نصّها:

قال عبد الملك بن هشام الحنّاط: قلت للرضا عليه السلام:

زعم هشام بن سالم: أنّ الله عزّ وجل صورة، وأنّ آدم خُلق على مثال الربّ.

وزعم يونس مولى آل يقطين، وهشام بن الحكم: أنّ الله «**شيء لا كالأشياء**» ،وأنّ الأشياء بائنة منه، وهو بائن عن الأشياء، وزعما: أنّ إثبات «**الشيء**» أن يقال «**جسم**» فهو «**جسم لا كالأجسام**» : «**شيء لا كالأشياء**» ثابت، موجود، غير مفقود، ولا معدوم، خارج عن الحدَّيْن: حدّ الإبطال، وحدّ التشبيه.

فبأيّ القولين أقول؟!

فقال عليه السلام: أراد هذا الإثبات.

وهذا شبّه ربّه تعالى بمخلوق، تعالى الله الذي ليس له شبيه، ولا عدل، ولا مثل ولا نظير، ولا هو في صفة المخلوقين.

لا تقل بمثل ما قال هشام بن سالم.

وقل بما قال مولى آل يقطين وصاحبه [١١٩].

وكلام الإمام الرضا عليه السلام ـ مضافاً إلى توضيحه مراد هشام، وتقريره لهذا المراد ـ يدلّ على بُعْد معتقد هشام عن كلّ تشبيه، ومنافاته لما قاله هشام بن سالم.

وقد ذكر المفهرسون أنّ لهشام بن الحكم كتاب « الردّ على هشام بن سالم» [١٢٠].

كما أنّ مقابلة هشام، للبزنطي القائل بالصورة ـ في رواية القمّي ـ تدلّ بوضوح على أنّ هشاماً كان لا يقول «بالصورة».

---

(١١٩) اختيار معرفة الرجال: ٢٨٥ رقم ٥٠٣.

(١٢٠) لاحظ: رجال النجاشي: ٤٣٣ رقم ١١٦٤ والفهرست للطوسي: ٢٠٤ رقم ٧٨٢. والفهرست ـ للنديم ـ: ٢٢٤.

وكذلك «الرؤية» فإنّها داخلة في خواصّ الأجسام، التي نفاها هشام بقوله: «... **لا كالأجسام**».

وقد صرّح هشام بأنّ «الرؤية» من لوازم «الجسميّة» في مناظرته لأبي الهذيل العلّاف، فقال له: إذا زعمت: أنّ الحركة تُرى، فلِمَ لا زعمت أنّها تُلْمَسُ ؟

قال العلّاف: لأنّها ليست بجسم، فيلمسُ، لأنَّ اللمس إنّما يقع على الأجسام!

قال هشام: فقل «إنّها لا تُرى» لأنّ الرؤية إنّما تقع على الأجسام[١٢١].

فإذا نفى هشام خواصّ الأجسام عن البارىء بقوله: «... **لا كالأجسام**» فهو ينفي رؤية البارىء تعالى قطعاً.

ولذا لم يُنْقل عنه القول بالرؤية إلّا ما حكاه بعض خصومه من المعتزلة.

قال الشيخ المفيد: فأمّا نفي الرؤية عن الله عزّ وجلّ بالأبصار، فعليه إجماع الفقهاء والمتكلّمين من العصابة كافّةً، إلّا ما حُكِيَ عن هشام في خلافه[١٢٢].

والذي حكى هذا القول الشاذّ هو القاضي عبد الجبّار، فقال: وأمّا هشام بن الحكم وغيره من المجسّمة فإنّهم يجوّزون أَنْ يُرى في الحقيقة ويُلْمَس[١٢٣].

مع أنّا عرفنا مصطلح هشام في «الجسم» وأنّه أطلقه على معنى «**الشيء**» و «**الموجود**» و «**القائم بنفسه**» ونفى عنه خواصّ الأجسام بقوله «**لا كالأجسام**» وعلمنا أنّ ذلك يقتضي نفي هشام لـ «**الصورة**» و «**الرؤية**».

والقاضي ـ نفسه ـ اعترف بأنّ معاني «الشيء» و «الموجود» و«القائم بنفسه» لا تؤدّي إلى «التجسيم» ولا تلازم القول بـ «الرؤية»[١٢٤].

وقد اعترف القاضي ـ أيضاً ـ بأنّه: لا أحد يدعي أنّه يرى الله سبحانه إلّا

---

(١٢١) مروج الذهب ٥/١٢ رقم ٢٩١٧.

(١٢٢) الفصول المختارة ٢/١٢١. وأوائل المقالات: ٥٩.

(١٢٣) المغني ٤/١٣٩.

(١٢٤) المغني ٤/١٨٠.

من يعتقده «**جسمًا**» «**مصوّراً بصورة مخصوصة**» ويعتقد **أنّه يَحِلُّ في الأجسام**[١٢٥].

فإذا وجـدنا هشاماً ينفي حقيقة الجسم، وينفي الصورة، وينفي كلّ لوازم الأجسـام، فكيف ينسب القـاضي إليه القول بالرؤية التي هي من أظهر خواصّ الأجسام، وألزم لوازم القول باعتقاد التجسيم؟!

ومن الغريب أنّ بعض الكُتّاب غَفَلَ عن كلّ ما ذكرناه من الحقيقة، فنقل كلام المفيد في نفي القول بالرؤية عن الطائفة كافة إلّا ما حكي عن هشام، وقال: فإنْ صحّت الحكاية والنسبة(!) فهي نتيجة لقوله: إنّ الخالق «**جسم لا كالأجسام**» لأنّ القول بكونه «جسمًا» يُفضي إلى القول بجواز الرؤية.

لكنّ هذه الحكاية لم تثبت بطريق مقبول[١٢٦].

وقد عرفت بأنّ هشاماً لم يرد بكلمة «**الجسم**» **ما هو المفهوم الظاهر منه**، حتى يكون مُفضياً الى الرؤية، بل اراد «**الشَيْء**» و «**الموجود**» وهذا باعتراف القاضي عبد الجبّار ـ صاحب الحكاية والنسبة ـ لا يقتضي القول بالرؤية.

وقد صدر هذا من الكاتب نتيجة عدم وقوفه على مصطلح هشام، وعدم تدقيقه في أبعاد هذا المصطلح، ولنا لقاءٌ معه في القسم الآتي من هذا البحث.

ثمّ إنّ جميع ما أورده المحقّقون من الفلاسفة والمتكلّمين من البراهين والأدلّه على نفي التجسيم عن الله تبارك وتعالى مبتنٍ على نفي التأليف والتركيب والتحيّز والحاجة والجزء، وما أشبه ذلك، عن وجود البارىء جَلّ وعزّ، لأنّ جميع ما ذُكِر هو من سمات الممكنات، والله تعالى واجب الوجود.

ومن الـواضـح أنّ شيئـاً من ذلك لا يرتبط بمسألة اللفظ وإطلاق كلمة «جسم» بمعنى «الشيء» عليه تعالى.

وامّا مسألة توقيفيةِ أسمائه تعالى، فهذا أمر آخر، سيأتي التفصيل فيه، بعون الله.

---

(١٢٥) المغني ٤/٩٩.

(١٢٦) هشام بن الحكم استاذ القرن الثاني ـ لعبد الله نعمة ـ: ١٤٨.

## ٦ـ مواقف الكلاميّين من المقولة:

لقد عرفنا خلال عرضنا لمصطلح هشام مواقف العلماء الناقلين لذلك من المقولة، ورأينا هنا أن نستعرض تلك المواقف في نظرة سريعة:

### أمّا الأشاعرة:

فقد صرّح رئيس مذهبهم أبو الحسن الأشعري بأنّ هشاماً قال: هو «**جسم لا كالأجسام**» ومعنى ذلك: أنّه «**شيء موجود**»[١٢٧].

وهذا واضح في تفسيره المصطلح بما لا يدلّ على التجسيم المعنويّ، فإنّ مَنْ يعبّر عن الله تعالى بأنّه «شيء موجود» لم يذكر بكلامه هذا إلّا إثبات وجود الله تعالى، دون أن يعبّر عن كون الله تعالى له صفة الجسميّة أو غيرها، فكذلك المقولة التي تدلّ على معنى «**شيء موجود**» كما فسّرها الأشعريّ.

مضافاً إلى أنّ ذيل المقولة يدلّ على نفي تشبيهه بالأجسام كلّها، فهو أصرح، في عدم التجسيم المعنويّ.

وقد صرّح الأشعري في مورد آخر بأنّ الذي يقول في البارىء: «**جسمٌ**» بمعنى أنّه «**موجود**»: لا يثبت البارىء ذا أجزاء مؤتلفة، ولا أبعاض متلاصقة[١٢٨].

فهذا ـ على مصطلح هشام ـ صريح في نفي المعنى اللغوي للجسم الدالّ على الأبعاد والأجزاء وتألّفها في الوجود.

وأصرح من ذلك قوله: وقال قائلون: هو «**جسم خارج من جميع صفات الأجسام**» ليس بطويل، ولا عريض، ولا عميق، ولا يوصف بلون، ولا طعم، ولا مجسّة، ولا شيء من صفات الأجسام، وأنّه ليس في الأجسام، ولا على العرش[١٢٩]...

---

(١٢٧) مقالات الإسلاميّين ١/٢٥٧.

(١٢٨) مقالات الإسلاميّين ١/١٠٤.

(١٢٩) مقالات الإسلاميّين ١/٢٦٠.

وهذا النصّ، وإنْ لم يفسّر فيه الجسم بما اصطلح عليه هشام، إلّا أن قوله: «خارج من جميع صفات الأجسام» إلى آخر العبارة، لازم لذلك، بل هذا هو توضيح لذيل المقولة: «... **لا كالأجسام**» كما هو واضح ممّا تقدّم ذكره مكرّراً.

ومع هذا، فالأشعريّ ينسب إلى هشام القول بأنّ ربّه في مكان دون مكان، تعالى الله عن ذلك، وكذلك ينسب إليه أقاويل تنافي هذه المقولة منافاة ظاهرة، ويضيف على مقولته أقبح ما يقال في هذا المجال، ممّا لا يخفى على عاقل، فكيف يخفى ذلك على الأشعري المتغافل!؟

هذا، وقد اعترف كبارُ الأشاعرة، المتقدّمون والمتأخّرون، بعدم دلالة المقولة على التجسيم، كما نقلناه عن الأيجي، والجويني، والدوّاني، والرازي، وعبده.

### وأمّا الظاهريّة:

فقد عرفنا من أشهر شخصيّة علميّة فيهم، وهو ابن حزم الظاهريّ تصريحه بأنّ: من قال: «**جسم لا كالأجسام**» فليس مشبِّهاً، لكنّه ألْحَدَ في أسماء الله تعالى، إذْ سمّاه عزّ وجلّ بما لم يُسَمِّ به نفسه [١٣٠].

مع أنّه يوافق على مقولة «**شيء لا كالأشياء**» [١٣١].

وقد عرفنا أنّ مقولة «**جسم لا كالأجسام**» هي مرادفة لمقولة «**شيء لا كالأشياء**» وبمعناها على مصطلح هشام في «**الجسم**».

### وأمّا المعتزلة:

فقد أبدوا معارضة شديدة للمقولة، باعتبارهم أكثر الناس عداءً لهشام ولما ينسب إليه من آراء.

وذلك لأنّه الرجل القويّ الذي كان يقف في وَجْههم وهم في أوج قدرتهم

---

(١٣٠) الفصل ٢/ ١٢٠.

(١٣١) الفصل ٢/ ٨ ـ ١١٩.

وعـزّتهم، «فكـان الشخصيّة القويّة الذي ناظرهم وناظروه»[١٣٢] وهو الوحيد الذي اضطرّ الخصوم للاعتراف له بأنّه«صاحب‌غور في الأُصول»[١٣٣] وبلغَ من القوّة بحيث قالوا في حقّه: «لا يجوز أن يُغفل عن إلزاماته على المعتزلة، فإنّ الرجل وراء ما يُلْزِم به على الخصم»[١٣٤].

وقد ذكر الشهرستاني أنّ هذه المقولة إنّما أوردها هشام في إلزام أبي الهذيل العلّاف بالذات، وهو من كبار المعتزلة المعاصرين لهشام، وله معه مناظرات عديدة.

والمعتزلة مع إجماعهم على مقولة «**شيء لا كالأشياء**»[١٣٥] ومع أنّ بعضهم وافق على كُبرى «**لا شيء إلّا وهـو جسم**»[١٣٦]، إلّا أنّهم أغفلوا مصـطلح هشام، وعارضوا المقولة، وغالطوا في حملها على غير مصطلح هشام، وقد أوضحنا سابقاً مواقع المغالطة في كلماتهم[١٣٧].

لكنّ الجبّـائي ـ وهو من كبارهم ـ كان يزعم: أنّ العقل إذا دلّ على أنّ البارىء «عالِم» فواجب أن نسمّيَه «عالِماً» وإنْ لم يُسَمِّ نفسه بذلك، إذا دلّ العقل على المعنى، وكذلك سائر الأسماء[١٣٨].

فهو على هذا ملزَم بالموافقة على المقولة، على مصطلح هشام، ولكن لم أجد تصريحاً له بذلك.

لكنّ واحداً من المعتزلة صرّح بالحقّ في شأن المقولة، وهو ابن أبي الحديد، الذي صرّح بأنّ المقولة «**جسمٌ لا كالأجسام**» إذا كانت على معنى: أنّ الله تعالى

---

(١٣٢) ضحى الإسلام ـ لأحمد أمين ـ ٢٦٨/٣.

(١٣٣) الملل والنحل ١٨٥/١.

(١٣٤) الملل والنحل ١٨٥/١.

(١٣٥) مقالات الإسلاميّين ١٨٠/٢، وانظر موضع التعليقة رقم ٧٩.

(١٣٦) مقالات الإسلاميّين ٢٤٥/١.

(١٣٧) راجع (ص ٣٩ ) من هذا البحث.

(١٣٨) مقالات الإسلاميّين ١٨٥/٢، وانظر: مذاهب الإسلاميّين ٥٠٠/١.

بخلاف العَرَض الذي يستحيل منه الفِعل، **فهو نفي لمعنى الجسميّة**، وإنّما أطلقوا هذه اللفظة لمعنى أنّه «**شيء لا كالأشياء**» وأمرهم سهل، لأنّه خلاف في العبارة [١٣٩].

هذه مواقف عمدة المذاهب الإسلامية التي لها رأي في المباحث الكلامية، من الّذين يخالفون هشاماً في المعتقد، وخاصة في المذهب، وكما رأينا فإنّهم متّفقون على عدم منافاة مقولة هشام للحقّ، ولا اعتراض لهم على المقولة من حيث المعنى.

لكنّهم بالرغم من ذلك نسبوا إلى هشام أنواعاً من التهم البشعة، والخرافات المنافية لأبسط القواعد العقلية، سعياً في تشويه سمعته بين المسلمين الموحِّدين، وتضييعاً لأثره في الفكر والعقيدة، وإخفاء لعظمته في تاريخ العلم والثقافة الإسلامية في عصورها المبكّرة.

ومن هنا نعرف السبب في إغفال البغدادي صاحب «الفَرْق بين الفِرَق» لهذه المقولة عند ذكره لآراء هشام الكلامية، فلم يذكرها مطلقاً، مع شهرتها عن هشام، بينما أبدى حقداً وبُغْضاً في جمع كلّ خرافة وباطل وكذب، ونسبة ذلك إلى هذا المفكّر الموحّد!

* * *

(١٣٩) شرح نهج البلاغة ٣/٢٢٨.

## ٧ـ موقف الشيعة من المقولة:

أمّا الشيعة، أتباع مذهب هشام، فقد عرفنا اتّفاقهم قدماء ومتأخّرين على أنّ المقولة لا تدلّ على التجسيم المعنويّ، وإنّما أُريد من كلمة «**الجسم**» معنى آخر، غير مدلوله اللُغويّ المتفاهم، وقد أوضحنا أنّ المعنى الآخر قد اصطلح عليه هشام وأصحابه وتلاميذه، وأَرادوا من كلمة «الجسم» معنى «**الشيء**» و «**الموجود**».

وقد صرّح الشيخ المفيد، والسيد المرتضى، بأنّ هشاماً لم يُخالف في مقولته «**جسم لا كالأجسام**» التوحيد، ولا يَردُ عليه إلّا إطلاقه لفظ «الجسم» على الباريء تعالى وإنْ كان بمعنى «الشيء»[١٤٠].

وقد ذكر ابن أبي الحديد: أنّ هذا المعنى هو الذي التزمه من قدماء الشيعة: عليّ بن مَنْصور، والسكّاك، ويونس بن عبد الرحمن، والفضل بن شاذان[١٤١].

وكذلك صرّح كثير من علماء الطائفة، وآخرهم سيّدنا الأُستاذ، الذي قال في كتاب رجاله بعدم إرادة هشام من كلمة «الجسم» معناها المفهوم، بل أراد معنىً آخر[١٤٢].

ولكنّ الذي يَحُزُّ في النفس أَنْ يتعرّض للموضوع مَنْ لم يأخُذ له أُهْبته اللازمة، ممّن ينتمون إلى طائفة هشام، فغرّتهم كثرة الأقاويل التي اختلقها كُتّاب الفرق والمقالات، ومؤرّخو المذاهب والقضايا الاعتقاديّة، وملأوا بها الصحائف، فلم تفسح لهؤلاء مجالاً للتأمُّل في الموضوع بدقّةٍ وعمق، من خلال مصادرنا المأمونة لتمييز الصحيح من الفاسد، أولاً، والتوصُّل إلى الحقّ الذي أراده هشام، ثانياً، فوقع هؤلاء في الفخاخ التي نصبَها أُولئك الحاقدون، وما سطّروه في صحائفهم السوداء ضدّ هشام.

وأكثر ما نجد تناقل كُتّاب العصر لما لفّقه الخصوم عن معتقدات هشام، ممّا

---

(١٤٠) الحكايات: ١٣١، وأوائل المقالات: ٤٣، والشافي ـ للمرتضى ـ: ١٢.

(١٤١) شرح نهج البلاغة ٣/٢٢٨.

(١٤٢) معجم رجال الحديث ١٩/٣٥٨.

يُنافي أبْسط قواعد الإيمان والإسلام.

وناقل الكفر وإنْ لم يكن كافراً ـ كما يُقال ـ إلّا أنّ تمريرها بالنقل، من دون تعرّض لها بالنقد أو تزييف نقاط الضَعْف، أو تبيين أوجه المغالطة فيها، جريمة لا تغتفر، فضلاً عن أَنْ يُبديَ المؤلّف رأياً يُعارض الحقّ، وينسبه إلى هشام! أو يتناقل تلكم الأكاذيب من دون نسبتها إلى مختلقيها، وكأنّ الناقل يفرضها من مسلّمات التاريخ أو العلم!

فبما يعتذر منْ يعدّ في المذاهب مذهباً باسم «**الهشاميّة**» ينسب إليه الغلوّ والتشبيه؟!

مع العلم بأَنّ مؤلّفي الفِرَقْ ومؤرخّي المذاهب من الشيعة لم يذكروا فرقةً بهذا الاسم أصلاً، فضلاً عن ينسبوا إليها تلكم التهم؟!

ولو نَقَلَ ذلك عن مصادر المخالفين لهشام في المذهب ، لكفانا مؤونة هذه الكلمة المؤلمة!

أمّا هشام، فلن تؤثّر في عظمته هذه التصرّفات، ولم تُخْفِتْ نورَ الحقّ الذي التزم به كثرةُ التشويش عليه، سواء من فعل الخصوم الحاقدين، أو من نقل أبناء طائفته الغافلين أو المتساهلين.

ولقد رأيتُ من واجبي الدينّي والعلميّ أن أستعرض ما جاء في كتاب «**هشام ابن الحكم أُستاذ القرن الثاني في الكلام والمناظرة**» ممّا وجدته مخالفاً لما ثبت عن هشام من آراء، وما توصّلتُ إليه من حقائق.

ومع أنّ مؤلّف هذا الكتاب كان متنبّهاً إلى خطورة الموضوع، وصعوبة البحث فيه، إذ يقول: مع اعترافي بأنّ ذلك محاولة نموذجيّة قد لا تبلغ من العمق والشمول ما لا يطلبه حديث رجلٍ كهشام، ولا يتّسع كثيراً للإيضاح، ذلك لأنّه لم يَحْظَ بعناية المترجمين[١٤٣].

---

(١٤٣) هشام بن الحكم: ٨ ـ ٩.

ومع ما يعهد من مؤلّفه من معرفة وحسن نيّة وجهد علمي. لكنّه ـ مع هذا كلّه ـ وقع للأسف في شباك الأُخطبوط المعادي لهشام!

ونحن نذكر هنا ما يرتبط بمبحث التجسيم فقط!

## في انتخاب المصادر:

فهو ينقل عن مصادر متأخّرة جدّاً ما نقلوه عن مصادر قديمة، من دون أنْ يُتابع القضايا، ويُراجعها في مصادرها الأصليّة.

فمثلاً: يَعْتبر المؤلّف هشاماً تلميذاً لأبي شاكر الديصاني، وقد ذكر مستنداً لهذا الاعتبار، وهو أربعة نصوص، أحدها منقول عن البرقيّ، والثاني في رواية عن الإمام الرضا عليه السلام، ثم الثالث عن ابن الخيّاط المعتزلي، والرابع عن ابن تيميّة الحرّاني، ثم قال: وبعد هذا، فإنّ جميع النصوص المذكورة متّفقة على أنّ هشاماً كان على صِلةٍ تامّةٍ بهذا الديصانيّ، وعلاقةٍ وثيقةٍ به[١٤٤].

أقول: وليس شيء من هذه النصوص الأربعة حجّة على ما يُريد المؤلّف إثباته، فالنصّان: الثالث والرابع، هما كلمتان لرجلين من ألدّ خصوم الشيعة، وممّن شنّعوا على هشام بالخصوص، وممّن لم يتّقوا الله في نسبة ما هَوَتْ نفوسهم إلى هشام وأتباع أهل البيت عليهم السلام، ويشهد بذلك كتاباهما «الانتصار» للخياط، و«المنهاج» لابن تيميّة! ثم متى صارت أقوال الخصوم حُجّة في حقّ خصومهم؟! وكيف صار اتّفاق هذين الرجلين دليلاً على اتّهام هشام؟![١٤٥].

وأمّا النصّ الأول: فقد نقله المؤلّف عن المامقاني في تنقيح المقال ٣ / ٢٩٥ .

وقد نقله المامقاني عن ابن داود الرجالي الحلّي، ولمّا راجعتُ «الرجال» لابن داود وجدته ناقلاً له عن البرقيّ، فراجعت رجال البرقيّ، فوجدت فيه: وفي كتاب سعد:

---

(١٤٤) هشام بن الحكم: ٤٨ ـ ٤٩.

(١٤٥) أُنظر ما ذكره القاسمي في كتاب «تاريخ الجهمية والمعتزلة» ص ٣٠ وما بعدها، حول التساهل في نقل الآراء والمذاهب، وما يجب أن يعتمد في ذلك.

له كتاب، وكان من غلمان أبي شاكر الزنديق، جسميٌّ، رؤييٌّ.

وقد علّق محقّق الكتاب على هذه العبارة بأنّ في نسخه تصحيفاً[١٤٦].

ولم يُمَيَّز في كتاب البرقيّ أنّ قوله: «وكان من غلمان....إلى آخره» منقول عن سعد، أو هو من كلام البرقيّ نفسه؟فإنْ كان منقولاً عن سعد، فمن هو «سعد» هذا؟

فإنْ كان هو سعد بن عبدالله الأشعريّ القميّ! الذي له كتاب «رجال الشيعة»[١٤٧] فهو في كتابه الآخر المسمّى بـ«المقالات والفرق» لم يذكر عن هشام شيئاً، إلّا أنّه عدّه في مَنْ ذكرهم من «وجُوه أصحاب جعفر بن محمد، وأهل العلم منهم والفقه والنظر، وهم الّذين قالوا بإمامة موسى بن جعفر عند وفاة أبيه»[١٤٨].

ثم إنّ ابن داود الذي نقل عن البرقيّ تلك العبارة، ناقش مضمونَها في القسمين من رجاله:

فقال في القسم الثاني: هشام بن الحكم: لامِراء في جلالته، لكنّ البرقيّ نقل فيه غمزاً، لمجرّد كونه من تلاميذ أبي شاكر الزنديق، ولا اعتبار بذلك[١٤٩].

وقال في القسم الأوّل ـ بعد نقل عبارة البرقيّ المذكورة ـ: مع أنّي لا أستثبتُ ما قاله البرقيّ قدحاً فيه، لأنّ حال عقيدته معلومٌ، وثناءُ الأصحاب عليه متواتر، وكونه تلميذ الزنديق لا يستلزم اتّباعه في ذلك، فإنّ الحكمة تؤخذ حيث وُجِدَتْ[١٥٠].

ثم إنّ المامقاني ـ بعد أنْ نقل ذلك ـ ذكر في دفع ذلك أمرين:

١ـ أنّ رجال البرقيّ، الموجود عنده، خالٍ عن ذكر تلمذة هشام لأبي شاكر، أولاً.

٢ـ أنّه قد ورد في أخبار كثيرة مناظرته لأبي شاكر، واحتجاجه عليه في

---

(١٤٦) رجال البرقي: ٣٥.

(١٤٧) لاحظ: رجال النجاشي:...، والفهرست ـ للطوسي ـ.

(١٤٨) المقالات والفرق ـ لسعد ـ: ٨٨ رقم ١٦٨.

(١٤٩) رجال ابن داود ـ القسم الثاني ـ: ٦٠.

(١٥٠) رجال ابن داود ـ القسم الأول ـ: ٢٠٠ رقم ١٦٧٤.

التوحيد، على وجهٍ يعلم عدم كونه تلميذاً له، ثانياً[١٥١].

والحقّ أنّ المامقاني قد تبرّأ من مضمون تلك العبارة.

والمؤلّف، كيف يصرفُ النظر عن كلّ هذه المناقشات، وينقل تلك العبارة، ويعتبرها نصّاً دالّاً على ما يُريد إثباته من تلمّذ هشام للديصانيّ؟!

وأمّا النصّ الثاني، فهي رواية عن الامام الرضا عليه السلام، نقلها عن المامقاني أيضاً[١٥٢].

لكنّ المامقاني نقل الرواية تلك عن الكشّي، وهي موجودة في رجاله[١٥٣].

وقد ذكر المامقاني: أنّ الرواية قاصرة سنداً.

بالنظر إلى أنّ في السند: «عن بعض أصحابنا» وهم لايعتبرون بمثله.

هذا، مع أنّ النصّ الموجود في رجال الكشّي هو:...من غلمان هشام، وهشام من غلمان أبي شاكر.. وليس في الرواية:«...هشام بن الحكم» وهكذا نقله المامقاني.

ولكنّ المؤلّف أضاف كلمة «بن الحكم» على متن الرواية، من دون إشارة إلى عدم وجودها في المصدر، ولا في مصدر المصدر!

هذه قيمة النصوص التي اعتمد عليها المؤلّف في دعواه الخاطئة، أي كون هشام تلميذاً للديصاني، ومع هذا يسلّم للدعوى، ويبني على هذه النصوص بناءً مهزوزاً، هُنا وفي ما يلي من صفحات كتابه، ويستنتج آراءً خاطئةً ينسبها إلى هشام، ويقول بملء فيه: إنّ هذه الآراء وصلتْ إلى هشام، من أثر الفكر الرواقي، من طريق أبي شاكر الديصاني!

ويقول: بل من الجائز أنْ تكون نزعتُه «الحسيّةُ» «المادّية» هي أصداءً للنزعة الرواقيّة، انعكست في تفكيره بواسطة الديصانيّة[١٥٤].

---

(١٥١) تنقيح المقال ٣/٢٩٥.

(١٥٢) يلاحظ أنّه أرجع إلى تنقيح المقال ٣/٢٩٥ بينما الرواية مذكورة في ص ٢٩٩ من المصدر.

(١٥٣) اختيار معرفة الرجال: ٢٧٨ رقم ٤٩٧.

(١٥٤) هشام بن الحكم...: ٥٠ ـ ٥١.

وهذا كلُّه مبنيٌّ على وَهْمٍ خاطئٍ، مصدره تلك النصوص التي عرفنا عدم حُجّيّتها، وعدم قابليتها لإثبات تلك الدعوى!

وبنفس الأسلوب يدّعي أنّ هشاماً اعتنق مذهب جَهْم بن صفوان، ويستند إلى نصوصٍ، لا تخلو من مناقشات، ولكنّ المؤلّف لم يلاحظ فيها شيئاً، ويقول: فهشام، إذَنْ، من دُعاة الجهميّة، ناظر على طريقتها، متحمّساً لها[١٥٥].

ويستند أخيراً إلى الشَبَهِ الموجودِ بين بعض آراء هشام وبين آراء الجهميّة، التي ذكرها مؤلّفو كتب الفِرَق، ويقول: من البعيد أنْ يكون ذلك عَفْواً واتّفاقاً[١٥٦].

ولا بُدّ أن نسألَه هُنا: بماذا يفسِّرُ الاختلافَ بين هشام وبين جهم في آرائه الأُخرى؟! هل يعتبرها عَفْواً أو اتّفاقاً؟!

مع أنّ الموارد التي ادّعى موافقة هشام لجهم فيها، والتي تمثّل بها كشاهد على دعواه، ليس الأمر فيها كما زعم، بل هناك مخالفة بين رأييهما لم يدقّق فيه المؤلّف، فقد ادّعى ـ نقلاً عن مقالات الإسلاميّين، للأشعريّ، ص ١٠٨ ـ أنّ هشاماً نسب إليه القول: «بأنّ الله لا يجوز أن يعلم الشيء قبل خلقه، وأنّ الأشياء لا تُعْلَم قبل كونها...» ثم يقول: وهذا الرأي نفسه للجهم[١٥٧].

أقول: هَبْ أنّ هشاماً يوافق الجهم إلى هذا الحدّ، لكن هل تنتهي المسألة إلى هنا؟ كلّا، بل، إنّ هشاماً يخالف جهمًا في نهاية المسألة نفسها: فجهم يدّعي فيها: «أنّ علم الله مُحْدَثٌ، هو أحدثَه، فعَلِمَ به، وأنّه غير الله»[١٥٨].

لكنّ هشاماً يقول: إنّ الله يعلم الأشياء بعلمٍ، وأنّ العلم صفة له، ليستْ هي هو، ولا غيره، ولا بعضه، ولا يجوزُ[١٥٩] أنْ يقال في العلم: «إنّهُ مُحدَثٌ أو قديم» لأنّه

---

(١٥٥) هشام بن الحكم...: ٥١.

(١٥٦) هشام بن الحكم...: ٥١.

(١٥٧) هشام بن الحكم...: ١ ـ ٥٢.

(١٥٨) مقالات الإسلاميّين ٢/١٦٤.

(١٥٩) وذكره في المصدر ـ أيضاً ـ في ١٠٨/١ بلفظ «فيجوز أن يقال: العلم محدَث أو قديم، لأنّه صفة، والصفة لا ←

صفة، والصفة عند هشام لا توصف[١٦٠].

ومن الواضح أنّ من خالف أحداً في جزء دعواه، سواءً في جزء الصغرى، أو جزء الكبرى، فهو مخالفٌ له في النتيجة!

فكيف تخفى هذه البديهيّة على المؤلّف.

والغريب أنّه جعل نفس هذا الأمر الذي اختلف فيه هشام والجهم مثالاً آخر لما يدّعيه من توافقهما في الرأي! وبعد أن نقل كلام هشام في العلم، وتصريحه بأنّه «لا يقال فيه مُحْدَث ولا قديم» يقول: ونجد في هذا شَبَهاً بقول الجهم حين يستدلّ على ذلك فيقول: «إذا ثبت حدوثُ العلم فليس يخلو: إمّا أن يحدث في ذاته تعالى، و...»[١٦١].

فانظر ـ بالله عليك ـ كيف يكون الشَبَهُ بين مَنْ ينفي الحدوث والقدم، وبين مَنْ يفرض الحدوثَ ويتكلّم على أساسه؟!

والأغرب أنّ المؤلّف لمّا ينقل قول هشام: ليس يخلو القديم من أن يكون لم يزل عالماً لنفسه، كما قالت المعتزلة، أو عالماً بعلم قديم، كما قالت الزيديّة، أو عالماً على الوجه الذي أذهب إليه[١٦٢].

يقول: ويقصد بالوجه الذي يذهب إليه: أنّ العلم حادث[١٦٣]. ويقول ـ بكلّ جرأة ـ: فرأي هشام هنا مشتقٌّ من رأي جَهْم بكامله!

أقول: لكن عرفت أنّ القول بحدوث علم الله هو رأي جَهْم فقط، وأمّا رأي

---

→

توصف...».

وقد طبعها المحقّق الألمانيّ (هـ. ريتر): «فيجوزَ» بالنصب، كي يكون منصوباً بأنْ مقدّرة جواباً للنفي في «ليستْ...» ومعناه: فلا يجوز، كما جاء في الموضع التالي من المصدر.

لكنّ المحقّق المصريّ (عبد الحميد) طبعها: «فيجوزُ» فناقض معنى الجملة السابقة، ومعارضاً للموضع الآخر الذي صرّح فيه بقوله « لا يجوز» كما أثبتنا في المتن، فلاحظ.

(١٦٠) مقالات الإسلاميّين ٢/١٦٣، والملل والنحل ١/١٨٥.

(١٦١) هشام بن الحكم...: ٥٢.

(١٦٢) هشام بن الحكم...: ١٢٨ نقلاً عن الانتصار ـ للخيّاط ـ: ١٠٨.

(١٦٣) هشام بن الحكم...: ١٢٨.

هشام فهو أنّ العلم صفة، وهي لا توصف بحدوث ولا قدم! فهو يُنكر حدوث العلم! فكيف يجرُؤ المؤلف على هذا التصريح الخطير!

لا أجد جواباً لهذا، إلّا أن أقول للمؤلف: «ما هكذا تُورَدُ يا سَعْدُ الإبِلْ».

ولـو شاء المؤلّف أنْ يرى بأُمّ عينـه اختـلافـات هشام والجهم، فليقرأ في «مقالات الإسلاميين» للأشعري:

١ـ أنّ الجهم يزعم أنّ الحركةَ جسمٌ، ومحالٌ أن تكونَ غير جسم[١٦٤].

٢ـ أنّ هشاماً يقول: الحركات وأمثالها ليستْ أشياءً ولا أجساماً[١٦٥].

وهذا ما عثرنا عليه في طريق بحثنا، ولم نتصدَّ له، ولعلّ البحث المقصود يدلّنا على الكثير جدّاً. وكيف كان، فهذا يكفي في تَفْنيد مزاعم المؤلّف، ودعواه مكرّراً أنّ هشاماً كان ديصانيّاً أو جهميّاً حتّى بنى على ذلك كثيراً من اتّهاماته الصعبة ضدّ هشام.

كما يقول عند تعرّضه لموضوع «التجسيم» في رأي هشام: فالنزعة الحسّيّة بادية على شيء من آرائه، فهو يجسّم الأعراض ، والجوّ، حتى الخالق تعالى ويُضيف: وقد رجّحنا وصول هذه الفلسفة إلى هشام من طريق الديصانيّة... وبخاصة أنّ هشاماً صحب أبا شاكر الديصانيّ، ولازمه حتى عُدَّ من غلمانه، كما سبق[١٦٦].

ويقول بعنوان «ذاته» ـ بعد نقل الأقوال المتعارضة في نسبة التجسيم إلى هشام ـ ما نصّه: وإنّنا إذ نقفُ بين هذه النصوص المتضاربة، لا يمكننا أن نُنزّه هشاماً عن القول بالتجسيم[١٦٧].

ثم يستدلّ على ذلك بقوله:

١ـ إنّ حكاية التجسيم عنه مستفيضة.

٢ـ إنّ الصدوق روى في كتابه «التوحيد» ما يشعر بذلك.

---

(١٦٤) مقالات الإسلاميّين ٣٢/٢.

(١٦٥) مقالات الإسلاميّين ١١٣/١.

(١٦٦) هشام بن الحكم...: ٩٩.

(١٦٧) هشام بن الحكم...: ١٢١.

٣ـ إنّ المفيد نسب إليه مقولة «جسم لا كالأجسام».

ثم يؤكّد على أنّ هشاماً كان جهميّاً ديصانيّاً، ويصل إلى هذه النتيجة:

وعلى ذلك، يمكننا أنْ نقول: إنّ هشاماً كان يذهب إلى أنّ الله تعالى «جسمٌ لا كالأجسام» وذلك قبل أن يدين بمذهب الصادق... ولكنّه بعد ذلك رجع .

واعتبر رأيه هذا جمعاً بين الناسبين التجسيم إليه، وبين النافين لتلك النسبة عنه، ويقول: فكِلا الفريقين، المتشيّع عليه، والمتشيّع له، قد يكون على صواب[١٦٨].

وواضح أَنّ شيئاً من أدلّته تلك لا تُثبت مدّعاه، ولا يصحّ ترتيب هذه النتيجة الخاطئة عليه:

فالحكايات المستفيضة: تنحلُّ إلى أكثرية اختلقتها أهواء خصوم هشام، واصطنعتها أغراضهم، وصاغتها أحقادهم، فلا قيمة إثباتية لها على التحقيق، ولا تقاوم الجدل والبحث العلمي.

وتنقسم إلى مجموعة أُخرى معرّضة للاحتمالات والترديدات، والتفسيرات المبعِّدة لها عن إثبات ما يريده المؤلف.

فهل يسمّى مثل هذا استفاضة؟! وهل تكون مثل هذه الاستفاضة حجّةً على شيء؟!

نعم، هي بمجموعها تدلّ على ثبوت قضية في حقّ هشام، بنحو المعلوم الإجمالي، لكنّ جزئيّات هذه القضية ومفرداتها غير واضحة من خلال تلك الحكايات المستفيضة، والقدرُ الثابتُ الصحّةِ منها هو أنّ هشاماً أطلق تلك المقولة: «جسم لا كالأجسام» على البارىء جلّ وعلا، وقد عرفتَ أنّها ـ في مصطلح هشام ـ لا تدلّ إلاّ على التنزيه المحض والتوحيد الكامل.

وأمّاالروايات التي نقلها الصدوق، فلا دلالة في شيء منها على التزام هشام بالتجسيم المادّي لله تعالى شأنه، وإنّما احتوى قسم منها على أنّ له قولاً في «الجسم»،

---

(١٦٨) هشام بن الحكم...: ١٢٣.

وهذا لا يدلّ على أكثر من إطلاق اسم «الجسم». وقسم آخر بُيِّنَ فيه مصطلح هشام، أو تكرار لمقولته، ولم نجد فيها ما يتضمّن نسبة التجسيم المادّي إلى هشام[١٦٩].

وأمّا كلام المفيد، فليس هو إلّا نقلاً للمقولة عن هشام، وهو مدار بحثنا هذا، وقد عرفت أنّها لا تدلّ إلّا على التوحيد والتنزيه، فكيف يستدل به المؤلّف على مدّعاه؟!

ويتعرّض المؤلّف لمسألة التجسيم المنسوب إلى هشام تحت عنوان «الأعراض» ويقول: لكنّ هشاماً خالف ما هو المعروف في الأعراض ، فقد نسب إليه الشهرستاني والأشعري والبغدادي وابن حزم الأندلسي؛ القول بأنّ الألوان والطعوم والرائحة أجسام[١٧٠]

وأشار في الهامش إلى مصادر عديدة، منها: الفصل ـ لابن حزم ـ(٤٢/٥) ، وقد كان هذا الكتاب أمامي عند مطالعتي لهذا الكلام، وفتحته (في نفس الجزء، والصفحة) فعجبتُ لمّا لم أجد في هذا المكان إلّا قول ابن حزم ـ السطر ٩ ـ.

قال أبو محمد: وقد اختلفَ الناسُ في المعدوم، أهو شيء أم لا؟

فقال أهل السُنّة، وطوائف من المرجئة، والأشعرية، وغيرهم: ليس شيئاً، وبه يقول «هشام بن عمرو الفوطي» أحد شيوخ المعتزلة.

وقال سائر المعتزلة: المعدوم شيء، فقال: عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخيّاط: إنّ المعدوم جسم في حال عدمه إلّا أنّه ليس متحرّكاً ولا ساكناً ولا مخلوقاً ولا مُحْدَثاً في حال عدمه[١٧١].

ثم نظرت في الصفحة حتى آخرها فلم أجد ذكراً لهشام بن الحكم، ولا في صفحات سابقة ولا لاحقة عليها!

ولو سامحنا المؤلّف، في ذكره اسم هشام بن الحكم بدل هشام بن عمرو، فهل

---

(١٦٩) هشام بن الحكم.... ١٢٤، وسنذكر في نهاية هذا البحث أكثر تلك الروايات ونوضّح محاملها.

(١٧٠) هشام بن الحكم...: ١٦٢.

(١٧١) الفصل ٤٢/٥ س ٩ فما بعدها.

له عُذْرٌ في أنّه ذكر الحديث عن مطلب الأعراض : اللّون، والطعم، الرائحة، نقلاً عن هذا المصدر، في تلك الصفحة، ولم نجد لها ذكراً فيها؟!

فهل اعتمد طبعة أُخرى من الكتاب؟! وهو لم يذكر فهرساً لطبعات مصادره؟!

ثم ماذا عن المصـــادر الأُخـرى؟ وعن المـطالب الأُخـرى؟ وعن أرقـام الصفحات والمجلّدات؟ فهل مثل هذا الكتاب يعتمد عليه كمصدر أمين؟!

ولولا أنّ بعض المغرضين قد استند إلى ما في هذا الكتاب من آراء حول هشام، وجعله دليلاً على نسبة التجسيم المادّي إليه!!

ولولا التخوّف من أَنْ يُصبحَ ما جاء في الكتاب ـ من آراء خاطئة ـ شاهداً لمن تسوّل له نفسه اتّهامَ هشام بما لا يليق من أباطيل!!

لولا كلّ ذلك، لما تعرّضنا لما فيه، لبُعد المدّة التي مضت على طبعه، ولعلّ كلمتنا هذه تُوقِفُ المؤلّفَ على ما في كتابه، فيحاول أن ينقّحه، ليؤدّي هدفه ـ الذي لا بُدّ أنْ يكونَ خيّراً ـ بأفضل مـمّا كان عليه، ويقطع الطريق على من يسيء الاستفادة منه من المغرضين.

ولقد ألجأنا إلى هذا التعرُّض استشهاد بعض المؤلّفين المغرضين بما جاء فيه على اتّهامه لهشام بالتجسيم المادّي متبجّحاً بأنّه لم يبق في ساحة هذا الاتّهام وحيداً بعد أن كان مؤلف كتاب «هشام بن الحكم...» يذهب إلى مثل ما ذهب إليه، ويقول بنفس مقالته.

بالرغم من أنّ هذا المغرض لم يمتّ إلى العلم بصلة، سوى إنّه تعلّم على أيدي الأجانب المعادين للإسلام والهادفين إلى إحداث البلابل بين صفوف المسلمين، ولم يعتمـد في كتاباته إلّا على مصادر ضعيفة، ومقدّمات سخيفة، فبنى عليها نتائج موهومة، تصوّر أنّها حقائق ثابتة، مدّعياً لنفسه عناوين كالدكترة والأُستاذية وما أشبه، ممّا يحسبه الجاهلُ شيئاً!

فهذا مؤلّف كتاب «الصلة بين التشيُّع والتصوّف» مع قربه من مصادر تراث

الشيعة ومعرفته بعلمائهم، تراه يخبط في كتابه هذا خبط عشواء لا يهدي سبيلاً!

وفي خصوص هشام بن الحكم يحاول أن يتفلسف لإثبات أقبح ما اُتّهم به على طول الخطّ من أعداء التشيُّع وخصومه، ألا وهو «التجسيم المادّي».

ولئن عَجَزَ اُولئك الحاقدون من إثبات هذه التهمة بصراحة واضطُرّوا ـ من حيث أرادوا أَوْ لا ـ إلى الاعتراف ببراءة هشام منها، إلّا أنّ هذا المغرور حاول أنْ يصوّر القضيّة بشكل معقول! هيّن!طبيعيّ!

وقد حاول الاُستاد المحقّق المحامي المرحوم توفيق الفكيكي أنْ ينبّهه إلى الصواب من خلال تصويب بعض أخطائه التي لا يهمّنا منها سوى موضوع التجسيم، إلّا أنّه أبى إلّا ركوب عناده وغيّه، فلم يَرْعَوِ، بل زاد على أخطائه في كتاب «الصلة...» خطأً أفحش، في ردّه على الاُستاذ الفكيكي فيما نشره في مجلة «الإيمان» الصادرة في النجف.

ولعلاقة ذلك بموضوع البحث رأينا التصدّي له، فنقول:

أمّا ما ذكره في ردّه على الاُستاذ الفكيكي، فهذا نصّه:

> إنّ هذا المتكلّم [يعني هشام بن الحكم] فَلْسَفَ التجسيمَ قبل ظهور نفي الصفات عند أبي الهُذَيل العلّاف المعتزلي (المتوفى ٢٣٥) [كذا] بحيث حصل منه نظرية هي إلى التجريد أقرب، وذلك دون نقض المعنى المادّي، الذي يفهم من آيات التشبيه.
>
> وجاء ذلك من استغلال فكرة النور التي كانت من تراث الشيعة.
>
> فجعل هشام النور المدى الأقصى الذي يمكن تشبيه الأجسام به، واعتبره «جسمًا لطيفاً».
>
> ثم جعل ما ليس بمادّة ـ كالعلوم، والحركات ـ أجساماً.
>
> وبذلك[١٧٢] المعنى المجرّد بالكائن المجرّد في لطافة الجسم.

---

(١٧٢) كذا وردت هذه الكلمة في المصدر، ولعلّها تصحيف من «وبَدَّلَ» فلاحظ.

وانحـلّ الإشكـال، وصارت الجسميّة لله اعتباراً عقليّاً، وأمراً ذهنيّاً، خالصاً، ليس إلى تلمسُّه سبيل، كما أنّ العلم والحركات أجسام لا تُلمس.

وذلك لأنّ الله تعالى ـ بقول هشام ـ: «جسم لا كالأجسام» و «صورة[١٧٣] لا كالصور» تماماً كما هو «عالم بعلم،وعلمه ذاته» التي يستشهد بها المعتزلة، دليلاً على التجريد والتنزيه.

فأيّ ضَيْرٍ بعدُ في أنْ يكون هشامٌ مجسّمًا عقليّاً؟ يقدّم الدليل على أنّ المادّةَ المعنيّةَ إلهيّةٌ لا تدرك بالحواسّ ؟

وأينَ الإشكالُ، إذَنْ؟

ثم قال: يبقى شيءٌ مهم جدّاً، هو أنّني لم أنفرد بهذا الرأي في هشام، وإنْ عرضتُ له على عَجَلٍ في رسالتي التي فرغتُ منها سنـة (١٩٥٨) فقـد توصّل إليه الشيخ عبد الله نعمة بعد دراسة واستقصاء في كتاب برأسه يدور حول «هشام بن الحكم...» طبع لبنان (١٩٥٩).

ثم أخذ بنقل كلام الشيخ نعمة بطوله[١٧٤].

أقول: إنّ هذا الكاتب قد ادّعى على هشام دعاوى طويلةً عريضةً، ولم يقدّم على واحدٍ منها دليلاً أو شاهداً، وهي:

١ـ أنّ هشاماً أثبت نظريّته على أساس عدم نقض المعنى المادّيّ الذي يفهم من آيات التشبيه.

٢ـ استغلال هشام لفكرة النور، وجعله النور المدى الأقصى الذي يمكن تشبيه الأجسام به.

٣ـ اعتبار هشام للنور جسمًا لطيفاً.

٤ـ جَعَلَ هشام ما ليس مادّة ـ كالحركة والعلم ـ جسمًا لطيفاً.

---

(١٧٣) المطبوع في المصدر: «وصوت».

(١٧٤) مجلّة «الإيمان» النجفية، السنة الأولى، سنة ١٣٨٣هـ، العدد ٧ ـ ٨، ص ٦٠٤.

٥ـ بَدَّلَ هشام المعنى المجرّد بالكائن المجرّد، في لطافة الجسم.

٦ـ صارت الجسميّة اعتباراً عقليّاً خالصاً، ليس إلى تلمُّسِه سبيل، كما أنّ العلمَ والحركاتِ أجسام لا تلمس.

٧ـ لأنّ الله تعالى ـ بقول هشام ـ: «جسم لا كالأجسام» و «صورة لا كالصور» تماماً كما هو عالم بعلم وعلمه ذاته، التي يستعملها المعتزلة دليلاً على التجريد والتنزيه.

٨ـ إقامة الدليل على أنّ المادّة المعيّنة إلهيّة لا تدرك بالحواسّ.

وإليك تفصيل مناقشتنا لهذه الدعاوى:

١ـ إنّ هشاماً بنى نظريّته على أساس عدم نقض المعنى المادّي المفهوم من آيات التشبيه.

فيه بحثان:

**الأول**: إنّ الربط بين مقالة هشام وبين رأيه في آيات التشبيه، وأنّ تلك الآيات والمعنى المادّي المفهوم منها كانت مؤثّرة في نظريته في التجسيم!

وهذا ما لم أجده في أيّ مصدر من المصادر التي تعرّضت لمقولة هشام، أنْ ذُكر فيه ارتباط نظريّة هشام برأيه في آيات التشبيه، فلم تذكر تلك الآيات في سياق مقولته، حتى يمكن فرض الربط بينهما. هذا من جهة.

ومن جهة أُخرى: فإنّ مقولة هشام المحتوية على ذيل: «...لا كالأجسام» تنفي كلّ تشبيه ـ على الإطلاق ـ بين الخالق والمخلوق ـ كما سبق أن أوضحناه مفصّلاً ـ وهذا وحده يدعو إلى الاعتقاد بأنّ هشاماً لا بُدّ أن يكون من أهل تأويل تلك الآيات، وعدم فهم المعنى المادّي منها.

وقد يشير إلى هذا أيضاً عدمُ نقلهم خلافاً عن هشام، للطائفة الشيعية التي تلتزم بالتأويل كما هو واضح في مقامه.

**الثاني**: إنّ نظريّة هشام في «الجسم» مبنيّة على المعنى المادّي، وعدم نقضه!

إنّ مصطلح هشام في «الجسم» وهو «الشيء» بحقيقة الشيئيّة التي هي «إثبات

الذات» و «الموجود» و «المستقلّ بالنفس » كما أثبتناه مفصّلاً، يعني: أنّ هشاماً ينزّه الباريء جلّ ذكره عن كلّ ماهيّة مادّيّة موجودة في أيّ جسم طبيعي آخر.

فكيف يجوز أن ننسب إليه إدخـال «المعنى المادّيّ» في نظريّته حتى على فرض «اللطافة»!؟

وفي هذه النقـطة بالذات، يختلف ما قصده الكاتب عمّا ثبت عن هشام في تفسير مقولة «جسم لا كالأجسام» حيث لم نجد في كلمات الكاتب ـ كلّها ـ ذكراً ولا إشارة إلى مصطلح هشام في «الجسم» ذلك الذي تناقلته كافّة المصادر، وقرّرته وأكّدت نسبته إلى هشام!

ومن هذه النقطة يبدأ انحراف الكاتب عن التوجيه الصحيح لمقولة هشام، كما سنُثبته في النقاط التالية.

**٢ـ** استغلال هشام لفكرة النور، وجعله النورَ المدى الأقصى الذي يمكن تشبيه الأجسام به.

إنّ الكـاتب لم يفسّـر في كتاب «الصلة...» (فكرة النور) ولكنّه في كتاب «الفكر الشيعيّ» ذكرها بقوله: إنّ حركة الغلوّ شرعت للتصوّف (فكرة النور الإلهي) الذي ينتقل عن طريق الأنبياء والأئمّة من الله إلى قادتهم[١٧٥].

وأعاد نفس الجملة في حديثه عن الشلمغاني[١٧٦].

وذكر أنّ الحلّاج وصف النور الإلهي بالشعشعاني[١٧٧].

ولم يذكر مصدراً يذكر فيه النور مرتبطاً بنظرية هشام في التجسيم!

لكنّي وجدتُ ذكر النور في عرض حديثهم عن هشام في المصادر التالية:

قال الحميري: قال هشام بن الحكم من القطعيّة ـ ومن قال بقوله ـ: هو شيء

---

(١٧٥) الفكر الشيعي: ٢٦.

(١٧٦) الفكر الشيعي: ٢٠٢ نقلاً عن معجم الأدباء ١/٢٣٥.

(١٧٧) الفكر الشيعي: ٣١٢، نقلاً عن الفهرست ـ للنديم ـ: ١٩٠.

جسيم، لا طويل ولا عريض، نور من الأنوار...[١٧٨].

وقال ابن أبي الحديد: واصحابه من الشيعة يدفعون ـ اليوم ـ هذه الحكايات عنه، ويزعمون أنّه لم يزد على قوله: «جسم لا كالأجسام» وأنّه إنّما أراد بإطلاقه هذه اللفظة عليه «إثباته» وصدّقوا عنه أنّه كان يطلق عليه كونه « نوراً » لقول الله سبحانه: «الله نور السموات والأرض، مثل نوره...» [سورة النور (٢٤) الآية (٣٥)][١٧٩].

وهذا بمجرّده، لا يقتضي أن تكون هناك ـ عند هشام خاصة ـ فكرة النور، ولا أن تكون هذه الفكرة من تراث الشيعة، دون باقي المسلمين!!

فالفكرة ـ إن صحّ التعبير ـ موجودة في الآية القرآنية، و «النور» أُطلق على البارىء تعالى بنصّ القرآن، وأهل السُنّة وأصحاب الحديث يلتزمون بإطلاق «النور» عليه تعالى استناداً إلى نفس الآية[١٨٠] وكذلك بعض كبار المعتزلة[١٨١].

فمن أين أصبحت هذه الفكرة شيعيّة خاصة؟!

ثم من أين جاء الكاتب بدعوى أنّ هشاماً استغلّ هذه الفكرة في سبيل نظريّته في التجسيم؟!

وإذا جاء شيء في حقّ الحلّاج والشلمغاني وأمثالهما، فهل يحقّ لأحد أن ينسبه إلى كلّ الشيعة؟!

أهكذا يكون البحث العلميّ الموثّق، المستنَد؟!

نعم، إنّ ابن أبي الحديد نسب إلى هشام بن سالم ـ وليس ابن الحكم ـ القول بأنّ الله «نور» على صورة الإنسان، مع أنّه أنكر أن يكون «جسماً»[١٨٢].

---

(١٧٨) الحور العين: ١٤٨.

(١٧٩) شرح نهج البلاغة ٣/٢٢٤.

(١٨٠) مقالات الإسلاميّين ١/٢٦٠.

(١٨١) مقالات الإسلاميّين ٢/١٩٢.

(١٨٢) شرح نهج البلاغة ٣/٢٢٤.

ونسب الشهرستاني ذلك إلى محمد بن النعمان مؤمن الطاق[١٨٣].

فنسبة ما ذكره الكاتب إلى هشام بن الحكم دعوى عريضة، لم تذكر في أيّ مصدر.

مع أنّ هذه النسبة تعني أنّ هشاماً كان بصدد تشبيه الذات الإلهيّة بالجسم النوريّ، بينما مقولة هشام «جسم لا كالأجسام» ـ كما عرفنا ـ بصدد تنزيه البارئ ـ سبحانه ـ من كلّ شَبَهٍ بالأجسام، سواء الأجسام اللطيفة أو غيرها، ونفى عنه كلّ خواصّ الأجسام من الموادّ أو الأعراض، فنسبة الكاتب اللطافة، أو المعنى المادّيّ، إلى هشام ينافي ذلك ويناقضه، ويعارض ما ثبت نسبته إلى هشام.

**٣ ـ ٥ـ** اعتبار هشام للنور «جسماً لطيفاً».

وجعلَ هشام ما ليس مادةً ـ كالعلوم والحركات ـ أجساماً.

وبدّل المعنى المجرّد بالكائن المجرّد في لطافة الجسم.

إنّ نسبة هذه الأفعال: (الاعتبار) و (الجعل) و (التبديل) إلى هشام، انفرد بها هذا الكاتب حيث لم نجد لها أثراً في المصادر المتوفّرة للبحث عن هشام، بل ما وقفنا عليه من المصادر يدلّ على ضدّ النسبة الثانية:

فقد صرّحتْ كتبُ المقالات بأنّ هشاماً نفى أنْ تكونَ الحركاتُ أجساماً:

قال الأشعري: حكي عنه أنّه قال: هي [أي أفعال الفاعلين] معانٍ وليست بأشياء ولا أجسام، وكذلك قوله في صفات الأجسام، كالحركات، والسكنات، والإرادات، والكراهات، والكلام، والطاعة، والمعصية، والكفر، والإيمان[١٨٤].

بل الذي قال بأنّ الحركة جسمٌ، هم معارضو هشام وخصومه، كجهم[١٨٥] وأقرب إلى ذلك النظام الذي قال: إنّ الصوت جسم[١٨٦] وفرقة من المعتزلة التي

---

(١٨٣) الملل والنحل ١/١٨٧.

(١٨٤) مقالات الإسلاميّين ١/١١٣، والفرق بين الفرق: ٦٧.

(١٨٥) مقالات الإسلاميّين ٢/٣٢.

(١٨٦) مقالات الإسلاميّين ٢/١٠١.

زعمت: أنّ كلام الله جسمٌ، وأنّه مخلوق[١٨٧] ومن قال منهم برؤية الأعراض[١٨٨].

وأمّا ما نسبه إلى هشام من تبديل المعنى المجرّد بالكائن المجرّد: فلم يذكر الكاتب أنّه من أينَ أخذه؟ هل وجده في مصدر؟ أو أنّه أخذه من آراء أُخرى لهشام فاستنبط هذا منها؟

كما أنّه لم يذكر وجه هذا التبديل! فإنّ المعنى المجرّد هو موجود ذهني لا يمكن تحقّقه في الخارج، والكائن المجرّد هو موجود خارجي وإن كان جسمًا لطيفاً، فما معنى تبديل هذا بذاك؟! وما هو دليله؟!

وهكذا يُسَطِّر الكاتب مقدمات من نسج خياله، وينسبها إلى هشام، ليبني عليه رأيه المنهار، وينسبه ـ بكل صلافةٍ ـ إلى هشام.

٦ـ صارت الجسميّة اعتباراً عقلياً خالصاً، ليس إلى تلمُّسه سبيلٌ، كما أنّ العلم والحركاتِ أجْسامٌ لا تُلْمس.

إنّ الإشكال على التجسيم هو أنّ مقتضاه العرفي أن تكون للجسم أبعادٌ ثلاثة على الأقلّ: الطول والعرض والعمق، أو التأليف والتركيب والتجزّؤ، وهذا هو الجسم باصطلاح المجسّمة والمعتزلة، على ما عرفت.

ولو اعتبرت الجسميّة أمراً عقلياً، كان هذا اصطلاحاً آخر في الجسم فلابُدّ له من دليل اعتبار .

والكاتب كما أنّه لم يذكر دليلاً على هذا الاعتبار والاصطلاح فهو لم يذكر قبل ذلك واحداً من المصادر كان قد ذكر ذلك منسوباً إلى هشام.

وإذا جعل الكاتب هذه النتيجة حتميّة على أساس المقدّمات السابقة وخاصّة أنّ هشاماً يرى أنّ الحركات أجسام، فقد عرفت عدم صحّة نسبة شيء من تلك المقدّمات إلى هشام، خاصة هذه المقدّمة، فإنّه خالفها بالقطع!

---

(١٨٧) مقالات الإسلاميّين ١/٢٤٥.

(١٨٨) مقالات الإسلاميّين ٢/٤٦.

مضافاً إلى أنّ أساس هذا التفسير لنظريّة هشام هو أنّه يرى من ذات البارىء «مادّة معيّنة» وهو ما لم يَقُلْه هشام، بل يُنافي مقولته منافاة قاطعة، كما سيأتي.

وهذا بخلاف ما التزمناه من اصطلاح هشام في «الجسم» بمعنى «الشيء» فمضافاً إلى شهرته عنه، وإقامته الدليل عليه، كما سبق أن فصّلناه، فهو بمعنى «شيء لا كالأشياء» المقولة التي التزمها كلّ المسلمين ـ عدا الشاذّين ـ وهو يعبّر عن مجرّد وجود الذات الإلهية، منزّهاً عن كلّ خواصّ الأجسام، فَهو خارج عن حدّ التعطيل وحدّ التشبيه، كما قلنا.

**٧ـ** التعليل بأنّ الله تَعالى «جسمٌ لا كالأجسام» و«صورةٌ لا كالصُوَر» تماماً كما هو «عالم بعِلم، وعلمه ذاته» التي يستشهد بها المعتزلة دليلاً على التجريد والتنزيه....

أقول: هذا التعليل منقول عن هشام في إلزام أبي هذيل العلّاف، كما نقله الشهرستاني، قال: هشام بن الحكم، صاحب غور[١٨٩] في الأُصول، لا يجوز أن يُغْفَلَ عن إلزاماته على المعتزلة، فإنّ الرجل وراء ما يلزم به على الخصم، ودون ما يظهره من التشبيه، وذلك أنّه ألزم العلّاف، فقال له: إنّك تقول: البارىء تعالى «عالم بعلم، وعلمه ذاته» فيشارك المحدَثات في «أنّه عالم بعلم» ويُباينها في «أنّ علمه ذاته» فيكون «عالماً لا كالعالِمين» فلِمَ لا تقول: «إنّه جسم لا كالأجسام» و«صورة لا كالصور» وله «قدر لا كالأقدار» إلى غير ذلك[١٩٠].

بيان الإلزام في هذا الكلام: أنّ أبا الهذيل التزم من بين المعتزلة، بأنّ الله يعلم الأشياء بعلم هو ذاته[١٩١].

ولكنّ هشاماً يقول: إنّ الله يعلم الأشياء بعلم، وعلمه صفة له، ليست هي هو،

---

(١٨٩) كذا بالغين المعجمة في طبعة المصدر، الموجودة بهامش الفصل. لكنّ المطبوع في المصدر الذي راجعناه «عور» بالعين المهملة. فهل هو خطأ مطبعيّ؟!

(١٩٠) الملل والنحل ١/١٨٥.

(١٩١) مقالات الإسلاميّين ١/٢٢٥ و٢٤٣.

ولا غيره، ولا بعضه[١٩٢].

فاختلفا في أنّ علم الله عين ذاته، كما يقول العلّاف؛ أو صفة للذات، كما يقول هشام.

فإذا كان علم الله عين ذاته، اختلف عن علم المخلوقين لأنّ علمهم صفة لهم، فإطلاق «عالم» على البارىء يختلف عن إطلاق «عالم» على المخلوقين، لاختلاف «العلم» بالحقيقة في الموردين، والحاصل أنّ كلمة «العلم» عند إطلاقها على البارىء تعالى ليست بمعنى العلم المفهوم عند المخلوقين، بل معناه أمر آخر خاصّ بالله تعالى، ومع هذا يصحّ إطلاق «عالم» على البارىء تعالى، إلّا أنّه لابُدّ أن يقال: «لا كالعالِمين» حتى يُنفي عنه أيُّ شَبَه بالمخلوقين في علمه وعالِميّته.

فإن كان هذا التغيير في معنى «العلم» والاصطلاح على إرادة الذات منه، كافياً لصحّة إطلاق اسم «عالم» عليه، فليكن إطلاق «جسم» عليه تعالى كذلك، بصرفه عن معناه اللُغوي العرفي، وإرادة أصل «الشيء» و«الموجود» منه صحيحاً، فيقال: إنّه «جسم لا كالأجسام».

وإن لم يكن هذا التواضع كافياً، فلابُدّ أن لا يصحّ «عالم لا كالعالِمين» ! !

فالعلّاف إمّا أن يلتزم بكون علم الله ليس عين ذاته بل هو صفة مثل علم سائر العالِمين، فهو تنازل عن رأيه في العلم!

أو يلتزم بإطلاق «جسم لا كالأجسام» على البارىء تعالى من دون حَرَجٍ، وهذا اعتراف بصحّة مقولة هشام في الجسم!

وقد عُرف من شرحنا هذا أنّ هشاماً لا يمكن أن يقيس مقولته «جسم لا كالأجسام» على قول العلّاف «عالم بعلم، وعلمه ذاته»! وذلك:

١ـ أنّ هذا مخالف لرأي هشام في العلم!

٢ـ أنّ هذا ليس فيه أيُّ إلـزامٍ على العلّاف، فكيف يذكره الشهرستاني

---

(١٩٢) مقالات الإسلاميّين ٢/١٦٣.

بعنوان أنّه إلزام!

كما عُرف من خلال حديثنا أنّ قول: «عالم بعلم، وهو ذاته» ليس من كلام المعتزلة كلّهم بل هو من كلام العلّاف فقط! وقد خالفه فيه هشام وجماعة من المعتزلة أيضاً.

٨ـ فأيّ ضَيْرٍ ـ بعدُ ـ في أن يكون هشام مجسّمًا عقلياً، يقدّم الدليل على أنّ «المادّة المعينة» إلهيّة، لا تدرك بالحواسّ؟

وأينَ الإشكالُ إذَنْ.

أقول: إنْ كان المراد من التجسيّم العقلي، هو التجسيم المادّي، لكون الذات الإلٰهيّة عنده مادّةً معيّنةً لا تدرك بالحواسّ، كما هو صريح كلامه هنا، وهو الأمر المبنيّ على المقدّمات التي ذكرها الكاتب ورتّبها للتوصّل بها إلى هذه النتيجة!

فهذا ما لم يقُلْه هشام، بل هذا معارض لما في مقولته من التجريد والتنزيه عن كلّ خواصّ الأجسام، ومنها «المادّة».

مع أنّ تلك المقدّمات غير تامّة، كما سبق أن قلنا.

وأمّا الضَيْر في هذه التهمة، فلا يتّجه منه إلى هشام أيُّ سوء، لأنّ نسبة باطلِ هذه التهمة إلى حقّ هشام بن الحكم كنسبة الحجر إلى البحر في قول الشاعر:

لا يَضُرُّ الْبَحرَ اَمْسى زَاخِراً أنْ رَمى فيهِ غُلامٌ بِحَجَرْ

وإنّما الضرر كلّه عائد إلى الكاتب وكتاباته الضحلة، فتسلب عنها الثقة، وكفى ما أوردنا دليلاً على خلط الكاتب، فلم يفهم مراد هشام، ولا وقف على مصطلحه!

وأمّا: أينَ الاشكال؟

فيقال له: إنّه كامن في عدم قدرتك على الخوض في هكذا موضوع، حسّاس، لم تَخْبُرْه أبداً، ولم تعرف كيف تستخدم مصادره، ولا لك قدرة على فهم عباراتهم، وكلماتهم، ثم تعتمد أساساً على مصادر الأعداء وتحاول أنْ تنسب ما فيها إلى هشام من دون مناقشة أو تفنيد.

ولو نظر هذا الرجل في مصادرنا الموثوقة، لوجد أنّ قضيّة «التجسيم» قد انتفت

فلم يبق أيّ أثرٍ للمادّة في كلمة «الجسم» لمّا وضعت على غير معناها المفهوم، وأُريد منها معنى «الشيء» فليس هناك إلاّ ذكر للربّ بلفظ «الجسم» وهذا هو المفهوم من مقولة «جسم لا كالأجسام» حسب تفسيرنا لها، على مصطلح هشام.

وأمّا مناقشة الكاتب في كتابه «الصلة بين التشيّع والتصوّف ...» فهذا نصّ عبارته:

أمّا التجسيم الذي قال به هشام فلا داعي للإفاضة فيه، ونكتفي من ذلك بأنّه قد بني على فكرة منطقية تقول: «إنّ بين معبوده ـ أي هشام ـ وبين الأجسام تشابهاً ما بوجهٍ من الوجوه، ولولا ذلك لما دلّت عليه» [الملل والنحل ٢٠٨/١] وينتهي إلى أنّه «لا يشبه شيئاً من المخلوقات ولا يشبهه شيء» [الملل والنحل٢٠٨/١] يضاف إلى هذا أنّ أبا الحسن الأشعري، لمّا ذكر تجسيم هشام ابن الحكم لله وأنّ له طولاً وعرضاً، أردف ذلك بقوله: «على المجاز دون التحقيق» [مقالات الإسلاميّين:١٠٢]. وأدخل من هذا في بعد هشام بن الحكم عن التجسيم المادّي لله ما ذكره علي بن ابراهيم القمي من اختلاف هشام وأحمد بن محمد بن أبي نصر، في كيفية رؤيته (كذا) النبي لله في المعراج، فقال الآخر: نحن نقول بالصورة للحديث الذي روى أنّ رسول الله صلّى الله عليه وسلّم رأى ربّه في صورة شابّ،وقال هشام بالنفي للجسم....» [تفسير علي بن ابراهيم:١٩]. وقد حاول الشيعة، قدماء ومُحْدَثين، أن ينفوا عن هشام بن الحكم القول بالجسمية بكلّ ما أُوتوا من قوّة، غير أنّ الحجّة أعيتهم، ومن هنا اعترف الشيخ المفيد بقوله بالجسميّة، وقرن الشيعة ذلك بحكايتهم رجوع هشام عنها، وكان ذلك غاية ما بذلوه من جهد! [نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، للدكتور علي سامي النشّار، ط٢، مصر١٩٦٤، ص ٢٤١].

وذكر الشيخ عبدالله نعمة في هشام أنّه «في آرائه الموجودة بين

أيدينا اتّجاه مادّيّ، ونزعة حسيّة قلّما تخفى.....ثم هو يغرق في نزعته الحسّيّة حتى حُكيَ عنه القول بأنّ الجوهر جسم رقيق...» [هشام ابن الحكم، بيروت١٩٥٩، ص ٩٨ ـ ٩٩].

وكـذلـك فعل الدكتور محمد جواد مشكور في تحقيقه لكتاب «المقالات والفرق» لسعد بن عبدالله الأشعري [طهران١٩٦٣، ص ٣٢١].

وقد أخذ الأُستاذ توفيق الفكيكي في شأن هشام بن الحكم برأي الشيخ المفيد وأصّر على نفي التجسيم عنه دون دليل واضح [أُنظر نقـده للطبعة الأُولى من هذا الكتاب في مجلة «الإيمان» النجفية، السنة الأُولى، العددين الخامس والسادس،١٩٦٤، ص ٣٩٨، ٤٠٥].

ومن الغريب أنّ تهمة التجسيم لم تنفَ عن هشام على أيدي الشيعة وإنّما فعل ذلك أهل السُنّة، فأبو الحسن الأشعريّ وابن حزم الظاهريّ قدّما المادّة الكلامية لهذه البراءة، والدكتور علي سامي النشّار وضعها على أساس منطقي فلسفي مؤدّاه «أنّ الفعل لا يصحّ إلّا من جسم، والله فاعل، فوجب أنّه جسم» وأنّ «معنى الجسم أنّه موجود» وكان هشام يقول: أُريد بقولي: «جسم» أنّه موجود، وأنّه شيء، وأنّـه قائم بنفسه [نشأة الفكر الفلسفي، ص :٢٤١، ٢٤٤، ٢٥٦]. ويختم الدكتور النشّار ذلك بحكمه من «أنّ الجسم عند هشام بمعنى الموجود، فكلّ موجود جسم...» «والله موجود، فهو جسم، لكنّه لا كالأجسام» [ص ٢٤٦][١٩٣].

١ـ قوله: فكرة منطقية تقول إنّ بين معبوده [أي هشام] وبين الأجسام تشابُهاً ما بوجهٍ من الوجوه، ولولا ذلك لَما دلّت عليه.

أقول: إنّ هذا الكلام نسبه الأشعري[١٩٤] والشهرستاني[١٩٥] إلى هشام

---

(١٩٣) الصلة بين التشيّع والتصوّف: ١٤٣.

(١٩٤) مقالات الإسلاميّين ١/١٠٣.

(١٩٥) الملل والنحل ١/١٨٤.

ابن الحكم، نقلاً عن ابن الراوندي.

وأضاف الشهرستاني في موضع آخر إليه قوله: الأعراض لا تصلح أن تكون دلالة [كذا، والصواب دالّة] على الله تعالى، لأنّ منها ما يثبت استدلالاً، وما يستدلّ به على البارىء تعالى يجب أن يكون ضروريّ الوجود لا استدلالاً[١٩٦].

لكن هذه المقالة ـ بعين اللفظ ـ منقولة عن هشام بن عمرو الفوطي، فقد ذكر الشهرستاني في فرقة «الهشامية» من المعتزلة، ما نصّه:

ومن بدعه في الدلالة على البارىء تعالى قوله في الأعراض لله لا تدلّ على كونه خالقاً ولا تصلح دلالات، بل الأجسام تدلّ على كونه خالقاً[١٩٧].

وليس هذا اول خلطٍ لهم بين الهشامَيْن: ابن الحكم، وابن عمرو الفوطي.

مع أنّ نسبة هذه المقالة إلى هشام بن الحكم لا يناسب مقولته المعروفة المذيّلة بقوله «...لا كالأجسام» حيث ينفي فيها كلّ شبه بين الخالق والمخلوق.

والعجيب أنّ الكاتب يقول: «وينتهي إلى أنّه لا يشبه شيئاً من المخلوقات، ولا يشبهه شيءٌ».

فكيف ينتهي القول بالشبه بينهما إلى القول بعدم الشبه، أليس هذا «خُلْفاً» كما يقول المناطقة؟!

مع أنّ هذا ليس هو النهاية في رأي هشام، بل هو يرى ذلك من البداية، أَلَيْسَ هو الذي ينفي كلَّ شَبَهٍ بين الخالق والمخلوق في مقولته: «جسم لا كالأجسام»! التي هي أشهر ما نقل عنه في هذا المجال؟!

**٢ـ قوله:** وأدخل من هذا في بُعْد هشام بن الحكم عن التجسيم المادّي لله، ما ذكره علي بن إبراهيم القمي....

**أقول:** فلماذا لم يعتمد الكاتب وأمثاله على هذه الرواية لتكون أساساً واضحاً لرأي هشام في التجسيم، فينفوا عنه التجسيم المعنوي مطلقاً، وهو مدلول مقولته

---

(١٩٦) الملل والنحل ١/١٨٥.

(١٩٧) الملل والنحل ١/٧٢.

«جسم لا كالأجسام» كما أوضحناه؟!

والكاتب لم يهمل هذه الرواية فقط بل خالفها ونسب إلى هشام القول بإنّ «المادّة المعيّنة إلهيّة» لا تدرك بالحواسّ، كما نقلنا كلامه عن مجلة «الإيمان» النجفيّة.

**٣ـ قوله:** وقد حاول الشيعة ـ قدماء ومحدثين ـ أن ينفوا عن هشام بن الحكم القول بالجسميّة، بكلّ ما أُوتوا من قوّة، غير أنّ الحجّة أعيتهم!

**أقول:** إنّ الكاتب لم يُحاول ـ أولاً ـ اثبات القول بالجسميّة على هشام من طريق الشيعة، حتى تصحّ له مطالبتهم بحجّة على النفي. فإنّا لم نجد عند الشيعة نسبة التجسيم المطلق إلى هشام وأنّه قال بالجسميّه المعنوية، حتى يحتاجوا في نفيها عنه إلى حُجّة، بل غاية ما في الأمر أنّ الخصوم ـ وخاصّة المعتزلة ـ اتّهموا هشاماً بأشكال من التجسيم، وقد يتناقضون في ما نسبوه إليه، وإنْ كان أقوى وأصرح ما نسبوه هو القول «بجسم لا كالأجسام».

وقد أجمع كافّة أهل الفرق على عدم دلالة ذلك على التجسيم المعنوي، بل غاية مايُفيده هو التجسيم اللفظي والاسمي، كما فصّلناه.

فمن اين جاء جزم الكـاتب وأمثاله بثبوت القول بالتجسيم لهشام، حتى يُحتاج لنفيه إلى حجّة؟!

**٤ـ قوله:** ومن هنا اعترف الشيخ المفيد بقوله بالجسمية.

**أقـول:** هذا من موارد تحريف الكاتب واُستاذه للحقيقة، حيث نقلوا عن الشيخ المفيد هذا الاعتراف، بينما كلامه لا يدلّ على ذلك، فهو في هذا الصدد يقول: وإنّما خالف هشام بن الحكم كافّة أصحاب أبي عبدالله عليه السلام بقوله في الجسم[١٩٨].

ومعناه: أنّ لهشام قولاً في «الجسم» مخالفاً به الآخرين، وهذا القول في الجسم، هو مااصطلحه فيه من إرادة «الشيء» منه.

---

(١٩٨) الحكايات ١٣١

فأين هذا من القول بالجسميّة؟!

وإذا كان النشّار ـ المصري، أُستاذ الكاتب ـ إلى هذا الحدّ من الجهل باللُغة العربية، فليس له الحقّ بالتدخّل في معالجة كلمات العلماء، فهو لا يميّز الفرق بين «القول في الجسم» و«القول بالجسم»!

**٥ـ قوله:** وقرنَ الشيعة ذلك بحكايتهم رجوع هشام عنها، وكان ذلك غاية ما بذلوه من جهد.

**أقول:** إنّ حكاية الشيعة للرجوع ليس لما توهّمهُ الكاتب من ثبوت اعتقاد هشام بالتجسيم، وإنّما ذلك من جهة مخالفة هشام للحقّ في ما التزمه بالنسبة إلى اطلاق اسم الجسم على البارئ، مع أنّه لم يرد ذلك في الشرع، فأسماء الله تعالى توقيفية. كما سيأتي بيان ذلك في الفقرة التالية.

**٦ـ قوله:** وذكر الشيخ عبدالله نعمة.

**أقول:** قد ذكرنا ملاحظاتنا على أقوال الشيخ، في كتابه فراجع.

**٧ـ قوله:** وكذلك فعل الدكتور....

**أقول:** لم يكن هذا الدكتور بصدد التحقيق والتدقيق فيما يُثبته، بل هو يحاول جمع ما في المصادر وسردها تباعاً من دون نقدٍ لها، فليس ذكرها دليلاً على قبولٍ أو ردٍّ.

**٨ـ قوله:** وقد أخذ الأُستاذ توفيق الفكيكي....

**أقول:** يكفي في فضل الأُستاذ الفكيكي رحمه الله أنّه قد نبّهك على بعض أوهامك، وخاصّة في نسبتك إلى الشيخ المفيد الاعتراف بأنّ هشاماً قال بالجسمية، ولكنّك أبيت التنبُّه إلى أنّ المفيد لم يعترف بمثل ذلك، وأنّه إنّما نَسَبَ إلى هشام خلافاً في التجسيم اللفظي فقط.

ولولا ركوبك رأسك، وتأثُّرك الواضح في ما كتبتَ برأي معلّميك من المستشرقين والمتغرّبين، لكان كلام الفكيكي خير هادٍ لك إلى أن تفكّ جفنيك عن الإطباق، وأن تفتحهما لترى الحقيقة المتوفّرة على مقربة منك عند علماء الشيعة في

الكاظمية، والنجف، دون أن تمدّ يد الاستجداء إلى الغربيّين الحاقدين على الإسلام وأذنابهم من البعيدين عن التشيّع، أو أن تتأمّل في ما كتبته المصادر باللغة العربية، لتعرف حقيقة رأي هشام من خلالها دون أن تعتمد على واسطة رجل آخر، وإن كان النشّار!

ولقد تقاعست عن الرجوع إلى المصادر إلى حدٍّ أنّك تقول: من الغريب أنّ تهمة التجسيم لم تنف عن هشام على أيدي الشيعة، وإنّما فعل ذلك أهل السُنّة، فأبو الحسن الأشعري، وابن حزم الظاهري، قدّما المادّة الكلامية لهذه البراءة!

إنّ تهمة التجسيم، وبالصورة التي نسبتها أنت وسلفك العامّة إلى هشام، لم ترد في شيء من المصادر الموثوقة عند الشيعة، حتى يكونوا بحاجة إلى نفيها، فأنت تغالط بهذه العبارة، وتريد أن تظهر أنّ الشيعة قد وافقوا على أصل التهمة ولكنّهم لم ينفوها! بل تكذب على الشيخ المفيد أنّه اعترف بها! وكأنّك قد فرغت من هذا الإثبات وأنت منتظر للنفي منهم.

كلا، فإنّ من أثبت التهمة ضدّ هشام ليس إلّا خصومه وأعداء دينه، ممّن لم يتّقوا الله في شيء، وليسوا أُمناء على شيء، بل كلماتهم متضاربة ومتناقضة إلى حدّ السقوط، ولم يَثْبُتْ شيء من تلك الاتّهامات ضدّ هشام بطريق واحد من علماء الشيعة، سوى أنّه أطلق مقولة «جسم لا كالأجسام» التي لم تدلّ على ما نسب إليه، بل دلّت على التنزيه والتوحيد.

وقد اعترف جميع أهل المقالات بأنّ المقولة لا تدلّ على التجسيم المعنويّ المؤدّي إلى الكفر، وفي مقدّمتهم كبار الشيعة القدماء، وأعاظم الشيعة المتأخرين.

فظهر أنّ المادّة الكلامية لبراءة هشام موجودة في مقولته، وفي اصطلاحه في «الجسم» أنّه بمعنى «الشيء» وليس أول من قدّمها هم العامّة، بل إنّهم هم أول من قدّم التهمة ضدّ هشام وأعْلنوها عليه حرباً شعواء، مبناها الاتّهام الباطل، والتحريف للحقائق.

وإذا وجب أن يُحاسَبَ أحدٌ في هذا المجال، فهم هؤلاء الّذين ملأوا صحفهم السوداء باتّهام هشام، وذكروا في حقّه خرافات لا يفوه بها ملّيّ فضلاً عن مسلم موحّد

مثل هشام، مع وقوفهم على مصطلح هشام في «الجسم» الذي يصلح أساساً لبراءته عن وصمة «التجسيم».

ولـو كانوا يعتقدون ـ حقّاً ـ ببراءة هشام، لما تناقلوا كلّ تلك الاتّهامات الشنيعة، أو لتراجعوا عنها بكلمة.

والعجيب أنّ الكاتب لا يحاسبهم على تصرّفاتهم المشبوهة هذه، ويريد أن يحاسب الشيعة ـ ظلمًا ـ على ما لم يقصّروا فيه!

**٩ـ قوله:** والدكتور سامي النشّار وضعها على أساس منطقي فلسفي مؤدّاه «انّ الفعل لا يصحّ إلّا من جسم، والله فاعل فوجب أنّه جسم» وأنّ معنى «الجسم» أنّه «موجود»... إلى آخره.

**أقول:** ليس الدكتور النشّار هو الذي وضع هذا الأساس لنظريّة هشام، بل هشام نفسه وضع هذا الأساس واستدلّ به على اصطلاحه في «الجسم» بمعنى «الشيء» و «الموجود»، كما ذكرناه سابقاً مفصّلاً، وقد تناقلته المصادر القديمة.

وهذا دليل آخر على تقصير الكاتب في تتبّعه، وخاصّة للمصادر القريبة منه، واعتماده الأساسي على فكر الغربيّين وأعداء التشيّع، وإلّا فهذا كتاب الكشّي من المصـادر الأصيلة، وكـذلك كتاب «التوحيد» للشيخ الصدوق، وهو في متناول يده، ويحتوي على أهمّ ما يرتبط بالموضوع، فلماذا يتركه ويلجأ إلى كلمات النشّار وأمثاله.

ولئن أخفى النشّار مصدره الذي استقى منه هذه الفكرة الفلسفية، فإنّ وجود ذلك لا بُدّ أن يكون مدعاة للكاتب إلى أن ينصرف عن إصراره على أن يجعل من هشام رجلاً يقول بالتجسيم للبارئ، بمعنى اعتبار المادّة المعيّنة إلهية، لا تدرك بالحواسّ، كما انتهى إليه في مجلة «الإيمان» النجفية.

* * *

## ٨ـ موقف الأئمّة من مقولة هشام:

إنّ لأئمّة أهل البيت عليهم السلام مواقف حاسمة في الدفاع عن الحقّ، وبيان الحقيقة، وفي خصوص مجال التوحيد والتنزيه، وقد أفصحوا عن ذلك بأقوال صريحة، قاطعة، محكمة، جمعتها صحف أصحابهم، ومؤلّفات أوليائهم، وحفظتها صدور قوم مؤمنين، وهم يتلونها على المنابر، وفي المجالس، على ألْسِنة المبلّغين رسالات الله، فتطمئنّ بها قلوب رجالٍ صدقوا ما عاهدوا الله عليه.

فهذا رسول الله سيّد الأنبياء والمرسلين صلّى الله عليه وآله وسلم يقول ـ وهو يخاطب الّذين قالوا: إنّ الله يحلّ في هياكل رجال كانوا على هذه الصور ـ: **أخطأتم الطريق وضللتم، أما أنتم فقد وصفتم ربّكم بصفة المخلوقات! أوَ يحلّ ربّكم في شيء، حتى يحيط به ذلك الشيء؟! فأيّ فرق بينه ـ إذَنْ ـ وبين سائر ما يحلّ فيه من لونه، وطعمه، ورائحته، ولينه، وخشونته، وثقله، وخفّته؟؟ ولِمَ صار هذا المحلول فيه محدَثاً، وذلك قديمًا، دون أنْ يكونَ ذلك محدَثاً وهذا قديمًا؟!**[١٩٩].

وهـذا أمير المؤمنين سيّد الموحّدين الإمام علي عليه السلام قد سبق كلّ الموحّدين في التوحيد الكامل، والتنزيه الشامل، في خطبه وبياناته، والمعتزلة ـ المدّعون للسبق في ذلك ـ اعترفوا بأنّ خطب الإمام عليه السلام في بيان التشبيه وإثبات العدل أكثر من أن تحصى.

قال يحيى بن حمزة العلوي ـ من أئمّة الزيديّة ـ: وأعظم كلامه ما حواه كتاب «نهج البلاغة» وقد تواتر نقله عنه، واتّفق الكلّ على صحّته، وقد أورد فيه من الترغيب والـترهيب، والتخـويف والتقـريب، والمـواعظ والزجر، وخلاص التوحيد، وصريح التنزيه، ولطائف الحكم، ومغاصات الأفهام، ما يبهر القرائح، وتُحار في إتقانه العقول، ويذهل الفهم[٢٠٠].

---

(١٩٩) الاحتجاج ـ للطبرسي ـ: ٢٧.

(٢٠٠) مشكاة الأنوار ـ للعلوي ـ: ٥ ـ ١٧٦.

فمن خطبة له: أوّل الدين معرفته، وكمال معرفته التصديق به، وكمال تصديقه توحيده، وكمال توحيده الإخلاص له، وكمال الإخلاص له نفي الصفات عنه لشهادة كلّ صفةٍ أنّها غير الموصوف، وشهادة كلّ موصوف أنّه غير الصفة، فمن وصف الله سبحانه فقد قرنه، ومن قرنه فقد ثنّاه، ومن ثنّاه فقد جزّأه، ومن جزّأه فقد جهله، ومن أشار إليه فقد حدّه، ومن حدّه فقد عدّه، ومن قال: فيم؟ فقد ضمّنه، ومن قال: علام؟ فقد أخلى منه، كائنٌ لا عن حدث، موجود لا عن عدم، مع كلّ شيء لا بمزايلة[٢٠١].

وفي خطبة أُخرى: الحمد لله الذي لا يموت، ولا تنقضي عجائبه،... ولم تقع عليه الأوهام فتقدّره شبحاً ماثلاً، ولم تُدْركه الأبصار فيكون بعد انتقالها حائلاً...[٢٠٢].

وفي ثالثة: الحمد لله الذي لا تدركه الشواهد، ولا تحويه المشاهد، ولا تراه النواظر، ولا تحيط به السواتر، الدالّ على قدمه بحدوث خلقه، وبحدوث خلقه على وجوده، وباشتباههم على ألاّ شَبَهَ له[٢٠٣].

وقال الإمام علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام: من كان ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير، كان نعته لا يشبه نعت شيء فهو ذاك[٢٠٤].

وقال عليه السلام: إلهي يدك قدرتك، والتقدير على غير ما به وصفوك، وإنّي بريء يا إلهي من الّذين بالتشبيه طلبوك، ليس كمثلك شيء إلهي، ولن يدركوك، وظاهر ما بهم من نعمك دليلهم عليك لو عرفوك، وفي خلقك يا إلهي مندوحة أن يتناولوك، بل سوّوك بخلقك، ومن ثم لم يعرفوك، واتّخذوا بعض آياتك

---

(٢٠١) نهج البلاغة: ٢٣٩ ـ ٤٠، الخطبة ١، والاحتجاج ـ للطبرسي ـ: ١٩٩، وانظر: مشكاة الأنوار: ١٧٧.

(٢٠٢) التوحيد ـ للصدوق ـ: ٣١.

(٢٠٣) نهج البلاغة: ٢٦٩ الخطبة ١٨٥، مشكاة الأنوار: ١٧٦.

(٢٠٤) بلاغة الإمام علي بن الحسين عليهما السلام: ١٦

**ربّاً فبذلك وصفوك، تعاليت عمّا به المشبّهون نعتوك**[٢٠٥].

وقال الإمام جعفر بن محمد الصادق عليه السلام ـ في جواب من قال: ما هو؟ ـ: **هو شيء بخلاف الأشياء، أرجع بقولي «شيء» إلى إثبات معنى، وأنّه «شيء» بحقيقة الشيئيّة، غير أنّه: لا جسم، ولا صورة، ولا يُحَسّ، ولا يُجَسّ، ولا يُدرَك بالحواسّ الخمس، لا تدركهُ الأوهام، ولا تنقصه الدهور، ولا يغيّره الزمان... هو سميع بصير، سميع بغير جارحة، وبصير بغير آله.**

**وقد روى هذا الحديث: هشام بن الحكم**[٢٠٦].

وفيما قرّره الإمام علي بن محمد الهادي عليه السلام من الدين، الذي عرضه عليه عبد العظيم الحسني: **إنّ الله تبارك وتعالى واحد، ليس كمثله شيء، خارج عن الحدّين: حدّ الإبطال وحدّ التشبيه، وإنّه ليس بجسم ولا صورة ولا عَرَض ولا جوهر، بل هو مجسِّم الأجسام، ومصوِّر الصور، وخالق الأعراض والجواهر، وربّ كل شيء**[٢٠٧].

وقال الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام: **...لا تضبطه العقول، ولا تبلغه الأوهام، ولا تُدركه الأبصار، ولا يحيط به مقدار، عجزت دونه العبارة، وكلّت دونه الأبصار، وضلّ فيه تصاريف الصفات، احتجب بغير حجاب محجوب، واستتر بغير ستر مستور، عُرف بغير رؤيةٍ، ووُصف بغير صورة، ونُعت بغير جسمٍ، لا إله إلّا الله، الكبير المتعال**[٢٠٨].

وقال الإمام الصادق عليه السلام: **...تعالى الله عمّا يصفه الواصفون المشبِّهون الله تبارك وتعالى بخلقه، المفتَرون على الله،... فانْفِ عن الله البطلان والتشبيه، فلا نفي، ولا تشبيه، هو الله، الثابت الموجود، تعالى الله عمّا يصفه**

---

(٢٠٥) بلاغة الإمام علي بن الحسين عليهما السلام: ١٧.

(٢٠٦) التوحيد ـ للصدوق ـ: ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٢٠٧) التوحيد ـ للصدوق ـ: ٨١.

(٢٠٨) التوحيد ـ للصدوق ـ: ٩٨.

**الواصِفون...**[٢٠٩].

والشيعة استهدَوْا بهدي أئمتّهم عليهم السلام في ذلك، فهم يعتقدون بالتوحيد الكامل، والتنزيه الخالص، للخالق تعالى، عن كلّ تجسيم أو شبه بخلقه.

كما أنّهم يقولون بتوقيفيّة أسمائه تعالى، فلا يطلقون اسمًا عليه تعالى إلّا ما ورد به الشرع المقدس.

قال الصدوق رحمه الله: أسماء الله تبارك وتعالى لا تؤخذ إلّا عنه أو عن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم، أو عن الأئمّة الهُداة عليهم السلام[٢١٠].

وقال الشيخ المفيد: لا يجوز تسمية البارىء تعالى إلّا بما سمّى نفسه في كتابه، أو على لسان نبيّه صلّى الله عليه وآله وسلّم، أو سمّاه به حججه من خلفاء نبيّه عليهم السلام، وكذلك أقول في الصفات، وعليه تطابقت الأخبار من آل محمّد صلّى الله عليه وآله وسلّم، وهو مذهب جماعة من الإمامية وكثير من الزيديّة[٢١١].

وقد خالف الجبّائي ـ من المعتزلة ـ في ذلك، فكان يزعم أنّ العقل إذا دلّ على أنّ البارىء عالِم، فواجب أن نسمّيَه عالماً، وإنْ لم يُسمِّ نفسه بذلك، إذا دلّ على المعنى، وكذلك في سائر الأسماء.

وخالفه البغداديّون ـ من المعتزلة ـ فزعموا أنّه لا يجوز أنْ نسمّيَ الله عز وجل باسم قد دلّ العقل على صحّة معناه إلّا أن يسمِّي نفسه بذلك[٢١٢].

وقد كانت هذه المسألة بالخصوص سبباً لانفصال أبي الحسن الأشعري عن المعتزلة، حيث ناظر أُستاذه الجبّائيّ فيها، فقال الأشعري: إنّ طريقي في مأخذ أسماء الله الإذنُ الشرعيّ، دون القياس اللُغويّ[٢١٣].

---

(٢٠٩) التوحيد ـ للصدوق ـ: ١٠٢ ح١٥.

(٢١٠) التوحيد ـ للصدوق ـ: ٣٠٠ رقم ٦.

(٢١١) أوائل المقالات: ٥٨.

(٢١٢) مقالات الإسلاميّين ٢/١٨٥.

(٢١٣) مذاهب الإسلاميّين ١/٥٠١.

وبهذا انضمّ الأشاعرة إلى المسلمين في توقيفية الأسماء.

وقد ذكر الغزّالي في هذا الباب تفصيلاً ، وهو يتحدّث عن اسم «الجسم» وهذا نصّه:

ندّعي: أنّ صانع العالم ليس بجسم، لأنّ كلّ جسم فهو متألّفٌ من جوهرين متحيّزَيْن... ونحن لا نعني بالجسم إلّا هذا.

فإنْ سمّاه «جسمًا» ولم يُرد هذا المعنى، كانت المضايقة معه بحقّ اللغة، أو بحقّ الشرع، لا بحقّ العقل: فإنّ العقلَ لا يحكم في إطلاق الألفاظ ونظم الحروف والأصوات التي هي اصطلاحات[٢١٤].

وقال في موضع آخر: العقل عندنا لا يوجب الامتناع من إطلاق الألفاظ، وإنّما يُمْنع عنه: إمّا لحقّ اللُغة، وإمّا لحقّ الشرع:

أمّا حقّ اللُغة: فذلك إذا ادّعى أنّه موافق لوضع اللسان، فيبحث عنه، فإن ادّعى واضعه له أنّه اسمه على الحقيقة، أي واضع اللُغة وضعه له فهو كاذب على اللسان، وإن زعم أنّه استعاره، نظراً إلى المعنى الذي به شارك المستعار منه، فإن صلح للاستعارة لم يُنْكر عليه بحقّ اللُغة، وإنْ لم يصلح قيل له: أخطأت على اللُغة، ولا يستعظم ذلك إلّا بقدر استعظام صنيع من يُبعد في الاستعارة، والنظر في ذلك لا يليق بمباحث المعقول.

وأمّا حقّ الشرع، وجواز ذلك وتحريمه؛ فهو بحثٌ فقهي يجب طلبه على الفقهاء، إذ لا فرق بين البحث عن جواز إطلاق الألفاظ من غير إرادة معنىً فاسد، وبين البحث عن جواز الأفعال.

وفيه رأيان:

أحدهما: أن يقال: لا يطلق اسم في حقّ الله تعالى إلّا بالإذن، وهذا لم يرد فيه إذن.

---

(٢١٤) الاقتصاد ـ للغزّالي ـ: ٢١.

وثانيهما: أن يقال: لا يحرم إلّا بالنهي، وهذا لم يرد فيه نهي.

فيُنْظَر: فإنْ كان يُوهم خطأً، فيجب الاحتراز منه، لأنّ إيهام الخطأ في صفات الله تعالى حرام.

وإنْ لم يُوهم خطأ لم يحكم بتحريمه.

فكِلا الطريقين محتمل.

ثم الإيهام يختلف باللُغات وعادات الاستعمال، فرُبّ لفظٍ يُوهم عند قومٍ، ولا يُوهم عند غيرهم[٢١٥].

وأجمع ما رأيتُ بهذا الصدد ما ذكره الشيخ الشهيد، ونقله الكفعمي، وهذا نصّه: هنا فائدة يحسن بهذا المقام أنْ نُسْفِرَ قِناعَها، ونحدِر لفاعَها، وهي:

أن الأسماء التي وردَ بها السمعُ، ولا شيء منها يُوهِم نقصاً يجوز إطلاقها على الله تعالى إجماعاً.

وما عدا ذلك، فأقسامه ثلاثة:

**الأول:** ما لم يرد به السمع ويوهم نقصاً فيمتنع إطلاقه على الله تعالى إجماعاً، **كالعارف، والعاقل، والفطِن، والذكيّ.** لأنّ المعرفة قد تُشْعر بسَبْقِ فكرةٍ، والعقل هو المنع عمّا لا يليق، والفطنة والذكاء يُشْعِران بسرعة الإدراك لِما غاب عن المُدْرِك.

وكذا **المتواضع:** لأنّه يُوهم الذلّة، و**العلامة:** لأنّه يوهم التأنيث، و**الداري:** لأنّه يوهم تقدّم الشكّ.

وما جاء في الدعاء من قول الكاظم عليه السلام ـ في دعاء يوم السبت ـ «**يا مَنْ لا يعلمُ و لا يدري كيفَ هُوَ؟ إلّا هُوَ**» يوهم[٢١٦] جواز هذا، فيكون مرادفاً للعلم.

---

(٢١٥) الاقتصاد ـ للغزّالي ـ: ٢٠ ـ ٢١.

(٢١٦) كلمة «يوهم» ساقطة من نسخة المصباح، وواردة في قواعد الشهيد.

**الثاني:** ما ورد به السمعُ، ولكنّ إطلاقه في غير مورده يُوهم النقص، فلا يجوز، كأنْ يقول: **يا ماكر**، ويا **مستهزئ**، او يحلف به.

قال الشهيد رحمه الله في قواعده: ومنع بعضهم أن يقول: «اللّهمّ اَمْكُرْ بفلان» وقد وردَ في دعوات المصباح: «اللّهمّ استهزئ به ولا تستهزئ بي».

**الثالث:** ما خلا عن الإيهام، إلّا أنّه لم يرد به السمع، كالنجيّ، والأريحيّ.

قال الشهيد رحمه الله: والأوْلى التوقّف عمّا لم يثبت التسمية به، وإنْ جاز أن يطلق معناه عليه[٢١٧].

إذا عرفت ذلك، فنقول:

قال الشيخ نصير الدين أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي ـ قدّس الله سرّه ـ في فصوله:

كلّ اسم يليق بجلاله، ويناسب كماله ممّا لم يرد به إذنٌ يجوز إطلاقه عليه تعالى، إلّا أنّه ليس من الأدب، لجواز أن لا يناسبه تعالى من وجهٍ آخر[٢١٨].

**قلت:** فعنده يجوز أنْ يُطلقَ عليه **الجوهر**، لأنّ الجوهر قائم بذاته، غير مفتقر إلى الغير، والله تعالى كذلك.

وقال الشيخ علّي بن يوسف بن عبد الجليل في كتابه «منتهى السؤول»: لا يجوز أنْ يطلقَ على الواجب تعالى صفةٌ لم يرد في الشرع المطهَّر إطلاقها عليه، وإنْ صحَّ اتّصافه بها معنىً، **كالجوهر**، مثلاً، بمعنى القائم بذاته، لجواز أن يكونَ في ذلك مفسدة خفيّة لا نعلمها، فإنّه لا يكفي في إطلاق الصفة على الموصوف ثبوت معناها له، فإنّ لفظتَيْ: «عزّ» و «جلّ» لا يجوز إطلاقهما على النبيّ صلّى الله عليه وآله وإنْ كان عزيزاً جليلاً في قومه، لأنّهما يختصّان بالله تعالى، ولولا عناية الله ورأفته بعباده، في

---

(٢١٧) القواعد والفوائد ٢/١٧٦ ـ ١٧٨.

(٢١٨) الفصول النصيرية: ١٧ ـ ١٨.

إلهام أنبيائه أسماءَه، لَما جَسَرَ أحدٌ من الخلق ولا يَهمّ، في إطلاق شيء من هذه الأسماء والصفات عليه سبحانه.

**قلت:** هذا القول أوْلى من قول صاحب «الفصول» المتقدّم آنفاً، لأنّه إذا جاز عدم المناسبة ـ ولا ضرورة داعية إلى التسمية ـ وجب الامتناع ما لم يرد به نصٌّ شرعيّ من الأسماء، وهذا معنى قول العلماء: «**إنّ أسماء الله تعالى توقيفيّة**» أي موقوفة على النصّ والإذن الشرعيّ[٢١٩].

**وأمّا موقف هشام من مسألة الأسماء:**

وبعد أن عرفنا أنّ هشاماً لم يخالف الحقّ في مسألة التوحيد والتنزيه، ولكنّه كان له رأي خاصّ في كلمة «الجسم» حيث كان يطلقها على البارىء تعالى على معنى «شيء موجود» في مقولته: «**جسم لا كالأجسام**» فهي عنده بمعنى «شيء لا كالأشياء»، فخلافه منحصر في اطلاق اسم «**الجسم**» على البارىء من دون إرادة معناه المعروف.

وعرفنا ـ أيضاً ـ أنّ أعلام الشيعة وكافّة الفرق الإسلامية اعترفوا بعدم دلالة هذه المقولة على التجسيم المعنويّ لله تعالى.

لكن، بما أنّ الحقّ في الأسماء أنّها توقيفية، فلا يجوز إطلاق أي اسم على البارىء تعالى إلّا بتوقيف، وورود إذنٍ من الشرع بذلك، وقد اتّفقت كلمة المسلمين، إلّا من شذّ، على ذلك كما ذكرنا.

وقد تفرّد هشام من بين الطائفة بمخالفته في كلمة «الجسم» حيث اصطلح لها معنى «الشيء» فأطلقها على البارىء تعالى في مقولته.

فأصبح لذلك مورداً للنقد الشديد من قبل الأئمّة عليهم السلام والعلماء،

---

(٢١٩) المصباح ـ للكفعمي ـ: ٨ ـ ٣٣٩.

وتركّز نقدهم له على هذه النقطة بالذات، يعني مخالفته للطائفة في إطلاق الإسم على البارىء تعالى، كما قال المفيد: كان هشام بن الحكم شيعيّاً وإن خالف الشيعة كافّة في أسماء الله تعالى[٢٢٠].

ففي حديث محمد بن الفرج الرخجي، قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام، أسأله عمّا قال هشام بن الحكم في «الجسم»؟ وهشام بن سالم في «الصورة» ؟.

فكتب عليه السلام: **دع عنك حيرة الحيران، واستعذ بالله من الشيطان، ليس القول ما قال الهشامان**[٢٢١].

فالملاحظ أنّ المنسوب إلى هشام في كلام الراوي هو «**القول في الجسم**» لا «**القول بالجسم**» ـ ومعناه: أنّ له مقالة في لفظ «**الجسم**» وأنّه يعني به غير ما هو المفهوم المتعارف منه.

وإلّا، فالذي يقول بالتجسيم الاعتقادي، فهو يقول: إنّه جسم كالأجسام، بينما هشام يقول: إنّه لا كالأجسام.

والحاصل: أنّ الفرق واضح بين القول في الجسم، وبين القول بالجسم، كما أشرنا سابقاً.

ويمكن استفادة التركيز على هذه الجهة ـ أي كون خلاف هشام في مسألة اللفظ ـ من قول الإمام عليه السلام: «**ليس القول ما قال الهشامان**» حيث جعل التركيز في النفي على القول، فلاحظ.

ويدلّ على أنّ الروايات المتهجّمة على هشام، إنّما تنظر إلى قضيّة مخالفة هشام في الأسماء واللفظ، أنّها احتوت على المقولة، ثم عقّب فيها الإمام عليه السلام بما ذكره عن التجسيم، كما في حديث الحمّاني قال: قلت لأبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام: إنّ هشام بن الحكم زعم: أنّ الله «**جسم، ليس كمثله شيء**» عالم،

---

(٢٢٠) أوائل المقالات: ٤٣.

(٢٢١) التوحيد ـ للصدوق ـ: ٩٧ ح٢.

سميع، بصير، قادر، متكلّم، ناطق، والكلام والقدرة والعلم تجري مجرى واحداً، ليس شيء منها مخلوقاً.

فقال: قاتله الله، أما علم أنّ الجسم محدود، والكلام غير المتكلّم، معاذ الله وأبرأ إلى الله من هذا القول، لا جسمٌ، ولا صورة، ولا تحديدٌ، وكلّ شيء سواه مخلوق، وإنّما تكون الأشياء بإرادته ومشيئته من غير كلام، ولا تردُّدٍ في نَفَس، ولا نطق بلسانٍ[٢٢٢].

فإنّ المقولة على مصطلح هشام لا تدلّ على التجسيم المعنويّ، كما أثبتنا مفصّلاً، فلا يكون كلام الإمام عليه السلام متوجّهاً إلى هذه الجهة، بل إلى جهة المخالفة في كلامه، وهي مشكلة إطلاقه اسم الجسم على البارىء تعالى.

وكذلك رواية يونس بن ظبيان، قال: دخلتُ على أبي عبد الله عليه السلام فقلت له: إنّ هشام بن الحكم يقول قولاً عظيماً، إلّا أنّي أختصر لك منه أحرفاً، يزعم: أنّ الله جسمٌ، لأنّ الأشياء شيئان: جسم وفعل الجسم، فلا يجوز أن يكون الصانع بمعنى الفعل، ويجوز أن يكون بمعنى الفاعل.

فقال أبو عبد الله عليه السلام: **ويله، أما علم أنّ الجسم محدود متناهٍ، والصورة محدودةٌ متناهيةٌ، فإذا احتمل الحدّ احتمل الزيادة والنقصان، وإذا احتمل الزيادة والنقصان كان مخلوقاً.**

قال: قلتُ: فما أقولُ؟

قال: **لا جسم، ولا صورة، وهو مجسِّم الأجسام، ومصوِّر الصور، لم يتجزّأ، ولم يتناه، ولم يتزايد، ولم يتناقص**[٢٢٣].

**لو كان كما يقول، لم يكن بين الخالق والمخلوق فرق، ولا بين المنشىء والمنشَأ، لكن هو المنشِئ، فرق بين من جَسَّمه وصوَّره وأنشأه، إذ كان لا يشبهه**

---

(٢٢٢) التوحيد ـ للصدوق ـ: ١٠٠ ح٨.

(٢٢٣) إلى هنا أورد المفيد في الحكايات: ١٣٢.

**شيء، ولا يشبه شيئاً**[٢٢٤].

فكـلام الإمام عليه السلام «ويلَهْ... إلى آخره» مذكور بعد دليل مصطلح هشـام الذي هو الأساس لمقولته، وقد عرفنا أنّ المقولة لا تدلّ إلّا على التجسيم اللفظي والاسمي، فمقصود الإمام عليه السلام الاستنكار على هشام أن يستعمل كلمة الجسم ـ ولو على مصطلحه ـ اسمًا للبارىء تعالى، مع أنّ المفهوم العرفي العامّ للكلمة هو المحدود المتناهي!

ورواية الصقر بن أبي دلف، قال: سألتُ أبا الحسن [الهادي] علي بن محمد ابن علي بن موسى الرضا عليهم السلام عن التوحيد، وقلتُ له: إنّي أقول بقول هشام ابن الحكم؟

فغضب عليه السلام ثم قال: **ما لكم ولقول هشام! إنّه ليس منّا مَنْ زعم أنّ الله عزّ وجلّ «جسم» ونحن منه براءٌ في الدنيا والآخرة.**

**يابن ابي دلف: إنّ الجسم محدَث، والله محدِثه ومجسِّمه**[٢٢٥].

حيث جعل المدار فيها على «قول هشام» وقد عرفنا أنّ قوله هو التجسيم الاسمي دون المعنوي.

ولعلّ ما ورد في الروايات من نسبة القول بالجسم [بنحو مطلق] إلى هشام، من أثـر عدم درك بعض الـرواة لمقولة هشام بشكلها الدقيق وتصوّرهم أنّه يقول بالتجسيم المنصرف الى الحقيقي، وعرضهم ذلك على الأئمّة عليهم السلام، فكان ذلك يستدعي هجوم الأئمّة على ذلك، وعلى المنقول عنه الذي هو هشام[٢٢٦].

وكـذلـك يمكن حمل الـروايات المتضمّنة لاختلاف الأصحاب في الجسم والصورة، على تنازعهم في إطلاق لفظي «الجسم» أو «الصورة» عليه تعالى لا القول

---

(٢٢٤) التوحيد ـ للصدوق ـ: ٩٩ ح٧.

(٢٢٥) التوحيد ـ للصدوق ـ: ١٠٤ ح٨.

(٢٢٦) التوحيد ـ للصدوق ـ: ٩٨ ح٤ و ٩٩ ح٦.

بأنّه جسم أو صورة[٢٢٧].

لوضوح كون هذا القول كفراً مُخرِجاً عن الملّة، فكيف يمكن أن يقع في الطائفة نزاع كبير في ذلك، وهو لم ينقل عن أحد من رجال الشيعة، كما نقل عن بعضهم القول بإطلاق اسم «الجسم».

ثم إنّ روايةً نقلها الكشّي، تحدّث فيها عن مخاصمة جمع من كبار الأصحاب فيما اختلفوا فيه من التوحيد وصِفة الله عزّ وجلّ، فكتب أحدهم إلى أبي الحسن موسى الكاظم عليه السلام يحكي له مخاطبتهم وكلامهم ويسأله أن يعلّمه: ما القول الذى ينبغي أن ندين الله به من صفة الجبّار؟

فأجابه في عرض كتابه: **إنّ الله أجلُّ وأعلى وأعظم من أنْ يُبْلَغَ كنه صفته، فصِفوه بما وصف به نفسه، وكفّوا عمّا سوى ذلك**[٢٢٨].

فالظاهر من السؤال والجواب، هو أنّ البحث والمناظرة والخلاف الواقع بين الأصحاب إنّما كان في **إطلاق الصفات** على الله تعالى.

وهذا القدر من تصرّف هشام، في لفظ «جسم» ولو بالتواضع والاصطلاح لم يكن مستساغاً من شخصية علميّة عظيمة مثل هشام، لأنّ شخصاً مقتدراً قد تسنّم القمّة الشمّاء في علم الكلام، والمناظرة، وهو منسوب إلى مذهب الشيعة، مذهب أهل البيت عليهم السلام لا بُدّ أنْ لا يغفل عن أنّ الأعداء مترصّدون له ولأمثاله من أنصار الحقّ، لاقتناص أيّة كلمة، ليُقيموا الدنيا ولا يُقعدوها، ويجعلوا من الحبّةِ قُبَّةً ـ كما يقول المثل ـ ويُغروا بنا كلابهم، ويُثيروا علينا غوغاءهم، ويتّهموا كلّ الطائفة، من أولها إلى آخرها، حتى الأئمّة الأطهار سلام الله عليهم دعائم العدل والتوحيد.

فكان لا بُدّ لهشام أن يتأبّى من استعمال هذه الكلمة لأنّها مدعاة لاتّهامه بالتجسيم، ومغرية للجهلة بالهجوم عليه، وعلى الطائفة التي ينتمي إليها.

---

(٢٢٧) التوحيد ـ للصدوق ـ: ١٠٠ ح٩ و١٠١ ح١٢ و١٣ و١٤.

(٢٢٨) اختيار معرفة الرجال: ٢٧٩ ـ ٢٨٠ ح٥٠٠.

فمع أنّا عرفنا أنّ المقولة «جسم لا كالأجسام» ليست إلّا دليلاً على التنزيه، نافية لحدّ التعطيل وحدّ التشبيه، وبالرغم من اعتراف كافّة الفرق الإسلامية بأنّها لا تدلّ على التجسيم الحقيقي، وإن دلّت على التجسيم اللفظي الاسمي، فمع كلّ هذا نجد أنّ أصحاب الفرق قد حاكوا تلك الحكايات البشعة ضدّ هشام ونسبوها إليه زوراً وبهتاناً، واختلقوا مذهباً وهميّاً نسبوه إليه باسم «الهشاميّة»، إلى آخر التّرهات التي يندى لها الجبين.

فلأجل مثل هذه الغفلة من هشام، هذه الغفلة التي سبّبت للأئمّة عليهم السلام هذه المشاكل، وللطائفة هذه العراقيل والاتّهامات، مما كانت في غنىً عنه، لجأ الأئمّة عليهم السلام إلى توجيه العتاب الشديد إلى هشام ومحاسبته على ذلك حساباً عسيراً، دفعاً للاتّهامات الواردة على الشيعة.

كما أنّ ما ذكره الأئمّة عليهم السلام فيه توجيه للأُمّة إلى الحقّ في عقيدة التوحيد، ونفي التجسيم عن ساحة عقيدتهم، وفي كثير منها توجيه بشكل أو آخر إلى أنّ فعل هشام إنّما كان مصطلحاً خاصّاً به، وأنّ إطلاقه كلمة «الجسم» كان على خلاف رغبة الشارع وإذنه، دون أن يكون له قول بالتجسيم الحقيقي.

ومهما يكن سبب تصرّف هشام هذا، وسبب صدور هذه المقولة منه، فإنّ تسبيبها لمشاكل على الطائفة ممّا لا يرتاب فيه، وهي زلّة منه بلا ريب.

إلّا أنّ من الأعلام من يعتقد أنّه قد رجع حتّى عن التجسيم بالاسم.

قال الشيخ المفيد: وقد روي أنّه رجع عن القول بعد ذلك[٢٢٩].

وقال الكراجكي: وأمّا موالاتنا هشاماً فهي لما شاع منه واستفاض من تركه القول بالجسم الذي كان ينصره، ورجوعه عنه، وإقراره بخطئه فيه، وتوبته منه[٢٣٠].

وقد يؤيّد هذا بما روي عن هشام بن الحكم أنّه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن أسماء الله عزّ وجلّ واشتقاقها؟

---

(٢٢٩) الحكايات: ١٣١.

(٢٣٠) كنز الفوائد ـ للكراجكي ـ: ١٩٧.

فقال له: «الله» مشتق من «إله» و «إله» يقتضي مألوهاً، والاسم غير المسمّى، فمن عبد الاسم دون المعنى فقد كفر ولم يعبد شيئاً، ومن عبد الاسم والمعنى فقد أشرك وعبد الاثنين، ومن عبد المعنى دون الاسم فذاك «التوحيد».

أفهمت يا هشام.

قال: قلت: زِدني.

قال: لله عزّ وجلّ تسعةٌ وتسعونَ اسمًا، فلو كان الاسم هو المسمّى لكان كُلّ اسمٍ منها هو إلهاً، ولكنّ الله عزّ وجلّ معنىً يُدَلّ عليه بهذه الأسماء وكلّها غيره.

يا هشام، الخبزُ اسم للمأكول، والماءُ اسم للمشروب، والثوبُ اسم للملبوس، والنارُ اسم للمُحْرق.

أفهْمتَ يا هشام فَهْمًا تدفع به عنّا وتنافر أعداءنا والملحدين في الله والمشركين مع الله عزّ وجلّ غيره.

قلت: نعم.

فقال: نفعك الله به، وثبّتك، يا هشام.

قال هشام: فو الله ما قهرني أحدٌ في التوحيد حينئذٍ حتى قمت مقامي هذا[٢٣١].

ولا يُظَنّ بهشام: أن يكون بعد هذا الحديث الشريف ممّن يُصِّر على القول في التجسيم بمصطلحه الخاصّ، أي التجسيم اللفظي الاسمي.

وكذلك دعاء الامام عليه السلام له بالثبات، فإنّ ذلك لا يمكن أن يكون لمن يخالف النصوص ويلتزم بالتجسيم اللفظي المخالف لمسألة توقيفية الأسماء، كما شرحناه.

مضافاً إلى أنّ ما ورد في مدح هشام على لسان الأئمّة والعلماء حتى المعاصرين

---

(٢٣١) التوحيد ـ للصدوق ـ: ٢٢٠ ح١٣.

يدلّ على عظمة هشام، وقوّته في العلم والعمل، بما لا يصحّ معه فرض مخالفته في أمر الأسماء إلى حدّ العتاب!

فهذا المدح يكشف عن رجوعه إلى الحقّ حتى في أمر الأسماء، ذلك الموضوع الذي أدّى إلى حزازةٍ استُنكِرتْ على هذا المفكّر العملاق، فبرّأ بالتوبة المنقولة ساحته عن كلّ تهمة وشبهة.

وقد أفصحت نصوص مادحة له عن أكثر من ذلك:

فقد قال المفيد: هشام بن الحكم كان من أكبر أصحاب أبي عبد الله جعفر ابن محمد عليه السلام، وكان فقيهاً، وروى حديثاً كثيراً، وصحب أبا عبد الله عليه السلام وبعده أبا الحسن موسى عليه السلام، وبلغ من مرتبته وعلوّه عند أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام، أنّه دخل عليه بمنى، وهو غلام، أول ما اختطّ عارضاه، وفي مجلسه شيوخ الشيعة... فرفعه على جماعتهم، وليس فيهم إلّا من هو أكبر سنّاً منه، فلمّا رأى أبو عبد الله عليه السلام أنّ ذلك الفعل قد كبُر على أصحابه قال: **هذا ناصرنا بقلبه، ولسانه، ويده**[٢٣٢].

وروى المفيد عن الصادق عليه السلام أنّه قال لهشام: **مثلك من يكلّم الناس**[٢٣٣].

وقال المرتضى: ومـمّا يدلّ على براءة هشام من هذه التهم:... ما روي عن الإمام الصادق في قوله عليه السلام: **هشام بن الحكم رائد حقّنا، وسابق قولنا، المؤيِّد لصدقنا، والدامغ لباطل أعدائنا، من تبعه وتبع أثره تبعنا، ومن خالفه، وألحد فيه فقد عادانا وألحد فينا**[٢٣٤].

وقال ابن النديم: هشام بن الحكم... من جلّة أصحاب أبي عبد الله جعفر ابن محمـد عليه السـلام، وهو من متكلّمي الشيعة الإمامية، وبطائنهم، وممّن دعا له

---

(٢٣٢) الفصول المختارة: ٢٨.

(٢٣٣) تصحيح الاعتقاد: ٢١٨، والشافي ـ للمرتضى ـ: ١٢.

(٢٣٤) الشافي ـ للمرتضى ـ: ١٢، ومعالم العلماء: ١٢٨ رقم ٨٦٢.

الصادق عليه السلام، فقال: **أقول لك ما قال رسول الله صلّى الله عليه وآله لحسّان؛ لا تزال مؤيَّداً بروح القدس ما نصرتنا بلسانك»**[٢٣٥].

وفي هذا الحديث إيماءٌ إلى زلّة هشام في مسألة اللفظ، التي تبرّأ منها برجوعه ويدلّ على ذلك بوضوح ما قاله زميله المتكلّم العظيم علي بن إسماعيل الميثمي ـ لمّا بلغه مطاردة الخليفة هارون العبّاسي لهشام ـ: إنّا لله وإنّا إليه راجعون، على ما يمضي من العلم إنْ قُتِلَ، فلقد كان عضُدَنا وشيخَنا، والمنظورَ إليه بينَنا[٢٣٦].

ولئن استغلّ الأعداءُ بعَمْد، وبعضُ المُغَفّلين من دون قَصْد، ظاهر المقولة في التهجُّم على هشام، فالأمل أن نكون قد وُفِّقنا في هذا البحث لأنْ نُبدي جانباً من عظمة الرجل، وبراءته من كلّ ما اتّهموه به، بشرحنا للمقولة، على مصطلحه.

وإلى هُنا نطوي نهاية البحث، ونسأل الله التوفيق للدفاع عن الحقّ وأهله.

وآخِرُ دعْواهم أنِ الحمد لله ربّ العالمين.

* * *

---

(٢٣٥) الفهرست ـ للنديم ـ: ـ التكملة ـ: ٢٢٤. وانظر: السافي ـ للمرتضى ـ : ١٢.

(٢٣٦) اختيار معرفة الرجال: ٢٦٣ رقم ٤٧٧.

## المصادر والمراجع

١ـ الاحتجاج على أهل اللجاج.

تأليف: أبي منصور، أحمد بن علي بن ابي طالب، الطبرسي (ق٦).

تحقيق السيد محمد باقر الموسوي الخرسان، مؤسسة الأعلمي، بيروت١٤٠٣هـ.

٢ـ الاختلاف في اللفظ والردّ على الجهميّة والمشبّهة.

تأليف: عبدالله بن مسلم بن قتيبة الكاتب الدينوري (ت٢٧٦).

تعليق وتصحيح: الشيخ محمد زاهد الكوثري، مكتبة القدسي ـ مصر١٣٤٩هـ.

٣ـ اختيار معرفة الرجال، (المعروف برجال الكشّي).

اختصار الشيخ الطوسي أبي جعفر، محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠).

تحقيق الشيخ حسن المصطفوي ـ مشهد١٩٦٨.

٤ـ الاقتصاد في الاعتقاد.

تأليف: الغزّالي محمد الطوسي، الطبعة الأُولى، مكتبة الحسين/القاهرة.

٥ـ الانتصار في الردّ على «فضيحة المعتزلة» لأبن الراوندي.

تأليف: أبي الحسين، عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخيّاط المعتزلي.

تحقيق د. نيبَرْج السويدي. دار قابس. دمشق١٩٨٦.

٦ـ الأنساب.

تأليف: السمعاني، عبد الكريم بن محمد التميمي (ت٥٦٢).

نشر: مرجليوث، ليدن١٩١٢. اعادته مكتبة المثنى ـ بغداد.

٧ـ أوائل المقالات في المذاهب المختارات.

تأليف: الشيخ المفيد أبي عبدالله، محمد بن محمد بن النعمان البغدادي (ت٤١٣).

تقديم: الشيخ فضل الله الزنجاني، المطبعة الحيدرية ـ النجف١٣٩٣.

٨ـ الإيمان.

مجلّة شهرية أصدرها الشيخ موسى اليعقوبي، في النجف، السنة الأُولى١٣٨٣هـ.

٩ـ بلاغة الإمام علي بن الحسين عليه السلام.

تأليف: الشيخ جعفر عبّاس الحائري.

الطبعة الثانية ـ مطبعة كربلاء ـ كربلاء١٣٨٣هـ.

١٠ـ تاريخ الجهمية والمعتزلة

تأليف: الشيخ جمال الدين القاسمي

الطبقة الثانية، مؤسسة الرسالة ـ بيروت ١٤٠٥هـ.

١١ـ تاريخ الفرق الإسلامية.

تأليف: علي مصطفى الغرابي.

مطبعة محمد علي صبيح ـ القاهرة، الطبعة الثانية١٣٧٨هـ.

١٢ـ تأويل مختلف الحديث.

تأليف: عبدالله بن مسلم بن قتيبة الكاتب الدينوري (ت٢٧٦).

تحقيق: محمد زهيري النّجار ـ دار الجيل ـ بيروت١٣٩٣هـ.

١٣ـ تراثنا.

مجلّة فصلية تصدر عن مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم.

١٤ـ التعريفات.

تأليف: السيد الشريف الجرجاني علي بن محمد، الطبعة الأُولى، المطبعة الخيرية ـ القاهرة١٣٠٦.

١٥ـ تفسير القمي.

تأليف: الشيخ علي بن ابراهيم أبي الحسن القمي.

١٦ـ تكملة ديوان الأُصول، لأبن رشيد.

تأليف: الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريدة.

مطبعة دار الكتب ـ القاهرة١٩٦٩.

١٧ـ تلبيس إبليس أو نقد العلم والعلماء.

تأليف: عبد الرحمن أبي الفرج ابن الجوزي (ت٥٩٧).

تصحيح: محمد منير الدمشقي.

إدارة الطباعة المنيرية ـ مصر.

١٨ـ التنبيه والردّ على أهل الأهواء والبدع.

تأليف: محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي (ت٣٧٧).

تقديم وتعليق: الشيخ محمد زاهد الكوثري.

مكتبة المعارف ـ بيروت١٣٨٨هـ.

١٩ـ تنقيح المقال في أحوال الرجال.

تأليف: الشيخ عبدالله المامقاني (ت١٣٥١).

المطبعة المرتضوية ـ النجف١٣٥٢.

٢٠ـ التوحيد.

تأليف: الشيخ الصدوق محمد بن علي بن الحسين القمي (ت٣٨٥).

تعليق: السيد هاشم الحسيني الطهراني. مكتبة الصدوق ـ طهران١٣٩٨.

٢١ـ الحكايات.

إملاء الشيخ المفيد على السيد الشريف المرتضى.

تحقيق: السيد محمد رضا الحسيني، نشر في مجلّة (تراثنا) الفصلية ـ الصادرة عن مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث ـ قم العدد (١٧) سنة١٤٠٩هـ.

٢٢ـ الحور العين.

تأليف: الأمير أبي سعيد بن نشوان الحميري (ت٥٧٣).

تحقيق: كمال مصطفى ـ أُعيد طبعه في طهران١٩٧٣.

٢٣ـ ديوان الأُصول.

تأليف: أبي رشيد، سعيد بن محمد النيسابوري.

تحقيق: د. محمد عبد الهادي أبو ريدة. مطبعة دار الكتب ـ القاهرة١٩٦٩.

٢٤ـ رجال البرقي.

المنسوب إلى أحمد بن أبي عبدالله البرقي!

منشورات جامعة طهران١٩٦٢ ـ طهران.

٢٥ـ الرجال.

تأليف: الحسن بن علي بن داود، تقي الدين الحلّي (ت بعد٧٠٧).

تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم رحمه الله.

المطبعة الحيدرية ـ النجف١٣٩٢.

٢٦ـ رجال النجاشي.

تأليف: أحمد بن علي بن أحمد بن العبّاس الأسدي الكوفي( ت ٤٥٠).

تحقيق: السيد موسى الزنجاني.

مؤسسة النشر الإسلامي ـ قم١٤٠٧.

٢٧ـ سير أعلام النبلاء.

للذهبي.

دار الرسالة.

٢٨ـ الشافي.

للسيد الشريف المرتضى، علم الهدى، علي بن الحسين الموسوي (ت٤٣٦).

طبعة الحجر ـ إيران.

٢٩ـ الشامل في أُصول الدين.

للجويني.

ط. ريتر ـ الاسكندرية ـ مصر.

٣٠ـ شرح أسماء الله الحسنى = لوامع البيّنات، للرازي.

٣١ـ شرح الأُصول الخمسة.

تأليف: القاضي عبد الجبّار بن أحمد.

تحقيق: د. عبد الكريم عثمان. مكتبة وهبة ـ القاهرة١٣٨٤هـ.

٣٢ـ شرح المواقف.

للسيد الشريف، طبعة تركيا.

٣٣ـ شرح نهج البلاغة.

لابن أبي الحديد المعتزلي.

تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم.

٣٤ـ الشيخ محمد عبده بين الفلاسفة والكلاميّين.

(حاشية الشيخ محمد عبده على شرح الدوّاني للعقائد العضدية)

تحقيق: د. سليمان دنيا. دار إحياء الكتب العربية ـ١٣٧٧هـ.

٣٥ـ الصواعق المحرقة.

تأليف: أحمد بن حجر الهيتمي المكّي (ت٩٧٤).

المطبعة الميمنية ـ مصر١٣١٢هـ.

٣٦ـ الصلة بين التشيّع والتصوّف.

تأليف: د. كامل مصطفى الشيبي.

الطبعة الثانية ـ دار المعارف ـ مصر١٩٦٩.

٣٧ـ ضحى الإسلام.

تأليف: أحمد أمين.

الطبعة السابعة مكتبة النهضة المصرية ـ١٩٦٤.

٣٨ـ فتح الباري شرح صحيح البخاري.

تأليف: ابن حجر العسقلاني.

٣٩ـ الفرق بين الفرق.

تأليف: عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي التميمي (ت٤٣٩).

تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مكتبة محمد علي صبيح ـ القاهرة.

٤٠ـ الفصل في الملل و الأهواء والنحل.

تأليف: علي بن حزم الأندلسي الظاهري (ت٤٥٦).

طبع مصر، وأعادته مكتبة المثنى ـ بغداد.

٤١ ـ الفصول المختارة من العيون والمحاسن.

اختيار السيد الشريف المرتضى.

المطبعة الحيدرية ـ النجف، وأعادته مكتبة الداوري ـ قم.

٤٢ـ الفصول النصيرية (فصول العقائد)

تأليف: الخواجة نصير الدين الطوسي

طبع بالمطبعة الرحمانية بمصر ١٣٤١هـ.

٤٣ـ الفكر الشيعي والنزعات الصوفية.

تأليف: د. كامل مصطفى الشيبي.

الطبعة الأُولى ـ مكتبة النهضة ـ بغداد١٣٨٦هـ.

٤٤ـ الفهرست.

تأليف: الشيخ الطوسي محمد بن الحسن ابي جعفر (ت٤٦٠).

صحّحه وعلّق عليه: السيد محمد صادق بحر العلوم رحمه الله.

المطبعة الحيدرية ـ النجف: ١٣٨هـ.

٤٥ـ الفهرست.

تأليف: أبي الفرج محمد بن إسحاق النديم الورّاق.

تحقيق: رضا تجدّد ـ طهران ١٣٩١.

٤٦ـ في التوحيد = ديوان الأُصول لأبي رشيد.

٤٧ـ القواعد والفوائد

تأليف: الإمام الشيخ محمد بن مكّي الشهيد الأول (المقتول عام ٧٨٦).

تحقيق: الشهيد السيد عبد الهادي الحكيم رحمه الله،

منشورات مكتبة المفيد ـ قم.

٤٨ـ الكافي.

تأليف: الشيخ أبي جعفر محمد بن يعقوب الرازي، الشهير بالكليني (ت٣٢٩).

دار الكتب ـ طهران.

٤٩ـ كلمة حول الرؤية.

للسيد الإمام شرف الدين العاملي (ت١٣٧٧).

مطابع النعمان /النجف ١٣٨٧هـ.

٥٠ـ كنز الفوائد.

تأليف: الكراجكي.

٥١ـ لسان الميزان.

تأليف: ابن حجر العسقلاني.

طبع حيدر آباد ـ الهند، أُفست مؤسسة الأعلمي.

٥٢ـ اللمع.

تأليف: الأشعري.

٥٣ـ اللوامع الإلهية في المباحث الكلامية.

تأليف: جمال الدين المقداد بن عبدالله الأسدي السيّوري الحلّي (ت٨٢٦).

تحقيق: الشهيد السيّد محمد علي القاضي الطباطبائي ـ تبريز ١٣٩٦هـ.

٥٤ـ لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات (طبع باسم: شرح أسماء الله الحسنى).
تأليف: الرازي محمد بن محمد الخطيب الرازي فخر الدين ( ).
راجعه: طه عبد الرؤوف سعد ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت١٤٠٤.
٥٥ـ مذاهب الإسلاميّين.
تأليف: د. عبد الرحمن بدوي.
الجزء الأول، دار العلم للملايين ـ بيروت١٩٧١م.
٥٦ـ مووج الذهب ومعادن الجوهر.
تأليف: أبي الحسن، علي بن الحسين المسعودي (ت ).
طبع بيروت في ٧ أجزاء .
٥٧ـ مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار.
تأليف: الإمام يحيى بن حمزة العلوي (ت٧٤٥).
تحقيق: محمد السيد الجليند ـ دار الفكر الحديث القاهرة١٩٧٣م.
٥٨ـ المصباح (جُنّة الأمان الواقية)
تأليف: تقي الدين إبراهيم بن علي العاملي الكفعمي.
الطبعة الثالثة ـ مؤسسة الأعلمي ـ بيروت ١٤٠٣هـ .
٥٩ـ معالم العلماء.
تأليف: ابن شهر آشوب محمد بن علي المازندراني (ت٥٨٨).
تحقيق: السيد محمد صادق بحر العلوم ـ المطبعة الحيدرية ـ النجف١٣٨٠هـ.
٦٠ـ معجم رجال الحديث.
تأليف: الإمام الخوئي السيد أبو القاسم الموسوي دام ظلّه.
الطبعة الأُولى ـ النجف.
٦١ـ معجم مقاييس اللغة.
لأبن فارس.
٦٢ـ المغني في أبواب العدل والتوحيد.
تأليف: القاضي عبد الجبار بن أحمد المعتزلي الأسد آبادي (ت٤١٥).
تحقيق: محمود محمد الخضيري ـ المؤسسة المصرية ـ١٩٥٨م.

٦٣ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

لابن هشام الأنصاري،مراجعة الأفغاني .

٦٤ـ مقالات الإسلاميّين واختلاف المصلّين.

تأليف: الأشعري، أبي الحسن علي بن إسماعيل (ت٣٢٤).

تصحيح: هلموت ريتر ـ الطبعة الثالثة، دار النشر فرانز ـ بفيسبادن١٤٠٠هـ.

وتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مكتبة النهضة المصرية ـ القاهرة ١٣٦٩هـ.

٦٥ـ الملل والنحل.

تأليف: الشهرستاني محمد عبد الكريم.

تحقيق: عبد العزيز محمد الوكيل.

مؤسسة الحلبي وشركاه ـ القاهرة١٣٨٧هـ.

٦٦ـ المواقف.

للأيجي، مع شرحه للسيد الشريف .

٦٧ـ نهج البلاغة، من كلام الإمام أمير المؤمنين عليه السلام.

جمع: السيد الشريف الرضي محمد بن الحسين الموسوي (٤٠٦).

تحقيق: د. صبحي الصالح، دار الكتاب اللبناني ـ بيروت١٣٨٧هـ.

٦٨ـ هشام بن الحكم أُستاذ القرن الثاني في الكلام والمناظرة.

تأليف: الشيخ عبدالله نعمة ـ بيروت١٩٥٩م.

* * *

# أهل البيت عليهم السلام
## في المكتبة العربية
## (١٢)

السيد عبد العزيز الطباطبائي

# حرف الميم

**٤٣٥ـ مآثر النفوس القائمة من أكابر أبناء فاطمة**

لأبي القاسم بن محمد بن أحمد الميركي، من أعلام القرن الحادي عشر.

ألّفه سنة١٠٠٧هـ.

قال في أوله بعد البسملة والديباجة: «إنّي كنت مولعاً في أيام السفر بمطالعة كتب التاريخ والسير، فلم أجد لأهل البيت كتاباً مفرداً يختصّ بذكر أخبارهم، ويقتصّ مناقب أحبارهم...».

نسخة بالمكتبة الغربية في الجامع الكبير في صنعاء، رقم١٦٨ تاريخ، كتبها محمد بن حسين بن أحمد السيّاغي بخطّ نسخي جيّد، وفرغ منه ٢٥ ذي الحجّة سنة١٣٧٣هـ، وفرغ من مقابلتها٢٥ محرم سنة١٣٧٤هـ، وهي في٦٦٢ صفحة، ذكرت في فهرسها ص ٦٩٤.

**٤٣٦ـ المائة كلمة**

من حكم أمير المؤمنين وقصار كلمه عليه السلام.

اختيار وجمع الجاحظ، أبي عثمان عمرو بن بحر الكناني ـ بالولاء ـ البصري المعتزلي (١٦٣ ـ ٢٥٥هـ).

تجد ترجمته في كثير من معاجم التراجم وكتب عنه محمد كرد علي نحو المائة صفحة في أُمراء البيان ٣١١/٢ ـ ٤٨٧، وأفرد أبو حيّان التوحيدي كتاباً في اخباره وحياته سماه: «تقريظ الجاحظ».

وكتب العصريّون عنه الكثير الكثير في الصحف العربيّة، وخصّصت مجلّة «المورد» البغدادية عدداً خاصّاً بالجاحظ، وهو عددها الرابع من المجلّد السابع ١٣٩٩= ١٩٧٨، وألّفوا كتباً عن حياته وأدبه منها: «الجاحظ معلّم العقل والأدب» لشفيق جبري، و «أدب الجاحظ» لحسن السندوبي، و «الجاحظ» لفؤاد أفرام البستاني، و «الجاحظ» لحنّا الفاخوري، و «النثر الفنّي وأثر الجاحظ فيه» لعبد الحكيم.

وأمّا المائة كلمة

فقد رواها عنه اثنان من تلامذته المختصّين به: أحمد بن أبي طاهر طيفور أبو الفضل الكاتب البغدادي ـ المتوفّى سنة٢٨٠هـ ـ، وابن قتيبة الدينوري ـ المتوفّى سنة٢٧٦ هـ ـ.

ورواها ابن دريد عن أحمد بن أبي طاهر، ورواها أبو أحمد العسكري عن ابن دريد.

ورواها أخطب خوارزم، تلميذ الزمخشري وخليفته، في كتاب «مناقب أمير المؤمنين عليه السلام» ص ٢٧٠ بإسناده عنه[1].

---

(١) أبو المؤيّد الموفّق بن أحمد الخوارزمي، ضياء الدين المكّي، تلميذ الزمخشري وأُستاذ المطرزي، المشتهر بأخطب خطباء خوارزم والخطيب الخوارزمي (٤٨٤ـ٥٦٨هـ).

له ترجمة في إنباه الرواة ٣٣٢/٣، والجواهر المضيئة ١٨٨/٢، والعقد الثمين ٣١٠/٧، والغدير ٣٩٧/٤ـ٤٠٧، والفوائد البهيّة: ٤١، وبغية الوعاة ٣٠٨/٢.

له عدّة مصنّفات منها: «مقتل الحسين عليه السلام» مطبوع في جزءين، و«مناقب أمير المؤمنين عليه السلام» ←

قال: وأخبرنا الفقيه أبو سعيد الفضل بن محمد الأسترآبادي، حدّثنا أبو غالب الحسن بن علي بن القاسم، حدّثنا أبو علي الحسن بن أحمد الجهرمي بعسكر مكرم، حدّثني أبو أحمد الحسن بن عبدالله بن سعيد [العسكري] حدّثني أبو بكر محمد ابن الحسن بن دريد، قال: قال أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر صاحب أبي عثمان الجاحظ:

كان الجاحظ يقول لنا زماناً: إنّ لأمير المؤمنين مائة كلمة، كلّ كلمة منها تُعني بالف كلمة من محاسن كلام العرب.

قال: وكنت أسأله دهراً بعيداً أن يجمعها لي ويمليها عليَّ، وكان يعدني بها ويتغافل عنها ضنّاً بها.

قال: فلمّا كان آخر عمره أخرج جملة من مسوّدات مصنّفاته فجمع منها تلك الكلمات وأخرجها إليَّ بخطّه، فكانت الكلمات المائة هذه: لو كشف الغطاء ما ازددت يقيناً...[٢].

وأمّا ابن قتيبة فقد أدرجها في كتابه «عيون الأخبار» ذكره بروكلمن في تاريخ الأدب العربي١/١٤٤ من الأصل الألماني و١/١٧٩ من الترجمة العربية.

---

← مطبوع في تبريز والنجف الأشرف ـ وهي التي اعتمدتها ـ وفي طهران وقم.

وله: «الكفاية في النحو» ألّفه على غرار «المفصّل» للزمخشري كشرح على الأُنموذج، لم يطبع.

منه مخطوطة من القرن الثامن، في مكتبة المدرسة الفيضية في قم، رقم ١٨٠٨، ذكرت في فهرسها ١/٢١٩.

وثلاث نسخ في مكتبة المسجد الأعظم في قم، برقم ٣١٦٦ و٥٧٨ وبآخر المجموعة ٢٦٢٠، ذكرت في فهرسها.

ومخطوطتان معها شرح على شواهدها، إحداهما في المكتبة المركزية بجامعة طهران، برقم ٦٨٢٥، ذكرت في فهرسها ١٦/٣٧١، والأُخرى في كلية الإلهيّات في مشهد، برقم ١٧١٦، ذكرت في فهرسها ٣/٨١٢.

ونسخة في مكتبة البرلمان الإيراني السابق مترجَمة إلى الفارسية باللهجة الطبرية.

وأُخرى في المكتبة المركزية بجامعة طهران، برقم ٦٩٦٧ ذكرت في فهرسها ١٦/٤١٥.

ومخطوطتان في مدرسة سبهسالار في طهران، برقم ٦٩٢٤ و ٨١١٢ ذكرتا في فهرسها ٥/٤٣٩ـ٤٤٠.

ومخطوطتان في مكتبة مَلَك العامة في طهران، برقم ٢٩٣٥ و٢٣٢٩، ذكرتا في فهرسها ١/٦٠٤.

(٢) وراجع مجلّة: «المورد» العدد الخاصّ بالجاحظ، ص ٢٩٩: الموروث الجاحظي مخطوطاً ومطبوعاً، بقلم هدى شوكة بهنام.

وبروكلمن هو الذي حقّق كتاب «عيون الأخبار» ونشره في أربعة أجزاء في ألمانيا من سنة١٩٠٠ إلى سنة١٩٠٨.

وأدرجها الثعالبي في كتابه «الإعجاز والإيجاز» ص ٢٨ ـ ٣٠ من طبعة مصر سنة١٨٩٧م.

وأدرجها الخطيب الخوارزمي الموفّق بن أحمد المكّي ـ المتوفّى سنة٥٦٨هـ ـ في كتاب «مناقب أمير المؤمنين عليه السلام» ص ٢٧٠، ورواها بإسناده عن الجاحظ كما تقدّم.

وذكرها كلٌّ من أبي الفتح الآمدي ناصح الدين محمد بن عبد الواحد ـ المتوفّى سنة٥١٠هـ ـ في مقدّمة كتابه «غرر الحكم ودرر الكلم» وابن الشرفية الواسطي في مقدّمة كتابه «عيون الحكم والمواعظ» متعجّبين من الجاحظ كيف اقتصر على هذه المائة فحسب!

مخطوطات المائة كلمة:

١ـ مخطوطة سنة٥٥٩هـ، مع شرحها للرشيد الوطواط ـ المتوفّى سنة.....هـ ـ، في مكتبة الغازي خسرو بيك في سراييفو في يوغسلافيا، ضمن المجموعة رقم٧٩٨، ذكرت في فهرسها٢/٨٣٦.

٢ـ مخطوطة سنة٥٦٩هـ، في مكتبة الجامعة الأمريكية في بيروت، ضمن المجموعة من٢٧ ـ ٣٠، رقم التصنيف MS 297.08:A66aA سابقاً، رقم٢٦٤، ذكرت في فهرسها ص ٦٥.

٣ـ مخطوطة سنة٦٨٦هـ، مع الترجمة بالفارسية، في المكتبة السليمانية في إسلامبول، من كتب أياصوفيا، رقم٢٠٥٢.

٤ـ مخطوطة القرنين٧ و٨ ، في مكتبة أمبروزيانا، ضمن المجموعة رقم D. 265 ، من الورقة ٥٤ ب ـ ٥٥ ب، ذكرها الدكتور صلاح الدين المنجّد في فهرسها، الجزء الثاني، القسم الأول ص ٤١.

٥ـ مخطوطة سنة٧٣٣هـ، كتبها كمال الدين حسين الحافظ الهروي، في مكتبة البلاط الإيراني (كتابخانه سلطنتي) رقم٢٠٢، وُصفت في فهرسها للمخطوطات الدينية ص ٨٧٠.

٦ـ مخطوطة سنة٧٦٤هـ،مع شرحها للوطواط، في المكتبة الوطنية في باريس، ضمن المجموعة رقم٣٣٦٥، وصفها دوسلان في فهرسها ص ٨٨، وذكرها الأُستاذ دانش بزوه في نشرة المكتبة المركزية لجامعة طهران٩/٢٩٩.

٧ـ مخطوطة سنة٧٧٢هـ، كتبت في بغداد، ضمن مجموعة في الخزانة الغرويّة في النجف الأشرف،ذكرت في العدد الخاصّ بالجاحظ من مجلّة «المورد» البغدادية ص ٢٩٩.

٨ـ مخطوطة سنة٧٧٢هـ، بخطّ نسخي مشكول، في مكتبة المتحف العراقي ببغداد، رقم٣/١٤٧٧٧، ذكرت في فهرسها لمخطوطات الأدب ص ٥٣٢، وربّما تكون هي التي كانت في الخزانة الغرويّة فتسربت إلى هناك؟!

٩ـ مخطوطة القرن الثامن مع شرح الوطواط، في مكتبة عاطف أفندي في إسلامبول، ضمن المجموعة رقم٢٢٠٧.

١٠ـ مخطوطة سنة٨٧٧هـ مع شرح الوطواط، في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام في مشهد، بأول المجموعة رقم٧١٣٦.

١١ـ مخطوطة القرن العاشر تتخلّلها ترجمة فارسية، كتبها بابا دوست بن خواجه محمد البخاري، في مكتبة طوبقبو في إسلامبول، رقم٥١٢٢، ذكرت في فهرسها للمخطوطات العربية٣/٧٠٨.

١٢ـ مخطوطة القرن العاشر، في مكتبة المتحف العراقي ببغداد، رقم٢٣٩٤٤، ذكرت في فهرسها لمخطوطات الأدب ص ٥٣٢.

هذا ما عثرنا عليه من مخطوطات الكتاب من القرن السادس حتى القرن العاشر، وأمّا من بعد القرن العاشر فمخطوطاته كثيرة شائعة لا نطيل الكلام بذكرها، فمنها مثلاً أربع نسخ في المتحف العراقي، ذكرت في فهرسها ص ٥٣٢ ـ ٥٣٣، وثلاث نسخ في برلين بالأرقام٨٨٥٦ و٨٨٥٧ و٨٦٥٧ وهذه مع ترجمة فارسية وشرح لمحمد بن

محمد بن عبد الرشيد، المتوفّى سنة٥٠٩هـ[١].

وأمّا شروحها وترجمتها إلى اللغات الأُخرى فكثيرة يعسر إحصاؤها، وقد سبق وأن ذكـرنا ما وجدنا من ذلك بشيء من البسط في العدد الخاصّ بالشريف الرضي من مجلّة «تراثنا» هذه، وهو العدد الخامس ١٤٠٦هـ، ص ٣٣ ـ ٣٩، فراجع.

طبعاته:

١ـ طبعه وليم بول مع ترجمته إلى الإنجليزية في أدنبره سنة١٨٣٢م.

٢ـ طبع في تبريز سنة١٢٥٩هـ.

٣ـ طبع ضمن مجموعة «التحفة البهيّة» سنة١٣٠٢ في إسلامبول، ص ١٠٧ ـ ١١٤.

٤ـ وطبع في طهران سنة١٣٠٤.

٥ـ طبع في تبريز سنة١٣١٢هـ.

٦ـ طبع مع «الشهاب» للشيخ يحيى البحراني في إيران سنة١٣٢٢هـ.

٧ـ طبع ضمن «التحفة البهيّة» في إسلامبول سنة١٣٤١هـ.

٨ـ طبع في صيدا سنة١٣٤١هـ.

٩ـ وطبع ضمن «الإعجاز والإيجاز» للثعالبي بطبعاته في مصر وبيروت كما تقدّم.

## ٤٣٧ـ ما أنزل الله من القرآن في أمير المؤمنين

لأبي الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن ميمون بن عون القزويني.

ترجم له الـرافعي في التـدوين٢/٢٢٧ وقال: «سمع المسنجر بن الصلت والحسين بن علي الطنافسي ومحمد بن يحيى بن منده الأصبهاني وغيرهم، روى عنه

---

(١) راجع مجلّة: «المورد» البغدادية، العدد الخاص بالجاحظ، ص ٢٩٩.

محمد بن علي الفرضي، قال الخليل الحافظ: وحدّثني عنه أبي وجَدّي، ورأيت بخطّه كتاباً جمعه في ذكر ما أنزل الله من القرآن في أمير المؤمنين علي رضي الله عنه».

وقال أيضاً في ترجمة محمد بن علي بن هزار مرد١/٤٥٧: «وحدّث أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن ميمون في كتاب له جمع في ما أنزل الله تعالى من القرآن في شأن علي بن أبي طالب رضي الله عنه...».

## ٤٣٨ـ مأتم الثقلين في شهادة علي والحسنين

لحسن الزمان محمد بن قاسم علي بن ذي الفقار علي التركماني الحيدر آبادي، المولود بها والمتوفّى بها في شبابه نحو سنة١٣٢٨هـ.

ترجم له عبد الحيّ في نزهة الخواطر٨/١٠٧ وأطراه بقوله: «الشيخ العالم المحدِّث...أحد كبار العلماء...له مصنّفات عديدة، منها: نور العينين في فضيلة المحبوبين....وأشهر مصنّفاته: الفقه الأكبر في علوم أهل البيت الأطهر...».

مخطوطة منه في مكتبة جامعة علي كره بالهند.

وطبع في حيدر آباد الهند.

## ٤٣٩ـ ما نزل من القرآن في أمير المؤمنين عليه السلام

لأبي الفرج الأصفهاني، علي بن الحسين، المولود في أصفهان سنة٢٨٤هـ، والمتوفّى ببغداد سنة٣٥٦هـ.

راجع عن حياته مقدّمة كتابيه «الأغاني» و«مقاتل الطالبيّين» وأمّا كتابه هذا فقد ذكره له الشيخ الطوسي في الفهرست برقم٨٩٦، ورواه عن أحمد بن عبدون عنه.

وجاء اسم الكتاب في بعض مخطوطات «الفهرست» وفي «معالم العلماء» لابن شهرآشوب رقم ٩٨٦: «كتاب التنزيل في أمير المؤمنين عليه السلام».

* * *

**٤٤٠ـ ما نزل من القرآن في علي**

للحسين بن الحكم بن مسلم الحبري، أبي عبدالله الكوفي، المتوفّى سنة٢٨٦هـ.

ترجم له ابن شهرآشوب ـ المتوفّى سنة٥٨٨هـ ـ في معالم العلماء برقم١٠١٥ وقال: «له كتاب: ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام». كما وذكر له برقم٢٢٤ كتاب «المسند» أو «المستند».

ضبطه ابن ماكولا في الإكمال٣/٤١ فقال: «أمّا الحبري، بكسر الحاء المهملة وفتح الباء المعجمة بواحدة وبالراء فهو ...والحسين بن الحكم بن مسلم الحبري الكوفي، يروي عن إسماعيل بن أبان وأبي حفص الأعشى...».

وفي أنساب السمعاني٤/٤٤ نحوه حرفياً تقريباً!

وهو ثقة، وثّقه الدارقطني في «سؤالات الحاكم النيسابوري عنه» ص ١١٤ فقال: «الحسين بن الحكم بن مسلم الحبري، ثقة.

**مخطوطاته:**

١ـ مخطوطة في طشقند بالاتّحاد السوفيتي، سمّيت بالتنزيل أو تنزيل الآيات، جاء في نهايتها: «آخر التنزيل جمع الحبري،...هذه النسخة نقلت من الخزانة الشريفة المستنصرية من نسخة بخطّ ابن هلال الكاتب المعروف بإبن البوّاب رحمه الله.

فرغ من نسخها العبد الفقير إلى الله محمد بن الحسن ابن النعائم، يوم السادس من شوّال سنة٦٦١».

وعليها ختم فيها رقم الكتاب٣٢١٦، وكتب فيه: «بوخارا دولت كوتوبخانه سننك انبار يدن تالندى» أي: أُخذ من مخزن مكتبة بخارى الحكومية.

وهي من وقف خواجه بارسا محمد بن محمد بن محمود الحافظ البخاري، المتوفّى سنة٨٦٥هـ، وعليها ختمه، وقد ظفر بها زميلنا الباحث الدكتور حسين علي

محفوظ الكاظمي، أُستاذ كلّية الآداب في جامعة بغداد عند سفرته إلى الاتّحاد السوفيتي، وجدها في المجمع العلمي الأوزبكي في طشقند، ضمن المجموعة رقم٢٩٨٨، فصوّر عليها بالميكروفيلم وصوّرتُ عليه نسخة لنفسي، وهي بخطّ نسخ وثلث جميل جيّد خشن.

٢ـ نسخة بخطّ ياقوت أو مكتوب عليها بخطّ نسخ جميل رائع ، جاء في نهايتها: «آخر ما نزل من القرآن في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، جمع الحبري، كتبه الفقير إلى رحمة ربّه الغني ياقوت المستعصمي بالخزانة المستنصرية...في تاسع شهر رمضان سنة ست و....ـمائه»[1].

وهذه النسخة في مكتبة مجلس الأعيان الإيراني السابق (سنا) برقم٤٠١، ذكرت في فهرسها.

**طبعاته:**

١ـ نشره لأول مرّة زميلنا العلّامة الجليل السيد أحمد الحسيني الاشكوري، فطبعه في قم سنة١٣٩٥هـ. باسم «ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام».

٢ـ ونشر مرّة ثانية في بيروت بتحقيق زميلنا الباحث المحقّق السيد محمد رضا الحسيني الجلالي، وصدر من منشورات مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث/ فرع بيروت سنة١٤٠٨=١٩٨٧ باسم «تفسير الحبري»! مع مقدّمة ضافية ودراسة شاملة عن الكتاب ومؤلّفه واستدراكات وتخريجات وفهارس فنّية.

**٤٤١ـ ما نزل من القرآن في علي (عليه السلام)**

للمرزباني، أبي عبيدالله محمد بن عمران بن موسى بن عبيد، الخراساني الأصل، البغدادي (٢٩٧ ـ ٣٨٤هـ).

---

(١) راجع للتأكّد من تاريخ النسخة ما كتبه العلّامة الجلالي في مقدّمة «تفسير الحبري» ص ١٧٣ ـ ١٧٨.

له ترجمة في معالم العلماء ـ لابن شهرآشوب ـ: رقم٧٨٦، وأمل الآمل٢/٢٩٢، وروضات الجنّات٧/٣٣٨، وتأسيس الشيعة الكرام لجميع فنون الإسلام ـ للسيد الصدر ـ:٩٤ و١٦٨ و٢٤٩ ـ ٢٥٢، والكنى والألقاب ـ للمحدّث القمي ـ٣/١٧٧، والقرن الرابع من طبقات أعلام الشيعة ـ لشيخنا صاحب الذريعة رحمه الله ـ:٢٩٤، والذريعة١٩/٢٩، ومقدّمة تفسير الحبري ـ تحقيق الأُستاذ الباحث السيد محمد رضا الحسيني الجلالي ـ:٨٢ و١٤٩، وأعيان الشيعة١٠/٣٣، ومعجم رجال الحديث ـ لسيّدنا الأُستاذ الإمام الخوئي دام ظلّه الوارف ـ١٧/٨٣.

وكلّ هذه المصادر ذكرت له كتابه هذا: ما نزل من القرآن في علي عليه السلام.

وممّن روى عنه من أصحابنا: الشيخ الأجلّ المفيد، وتلميذاه الشريفان الرضي والمرتضى علم الهدى قدّس الله أرواحهم.

ويظهر أنّ آباءه كانوا وجهاء وشخصيات بارزة، قال عنه القفطي: «من بيت رياسة ونفاسة» فقد أورد في معجم الشعراء ـ ص ٤٦٢ـ قصيدة للشنوفي يمدح أباه أبا علي عمران بن موسى ـ والد المرزباني ـ جاء فيها:

سليل ذرى العلياء موسى فجوده ... كبحر أتى العافين تجري متاعبه
تقيّل من موسى و آبائه الندى ... وبالسلف الأمجاد حَلّت ضرائبه
أعزّ كانَ الجود غيث بكفّه ... أنامله للمعتفين سحائبه

وكان هو موسراً، فقد حكي عنه: كان في داري خمسون ما بين لحاف ودُوّاج معدّة لأهل العلم الّذين يبيتون عندي.

قال الصيمري: وأكثر أهل الأدب الّذين روى عنهم سمع منهم في داره[1] وكانت داره مجمع الفضلاء[2].

---

(١) تاريخ بغداد ٣/١٣٦، أنساب السمعاني (المهزباني)، معجم الأُدباء ٧/٥٠، والدُوّاج بضمّ الدال وتشديد الواو وتخفيفه: فراش النوم.

(٢) الوافي بالوفيات ـ للصفدي ـ ٤/٢٣٦.

وكان وجيهاً معظّمًا، قال القفطي: من بيت رياسة ونفاسة...مقدّم في الدول وعند أهل العلم....وكان عضد الدولة فنا خسرو ابن بويه ـ على كبره وتعظّمه ـ يجتاز بباب أبي عبيدالله [المرزباني] فيقف بالباب حتى يخرج إليه أبو عبيدالله فيسلّم عليه ويسأله عن حاله!... [١].

وقد أثرى المكتبة العربية بمصنّفات كبار غزيرة المادّة، واحتفظ لنا بالشيء الكثير من الموادّ الأدبية وأخبار الأُدباء والشعراء وأشعارهم، جاهليّين وإسلاميّين، وله كتاب «شعراء الشيعة» [٢] وقد سرد النديم في«الفهرست» أسماء مصنّفاته من ص١٤٦- ١٤٩ من طبعة إيران المحقّقة الكبيرة الحجم، وكذا القفطي عدّد مؤلفاته في إنباه الرواة٣/١٨٢ ـ ١٨٤، وياقوت٧/٥٠ ـ ٥٢.

ولم يطبع من مؤلّفاته الكثيرة سوى مجلّد من معجم الشعراء، والموشّح، وأخبار السيد الحميري، طبع في النجف الأشرف بتحقيق الأُستاذ الشيخ محمد هادي الأميني حفظه الله.

## ٤٤٢ـ ما نزل من القرآن في علي

أو: المنتزع من القرآن العزيز في مناقب مولانا أمير المؤمنين (عليه السلام).

للحافظ أبي نعيم، أحمد بن عبدالله بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصفهاني(٣٣٦ ـ ٤٣٠ هـ).

راجع عن حياته سير أعلام النبلاء١٧/٤٥٣ وما ذكر بهامشه من المصادر.

وكتابه هذا ذكره له الحافظ ابن شهرآشوب المازندراني، المتوفّى سنة ٥٨٨هـ، في كتاب «معالم العلماء» ص٢٥رقم ١٢٣، وكذا معاصره الحافظ ابن البطريق الأسدي الحلّي، المتوفّى نحو سنة ٦٠٠هـ، فقد روى عن الكتاب في أول كتابه «المستدرك المختار» [٣]

---

(١) القفطي في إنباه الرواة ٣/٨٠ ـ ٨١.

(٢) الوافي بالوفيات ٤/٢٣٧.

(٣) المستدرك المختار في مناقب وصي المختار، لابن بطريق الأسدي الحلّي، المتوفّى سنة ٦٠٠ أو ٦٠٦ هـ، استدرك ←

وفي كتابه الآخر: «خصائص الوحي المبين» وسمّاه في ص ٢٣: المنتزع من القرآن العزيز في ما ورد في مناقب مولانا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام).

ثم رواه عن مؤلفه أبي نعيم بثلاثة طرق، فقال:

أخبرنا به الشيخ العدل الحافظ أبو البركات علي بن الحسين بن علي بن الحسن بن عمّار المحدّث الموصلي، في رجب من سنة٥٩٥، عن الشيخ أبي محمد عبدالله ابن علي بن عبدالله بن عمر، المعروف بابن سويدة التكريتي المحدّث، عن الشيخ الحافظ أبي البركات عبد الوهّاب بن المبارك بن أحمد بن الحسن الأنماطي، عن أبي علي الحسن بن أحمد بن الحسن الحدّاد الأصفهاني، عن الحافظ أبي نعيم...

ومن طريق آخر:

أخبرنا به الشيخ محمد بن أحمد بن عبيد الموصلي، عن الشيخ إسماعيل بن علي بن عبيد المحدّث الموصلي، عن أبي الفضل أبن ناصر، عن أبي علي الحسن بن أحمد الحدّاد الأصفهاني، عن أبي نعيم...

ومن طريق آخر:

أخبرنا الشيخ الفقيه أبو جعفر محمد بن علي بن شهرآشوب السروي المازندراني، عن أبي علي الحسن بن أحمد الحدّاد الأصفهاني، عن الحافظ أبي نعيم...

وقد روى ابن بطريق في كتاب «الخصائص من كتاب ما نزل من القرآن في علي، لأبي نعيم» نحو ثمانين حديثاً، فاغتنمها زميلنا العلّامة الباحث الشيخ محمد باقر المحمودي حفظه الله فاستخرج هذه الثمانين حديثاً وسمّاها باسم «النور المشتعل من

---

فيه ما فاته من مناقب أمير المؤمنين عليه السلام في كتابه الذي سمّاه «عمدة عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار».

قال شيخنا الطهراني رحمه الله في الذريعة ٥/٢١: «أخرج فيه قريباً من ستّمائة حديث من كتب العامة.... وعند السماوي نسخة عتيقة..».

أقول: ونسخة المغفور له العلّامة السماوي رحمه الله قد انتقلت من بعده إلى مكتبة آية الله الحكيم العامة في النجف الأشرف، والله أعلم بمصير الإسلام وتراثه ومقدّساته في العراق!

كتاب ما نزل» في علي عليه السلام لأبي نعيم الأصفهاني، وصدر الكتاب من مطبوعات وزارة الإرشاد في طهران سنة١٤٠٦هـ.

كما أنّ العلّامة المحمودي حقّق أيضاً كتاب «خصائص الوحي المبين فيما نزل في أمير المؤمنين عليه السلام» لأبن بطريق وصدر أيضاً في طهران من مطبوعات وزارة الإرشاد في عام١٤٠٦هـ، وكان قد طبع في إيران طبعة حجرية في عام١٣١١هـ، ونحن بعد بأمل أن يوجد كتاب أبي نعيم فيطبع بكامله.

## ٤٤٣ـ ما نزل من القرآن في علي عليه السلام

لأبي بكر محمد بن مؤمن الشيرازي.

استخرجه من اثني عشر تفسيراً: تفسير يعقوب بن سفيان، وابن جريج، ومقـاتل، ووكيع بن الجرّاح، ويوسف القطّان، وقتادة، وأبي عبيدة، وعلي بن حرب الطائي، والسدّي، ومجاهد، ومقاتل بن حيّان، وأبي صالح[1].

وهناك بعض الخلاف في اسمه، ففي بعض المصادر: محمد مؤمن وفي بعضها محمد بن عبد المؤمن وفي بعضها محمد بن موسى وأكثر ما جاء اسمه محمد بن مؤمن.

ونسبه السيد ابن طاوس في «اليقين» في الباب١٥١ نيشابورياً، وفي ١٥٣ وبقيّة المصادر وُصف بالشيرازي، ولعلّه شيرازي الأصل كان يسكن نيشابور.

وهناك خلاف في اسم كتابه، فقد ترجم له الشيخ منتجب الدين ابن بابويه الرازي في «الفهرست» برقم٣٩٣، وابن شهرآشوب في «معالم العلماء» رقم٧٨٤، ولم نجـد له ترجمة سوى عند هذين، وكلاهما سمّى كتابه: «نزول القرآن في شأن أمير المؤمنين عليه السلام» وكذلك الشيخ عبد الجليل الرازي في كتاب «النقض » ص ٢١٢، عبّر عنه بكتاب: «نزول القرآن في شأن أمير المؤمنين عليه السلام» ولذلك نكرّر اسمه في حرف النون أيضاً.

---

(١) شواهد التنزيل ٢/٣٧٤ رقم ١١٥٩ من الطبعة الأُولى، بيروت سنة ١٣٩٣ هـ.

ولكنّ ابن شهرآشوب نفسه ذكره في مقدّمة كتابه «مناقب آل أبي طالب» باسم: «ما نزل من القرآن في علي».

وذكره السيد ابن طاوس ـ قدّس الله نفسه ـ في كتاب «اليقين» في البابين ١٥١ و١٥٢ باسم: تفسير الحافظ محمد بن مؤمن وقال في كتاب «الطرائف» ص ٨٠: «وروى هذا الحديث الحافظ عندهم محمد بن موسى في كتابه الذي استخرجه من التفاسير الاثني عشر...».

وهناك خلاف في مذهبه أيضاً، فقد عدّه الشيخ عبد الجليل القزويني الرازي في كتاب «النقض» الذي ألّفه سنة٥٥٢هـ في ص ٢١٢ في عداد أعلام الشيعة وكبار مفسّريها، وكذلك معاصره الشيخ منتجب الدين ترجم له في «فهرست أسماء علماء الشيعة ومصنّفيهم» رقم٣٩٣ وقال: «ثقة عين، مصنّف كتاب نزول القرآن....أخبرنا به السيد أبو البركات المشهدي ـ رحمه الله ـ عنه»[١].

ولكنّ معاصرهما ابن شهرآشوب السروي، المتوفّى سنة٥٨٨، ترجم له في «معالم العلماء» وعدّه كرّامياً[٢] وكذلك في كتابه مناقب آل أبي طالب ١١/١ عدّ «ما نزل من القرآن» هذا من مصادر كتابه من مؤلفات العامة، فابن شهرآشوب يراه عامّياً حنبلياً كرّامياً. وكذلك السيد ابن طاوس ـ رحمه الله ـ يعدّه في كتاب «الطرائف» من علماء العامة[٣].

وأظنّه هجر وأُهمل، ولم نجد له ترجمة في شيء من كتب القوم لكرّاميّته، شأنه شأن سائر الكرّامية، وهذا يؤيّد كونه نيشابورياً.

وهناك اضطراب في عصره، فبينما نرى أنّ الحاكم الحسكاني ـ المتوفّى حدود سنة٤٧٠هـ ـ والذي بدأ بتحمل الحديث منذ عام٣٩٠هـ يروي في «شواهد التنزيل»

---

(١) السيّد أبو البركات محمد بن إسماعيل المشهدي، رقم ٣٨٧.

(٢) معالم العلماء ـ طبعة النجف الأشرف ـ: رقم ٧٨٤.

(٣) كتاب الطرائف ـ طبعة مطبعة الخيّام في قم سنة ١٤٠٠هـ ـ: ٨٠ و٩٣ و ٩٦.

عن ابن مؤمن مباشرة كما في الرقم٨١، وبواسطة علي بن الحسين النسائي الإمامي كما في الرقم١١٥٩، وربّما يروي عن السيد عقيل عن علي بن الحسين الإمامي عنه، إنْ كان محمد بن عبيدالله أو محمد بن عبدالله الذي يروي عنه الحسكاني بهذا الإسناد هو ابن مؤمن هذا، فيكون ابن مؤمن من أعلام القرن الرابع أو أدرك مطلع القرن الخامس .

ومن ناحية أُخرى نرى الحافظ ابن شهرآشوب المازندراني، المولود سنة٤٨٨هـ يروي عن ابن مؤمن بالإجازة منه بكلّ صراحة، فقد قال في كتابه «مناقب آل أبي طالب»١١/١: «وأجاز لي أبو بكر محمد بن مؤمن الشيرازي رواية كتاب ما نزل من القرآن في علي....».

فهل أنّ ابن مؤمن عاش من القرن الرابع إلى القرن السادس ، أو أنّهما اثنان؟

## ٤٤٤ـ ما نزل من القرآن في علي

لأبي الفضائل وأبي المحامد المظفر بن أبي بكر أحمد بن محمد بن المختار الحنفي، الرازي المولد، الآقسرائي المسكن، المتوفّى سنة٦٣١هـ.

له كتاب «بذل الحبا في آل العباء» تقدّم في حرف الباء، وله كتاب «حجج القرآن» مطبوع بالقاهرة.

ترجم له الداودي في طبقات المفسّرين٨٦/١ ووصفه بالفقيه الرازي الحنفي الصوفي المفسّر، قال: «قال القرشي: قدم دمشق وكان يفسر القرآن على المنبر بجامعها، ثم رحل منها متوجّهاً إلى بلاد الروم وتولّى بها القضاء والتدريس ، وسمع الحديث الكثير...».

رأيت منه مخطوطة في مكتبة لاله لي، ضمن المجموعة رقم٣٧٣٩، في المكتبة السليمانية في إسلامبول، والمجموعة كلّها رسائل هذا المؤلف كتبها نصر الله بن محمد القصري في سنة٧٣٨هـ، وهذا الكتاب يبدأ في المجموعة بالورقة٢١ب، ونسخت عليها

نسخة بيدي في رحلتي إلى تركيا عام١٣٩٧هـ، ضمن مجموعة نتائج الأسفار.

وفي المجموعة أُرجوزة للمؤلف يشير فيها إلى ترجمة نفسه بقوله:

وأحمدُ الرحمانَ واسمي أحمدُ ... ووالـدي محمّـدٌ وسـيّدُ
وجَـدّي المـظفَّـرُ المعـظَّمُ ... وبعده المختارُ جَدّي الأقدمُ
ومـولـدي الرِّيُّ ونِعْمَ المولدُ ... يَخرج منـه المؤمنُ المـوحِّـدُ
فرغتُ منهـا في ربيع الأولِ ... والحمـدُ للهِ العـليِّ الأعدلِ
بآقسـرا في أشهـر منتَميهْ ... إلى ثلاثـين مع الـستّمئـهْ

وهناك مصنّفات أُخرى في: ما نزل من القرآن في أهل البيت عليهم السلام، لها أسماء خاصة، تقدّم منها في حرف الشين: «شواهد التنزيل لقواعد التفضيل» للحاكم الحسكاني، وفي حرف التاء «تنبيه الغافلين في فضائل الطالبيّين» للحاكم الجشمي.

وأمّا مؤلفات أصحابنا بهذا الصدد فهي كثيرة خارجة عن شرطنا، مبثوثة طيّ موسوعة «الذريعة إلى تصانيف الشيعة».

## ٤٤٥ـ المبكيات

في أخبار الشهداء بالطفّ.

لنصير الدين عبيدالله بن جلال الدين الحسيني الهندي البرهان بوري، المتوفى بالمدينة المنوّرة في١٥ محرم سنة١٢٩٣هـ.

ترجم له عبد الحيّ في نزهة الخواطر٥١٦/٧ وأطراه بقوله: «أحد العلماء المبّرزين في الفقه والأُصول، ولد ونشأ ببلدة برهان بور، وقرأ العلم على والده وعلى غيره من الأساتذة ثم تصدّر للتدريس وله مصنّفات كثيرة...».

أقول: وممّا ذكر من مصنّفاته: «ساطع الأنوار من كلام سيد الأبرار» و «تنبيه الأغبياء في فضائل سيّد الأصفياء» وهذا يأتي في المستدرك، و «هل من مزيد في جواز

اللعن على يزيد» لعنه الله ولعن من مهّد له ومكّنه، وذكر له المبكيات كما ذكرنا.

## ٤٤٦ـ المحبّة لأهل البيت

لنوري الاسكداري، وهو الشيخ محمد بن عثمان الرومي الرفاعي، المتوفى سنة١٢٧٣هـ.

ترجم له إسماعيل باشا في هديّة العارفين٢/٣٧٥ ـ ٣٧٦، وكحّالة في معجم المؤلفين١٠/٢٨٠ وذكر كتبه ومنها هذا الكتاب.

## ٤٤٧ـ مختصر الأربعين في مناقب أهل البيت الطاهرين

تخريج الشيخ يوسف بن أحمد بن إبراهيم الشيرازي ثم البغدادي، المولود ببغداد سنة٥٢٩هـ، والمتوفّى بها سنة٥٨٥هـ.

ترجم له الذهبي في سير أعلام النبلاء٢١/٢٣٩ وقال: «وكان ذا رحلة واسعة ومعرفة جيّدة وصدق وإتقان، وثّقه ابن الدبيثي....وقد أجاد تأليف الأربعين، وهو في مجلّد...».

نقل عنه السيد ابن طاوس المتوفّى سنة٦٦٤هـ في كتبه، منها في كتاب «اليقين» ص ٤٩٢ باب١٩٩.

## ٤٤٨ـ مختصر البيان في نسب آل عدنان

لأبي العبّاس أحمد بن أبي عبدالله محمد بن أحمد بن محمد فتحا بن عبدالله ابن يحيى ابن جزي الكلبي الأندلسي الغرناطي الجزيري.

اختصره من كتاب عبدالله بن عيسى بن محمد بن خلدون التونسي.

أوله: «الحمد لله المنفرد في الذات والصفات والأفعال....».

نسخة في خزانة الرباط بالمغرب، ضمن المجموع D.1093 فرغ منه في شهر صفر عام١١٧٥هـ، ذكرت في فهرسها ج٢ ق٢ ص ١٦١ رقم٢١٦٨.

نسخة أُخرى منه فيها أيضاً، ضمن المجموع رقم D.1428 .

نسخة أُخرى فيها، ضمن المجموع رقم D.1133 .

**٤٤٩ـ مختصر شواهد التنزيل**

«شواهد التنزيل لقواعد التفضيل» في الآيات النازلة في أمير المؤمنين وأهل البيت عليهم السلام للحاكم الحسكاني الحنفي، من أعلام القرن الخامس، وقد تقدّم في حرف الشين.

ومختصره هذا لإسماعيل بن حسين بن حسن بن هادي جغمان اليمني الخولاني الصنعاني(١٢١٢ ـ ١٢٥٦ هـ).

نيل الوطر١/٢٧٠، معجم المؤلّفين٢/٢٦٥.

نسخة منه ضمن مجموعة من مؤلفات جغمان في المتحف البريطاني، رقم٥٢٣٨٩٨.

**٤٥٠ـ المختصر في نسب آل سيد البشر صلّى الله عليه وآله**

لأبي الحسن علي بن محمد بن علي، النسّابة الواسطي، الصوفي الرفاعي، المتوفّى حدود سنة٨٠٠هـ.

هديّة العارفين١/٧٢٦.

**٤٥١ـ مختصر القول المختصر في علامات المهدي المنتظر**

الأصل لابن حجر الهيتمي، وقد تقدّم.

وهذا المختصر لحفيده رضي الدين بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن حجر الهيتمي السعدي المصري الشافعي(١٠١٠ ـ ١٠٧١ هـ).

هديّة العارفين١/٣٦٩.

* * *

### ٤٥٢ـ مدائح أهل البيت عليهم السلام

لابن اللُعيبة، وهو فخر الكُتّاب أبو علي الحسن بن علي بن إبراهيم الجويني البغدادي ثم القاهري، المتوفّى بها سنة٥٨٦هـ.

ترجم له ياقوت في معجم الأُدباء٩/٤٣ وفي طبعة٣/١٥٦، وابن خلّكان في وفيات الأعيان٢/١٣١، وابن الفوطي في تلخيص مجمع الآداب٣/١٤٣ (فخر الكُتّاب)، والمنذري في التكملة: رقم٣٤، والذهبي في سير أعلام النبلاء٢١/٢٣٣، والصفدي في الوافي بالوفيات١٢/١٢٧ وقال: «صاحب الخطّ المليح، كان أديباً فاضلاً، ذكره العماد في الخريدة...يقال: إنّه كتب مائتين وثلاثين ختمة وربعة، وله (حيل الملوك) و(مدائح أهل البيت)...».

### ٤٥٣ـ المدائح الحسينية

للُأستاذ المصري أحمد خيري، وهو الأديب الشاعر الكاتب أحمد بن خيري باشا بن يوسف الحنفي المصري، المولود بالقاهرة سنة ١٣٢٤، والمتوفّى بها سنة١٣٨٧هـ.

وكتابه هذا مطبوع في مصر، وله كتاب «القول الجليّ في أفضلية علي عليه السلام».

له ترجمة في أعلام الزركلي١/١٢٢ ـ ١٢٣، وفي مقدّمة كتابه «الأُرجوزة اللطيفة» المطبوع ببغداد.

### ٤٥٤ـ مرآة الفكر في المهدي المنتظر

للشيخ مرعي بن يوسف الكرمي المقدسي الحنبلي، المتوفّى سنة١٠٣٣هـ.

وتقدّم له في حرف الفاء: «فرائد فوائد الفكر في المهدي المنتظر».

إيضاح المكنون ٢/٤٦٢.

* * *

**٤٥٥ـ مرآة المؤمنين وتنبيه الغافلين في مناقب أهل بيت سيّد المرسلين**

للمولوى ولّي الله بن حبيب الله بن محبّ الله الأنصاري الهندي اللكهنوي (١٢٨٢ ـ ١٣٧٠ هـ).

له ترجمة في نزهة الخواطر٥٤٢/٧ جاء فيها: «أحد الأساتذة المشهورين....وبذل جهده في التدريس حتى انتهت إليه الرياسة العلمية بمدينة لكهنو...» ثم عدّد مؤلفاته وذكر منها هذا الكتاب.

نسخة في المكتبة الناصرية في لكهنو بالهند، وعنها مصوّرة في مكتبة المرعشي بقم.

نسخة في مكتبة أمير المؤمنين العامة في النجف الأشرف.

وذكر للمؤلف في مرآة التصانيف ص ٢٣٥ عن تاريخ أدبيات٣٨٩/٢ كتاباً باسم «تنبيه الغافلين في مناقب آل سيد المرسلين» وأظنّه هو هذا الكتاب وليس كتاباً آخر؟

**٤٥٦ـ المراتب**

في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام.

لأبي القاسم إسماعيل بن أحمد بن محفوظ البستي المعتزلي، المتوفّى حدود سنة٤٢٠هـ.

نزح من الريّ إلى آمل طبرستان عند فتنة النواصب والشيعة بالريّ في نيف وأربعمائة.

ترجم له ابن المرتضى في أصحاب قاضي القضاة (القاضي عبد الجبّار) من طبقات المعتزلة ص ١١٧ قال: «ومنهم أبو القاسم إسماعيل بن أحمد، أخذ عن القاضي، وله كتب جيّدة، وكان جدلاً حاذقاً ويميل إلى مذهب الزيدية، وناظر الباقلّاني فقطعه، لأنّ قاضي القضاة ترفّع عن مكالمته»!

وترجم له كحّالة في معجم المؤلّفين ٢٧٩/٢ نقلاً عن «تراجم الرجال»

للجنداري، وسمّاه: إسماعيل بن علي بن أحمد البستي، وقال: «متكلّم فقيه، توفّي حدود سنة٤٢٠،له من المؤلفات في علم الكلام: الموجز، الإكفار، والتفسير».

وترجم له ابن شهرآشوب، المتوفّى سنة٥٨٨هـ، في« معالم العلماء» رقم ٩٥١ وذكر له كتابه المراتب، وبرقم٩٩٠ وذكر له كتاب الدرجات، وفي كِلا الموردين نسبه زيديّاً.

وله ترجمة في مطلع البدور.

وحكى السيد ابن طاوس رحمه الله، المتوفّى سنة٦٦٤هـ، في كتاب «اليقين» ص ٣١٤ عن كتاب «فضائل علي بن أبي طالب ومراتب أمير المؤمنين عليه السلام» وقال في ص ٣١٥ بعد ما نقل حديثين عن كتاب المراتب: «وجدت في آخر النسخة التي نقلت منها هذين الحديثين ما هذا لفظه:

عن كتاب (مراتب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام) من إملاء الشيخ الإمام أبي القاسم إسماعيل بن أحمد البستي رحمه الله، انتسخ هذه النسخة من نسخة مصحّحة طالعها الكبار من العلماء، وتلك النسخة موضوعة في دار الكتب التي بناها في المسجد الجامع العتيق بهمدان الصدرُ السعيدُ الكبير ضياء الدين أبو محمد عبد الملك بن محمد».

نسخة في المكتبة الآصفية في حيدرآباد بالهند، كتبت سنة١١٨٨هـ، عن نسخة بخطّ حنظلة بن سبعان، كتبها في القاهرة سنة٦١٨هـ.

نسخة في المكتبة الناصرية، وهي مكتبة آل صاحب العبقات في لكهنو بالهند.

نسخة في مكتبة ندوة العلماء في لكهنو، أيضاً.

## ٤٥٧ـ مراثي الحسين عليه السلام

لابن الأعرابي، وهو أبو عبدالله محمد بن زياد، مولى بني هاشم (١٥٠ ـ ٢٣٠ هجريّة).

له ترجمة في فهرس النديم:٧٥،وتاريخ بغداد٥/٢٨٢،ومعجم الأُدباء١٨/١٨٩-

١٩٦، وإنباه الرواة ١٢٨/٣ وقال: «وكان ناسباً نحوياً كثير السماع، راوية لأشعار القبائل كثير الحفظ...»

وذكره أبو منصور الأزهري في كتابه فقال: «وكان رجلاً صالحاً ورعاً زاهداً صدوقاً...».

وترجم له الصفدي في الوافي بالوفيات٧٩/٣ وحكى عن ثعلب قوله: «وكان يسأل ويقرأ عليه فيجيب من غير كتاب، ولزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتاباً قطّ، ولقد أملى على الناس ما يُحمل على أجمال، ولم ير أحد في علم الشعر أغزر منه...».

- ذكره شيخنا رحمه الله في الذريعة٢٩٣/٢٠ وقال: «إنّ منها مخطوطة في المكتبة الخديوية (دار الكتب المصرية) وغيرها».

وطبعها وليارِيط الإنجليزي مع مقدّمة وملاحظات.

## ٤٥٨ـ مزيل اللبس عن حديث ردّ الشمس

لشمس الدين الدمشقي، وهو أبو عبدالله محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الصالحي، نزيل القاهرة المتوفّى بها سنة٩٤٢هـ، تلميذ السيوطي.

ترجم له العماد في شذرات الذهب٢٥٠/٨ وفيه: «وكان عالماً صالحاً مفنّناً في العلوم، وألّف السيرة النبوية المشهورة التي جمعها من ألف كتاب...». ثم عدّد مصنفاته وذكر منها هذا الكتاب، ولكنّه وهم في اسمه فذكره باسم: «كشف اللبس في ردّ الشمس»!، وهذا اسم كتاب شيخه السيوطي في حديث ردّ الشمس كما تقدّم في حرف الكاف، وأمّا تلميذه الدمشقي فاسم كتابه: «مزيل اللبس» كما ذكرنا، فقد أحال إليه المؤلف في كتابه «سبل الهدى والرشاد في هدي خير العباد»[1].

---

(١) المعروف بالسيرة الشامية، وقد طبع مؤخّراً بالقاهرة في عدّة أجزاء كبار، وقد رأيت عدّة نسخ مخطوطة منه قبل طبعه في مكتبات تركيا، وقد أحال إلى كتابه هذا مصرّحاً باسمه: مزيل اللبس عن حديث رد الشمس، ذكره عند كلامه على ردّ الشمس في الباب الخامس من معجزات النبي صلّى الله عليه وآله، وقد تحدّث هناك أيضاً ←

وقد ذكره له برهان الدين الكوراني المدني في كتاب: «الأمم لإيقاظ الهمم» ص ٦٣. أوله: «الحمد لله الذي أيّد رسوله محمداً بالآيات الباهرات والمعجزات العظام....».

**مخطوطاته:**

١ـ نسخة كتبت في عهد المؤلف، كتبها موسى بن عبد القادر السنبلاني الأزهري سنة٩٠٨هـ، وهي من كتب المدرسة الإسلامية بالموصل في مكتبة الأوقاف العامة بالموصل، ضمن المجموعة٥/٢٠ كما في فهرسها٢/٨٢.

٢ـ نسخة في مكتبة لاله لي، بآخر المجموعة رقم٣٦٥١بالمكتبة السليمانيّه في إسلامبول، كتبها علي بن محمد الملّاح، وفرغ منها مستهلّ ربيع الثاني سنة١٠٠٩هـ.

٣ـ نسخة رأيتها في مكتبة الحرم المكّي في مكة المكرّمة، رقم٤٩٦، ضمن المجموعة رقم٢/١١٩ مجاميع، وقد كتبت عليها نسخة لنفسي.

**٤٥٩ـ مسألة في تصحيح خبر ردّ الشَمس وترغيم النواصب الشُمس**

للحاكم الحسكاني، أبي القاسم عبيدالله بن عبدالله الحافظ ابن الحذّاء الحنفي النيسابوري، المتوفّى بعد سنة٤٧٠هـ.

ذكره له تلميذه الراوي عنه ابن شهرآشوب في معالم العلماء، وفي كتاب مناقب آل أبي طالب٢/٣١٦ من طبعة إيران الحروفية عند الكلام على حديث ردّ الشمس لأمير المؤمنين عليه السلام وما أُلّف في ذلك قال: «ولأبي القاسم الحسكاني: مسألة في تصحيح ردّ الشمس وترغيم النواصب الشمس».

وترجم له الذهبي في تذكرة الحفّاظ ص ١٢٠٠ ترجمة حسنة وذكر له هذا الكتاب قائلاً: «ووجدت له مجلساً يدلّ على تشيّعه! وخبرته بالحديث وهو تصحيح خبر

---

→ عن ردّ الشمس بإسهاب.

ردّ الشمس لعلّي رضي الله عنه وترغيم النواصب الشمس».

وذكره ابن كثير في البداية والنهاية٦/٨٠ قال: «فصل في إيراد طرق هذا الحديث من أماكن متفّرقة، وقد جمع فيه أبو القاسم عبيدالله بن عبدالله بن أحمد الحسكاني جزء وسمّاه: مسألة في تصحيح ردّ الشمس وترغيم النواصب الشمس.

وقد تقدّم للمؤلف: شواهد التنزيل لقواعد التفضيل، وطيب الفطرة في حبّ العترة، ودعاء الهداة إلى أداء حقّ الموالاة، وخصائص علي عليه السلام، وغير ذلك.

وقد أوعزنا في العدد الثالث من «تراثنا» ص ٤٥ ـ ٤٨، إلى بعض ما ألّفه الحفّاظ في حديث ردّ الشمس وإلى بعض مصادر الحديث وطرقه فليراجع.

## ٤٦٠ـ مسألة في الغَيْبة

للقاضي عبد الجبّار بن أحمد بن الخليل بن عبدالله الأسد آبادي المعتزلي، المتوفّى سنة٤١٥هـ.

له ترجمة في تاريخ بغداد١١/١١٣، وترجمة مطوّلة في التدوين٣/١١٩ ـ ١٢٥ وفيه نصّ العهد الذي أنشأه الصاحب ابن عبّاد خين ولاّه قضاء القضاة بالريّ وقزوين وأبهر وزنجان وسهرورد وقم ودماوند وغيرها، وتاريخه في المحرم سنة٣٠٦٧هـ.

وله ترجمة حسنة في طبقات المعتزلة ـ لابن المرتضى ـ:١١٢.

وذكره الدكتور عبد الكريم عثمان في مقدّمته لكتاب «شرح الأُصول الخمسة» للقاضي عبد الجبّار وترجمة حاله وعدّ مؤلفاته وذكر منها هذا فقال: «مسألة في الغَيْبة، أي غيبة الإمام، وهو ورقة واحدة، الفاتيكان [رقم]١٢٠٨».

للبحث صلة

# فقه القرآن
# في التراث الشيعي
## (٥)

الشيخ محمد علي الحائري الخرم آبادي

(٣٥)

### تقريب الأفهام في تفسير آيات الأحكام

للمفتي السيد محمد قلي بن محمد حسين بن حامد حسين بن زين العابدين الموسوي النيشابوري الكنتوري، المتوفى سنة١٢٦٠هـ.

أثنى عليه العلّامة الأمين فقال: «من علماء الهند، كان متكلّمًا بارعاً في المعقول، حسن المناظرة، جيّد التحرير، واسع التتبّع، من تلاميذ السيد دلدار علي بن محمد معين النصير آبادي.

اشتغل في الردّ على المخالفين فقام به أحسن قيام، له مؤلفات:

١ـ السيف الناصري، في الردّ على الباب الأول من (التحفة الاثني عشرية).

٢ـ الأجوبة الفاخرة، في ردّ ما كتبه الفاضل رشيد الدين الدهلوي جواباً على (السيف الناصري).

٣ـ تقليب المكائد، في ردّ الباب الثاني من التحفة.

٤ـ برهان السعادة، في ردّ الباب التاسع منها في الإمامة.

٥ـ تشييد المطاعن لكشف الضغائن، في الردّ على الباب العاشر منها.

٦ـ مصارع الأفهام لقطع الأوهام، في ردّ الباب الحادي عشر منها.

٧ـ الفتوحات الحيدرية، في الردّ على (الصراط المستقيم) لبعض العامة.

٨ـ تقريب الأفهام في تفسير آيات الأحكام.

إلى غير ذلك »[١].

وهو والد علّامة العصر، لسان الفقهاء والمجتهدين، ترجمان الحكماء والمتكلمين، جامع العلوم العقلية والنقلية، المتكلّم النحرير، الباحث عن أسرار الديانة، والذابّ عن بيضة الشريعة وحوزة الدين الحنيف، آية الله في العالمين ، السيد الأمير حامد حسين النيشابوري الكنتوري الكنهوئي، صاحب كتاب «عبقات الأنوار».

ومن تآليفه القيّمة كتابه «تقريب الأفهام في تفسير آيات الأحكام» بالفارسية.

أوله: «الحمدلله الذي بعث في الأُميّين رسولاً في آخر الزمان، على كافّة الإنس والجانّ».

كشف الحجب والأستار:١٢٧ و١٣٦، مرآة الكتب ١٥٥/٢، نجوم السماء:٤٢٣، ريحانة الأدب٣٥٦/٥، أعيان الشيعة٤٠١/٩ و٢٧/١، الذريعة٣٦٦/٤، الفوائد الرضوية:٥٩٦.

نسخة الأصل في مكتبتهم العامرة العظيمة المشهورة في لكنهو، المعروفة بالمكتبة الناصرية.

## (٣٦)

## دلائل المرام في تفسير آيات الأحكام

للمولى محمد جعفر بن سيف الدين الاستر آبادي الطهراني، الشهير بشريعتمدار، المتوفّى سنة١٢٦٣هـ.

أثنى عليه الشيخ الطهراني فقال: «هو الشيخ المولى محمد جعفر....أحد كبار علماء الإمامية ومصنّفيهم المتفنّنين في هذا القرن.

---

(١) أعيان الشيعة ٤٠١/٩.

ولد في (نوكنده) من قرى بلوك انزان من أعمال استراباد في١١٩٨، وكان والده من الأتقياء الأخيار، وجّه ولده لطلب العلم فاشتغل في بلاده مدّة....ثم تشرّف إلى العتبات المشرّفة في العراق فحضر على السيد علي ـ صاحب (الرياض ) ـ وألّف (ملاذ الأوتاد في تقرير الأُستاد) في الأُصول...فطلب منه [أي فتح علي شاه القاجاري] المجيء إلى طهران، فأجابه....واشتغل بالتدريس والإفادة والتصنيف والتأليف،وتخرّج عليه خلال تلك السنين العلّامة الفهّامة السيد نصر الله الاسترابادي، نزيل طهران، والعلّامة الثقة الميرزا محمد الاندرماني الطهراني، والمولى جعفر بن محمد طاهر النوري وغيرهم، ـ إلى أن قال: ـ وخلّف أولاده الأجلّاء، وتصانيفه القيّمة في سائر العلوم الإسلامية من الفقه والأُصول والكلام والرجال والحديث والتفسير والرياضيات والهيئة والنجوم والفلك وعلوم الأدب والأخلاق والخطابة والوعظ والأدعية والزيارات وغير ذلك»[٢].

ومن تآليفه القيّمة «دلائل المرام في تفسير آيات الاحكام» إلّا أنّه غير تامّ.

الذريعة١/٤١ و٨/٢٥٢.

## (٣٧)

## نثر الدرر الأيتام في تفصيل تفسير آيات الأحكام

للشيخ علي بن المولى محمد جعفر الاسترآبادي، الشهير بشريعتمدار، المتوفّى سنة١٣١٥هـ.

ترجم له الشيخ الطهرانيَ فقال: «حضر على الشيخ محمد حسن ـ صاحب (الجواهر) ـ والشيخ المرتضى الأنصاري، ووالده المولى محمد جعفر، وغيرهم، وهو على سرّ أبيه فقد كان من أجلّاء الفحول، متبحّراً في المعقول والمنقول، بل في جميع الفنون الإسلامية والعلوم الغريبة وأكثر الصنائع العجيبة، لم ير في عصره مثله في جودة النظر،

---

(٢) الكرام البرره ١/٢٥٣.

وحدّة الفكر، وحسن السليقة، وشدّة الحفظ والذكاء، وسلامة النفس، والجامعية لأنواع العلوم والفنون...خلّف كوالده ثروة علمية كبيرة، فمؤلفاته رغم كثرتها مليئة بالتحقيقات ومشحونة بالنظريات العاليه»[٣].

ومن تآليفة القيّمة كتابه «نثر الدر الأيتام في تفصيل تفسير آيات الأحكام».

الذريعة١/٤٢ و٢٤/٥٢، ريحانة الأدب٣/٢١٠.

## (٣٨)

## درر الايتام في انموذج تفسير آيات الاحكام

للشيخ علي بن المولى محمد جعفر الاسترابادي، الشهير بشريعتمدار، المذكور سابقاً.

فهذا الكتاب ملخّص من كتابه المذكور «نثر الدرّ الأيتام» فسرّ فيه آيات الأحكام بترتيب الكتب الفقهية.

الذريعة١/٤١ و٨/١١٩، ريحانة الأدب٣/٢١٠.

نسخة الأصل بخطّ المؤلف، في مكتبة آية الله المرعشي العامة في قم، برقم٣٨٧٧، مذكورة في فهرسها١٠/٢٦٣.

أوّلها: «الحمد لله الذي أنزل الفرقان مجمع بيان البحرين، كشّافاً لأسرار التنزيل فجعله منهج الصادقين».

آخرها: «وتوهُّم صيرورة القبيح بالذات حسناً بالعرض غير وجيه، لعدم تصوّر الحسن العرضي في هذا المقام».

* * *

(٣) نقباء البشر ٤/١٣٦١.

## (٣٩)
## آيات الأحكام

للشيخ محمد باقر بن محمد حسن بن أسدالله بن علي محمد الشريف البيرجندي الكازاري القائيني، المتوفّى سنة١٣٥٢هـ.

أثنى عليه الشيخ الطهراني فقال: «كان من أفاضل تلاميذ السيد المجدّد الشيرازي في سامرّاء مدّة مع المولى محمد علي الآتي ذكره، وله الإجازة عن الفاضل الإيرواني وشيخنا العلّامة النوري، والمولى لطف الله المازندراني، والشيخ علي أصغر القائيني، والشيخ محمد حسن المامقاني النجفي، والشيخ جعفر التستري، والشيخ محمد الاسترآبادي، وكان فقيهاً محدِّثاً متبحّراً، دائم الاشتغال حسن السيره، بلغ رتبة الاجتهاد وله من العمر اثنان وعشرون سنة.....، له تصانيف طبع منها (إكفاء المكايد) و(فاكهة الذاكرين) و(كبريت أحمر).... و(آيات الأحكام)»[٤].

ومن تآليفه كتابه هذا الذي جمع فيه آيات الأحكام بترتيب الكتب الفقهية، من الطهارة إلى الديات.

الذريعة١/٤٣.

نسخة الأصل بخطّ المؤلف، في مكتبة آية الله المرعشي العامة في قم، ضمن مجموعة برقم٣٤١٤ الكتاب الثاني، مذكورة في فهرسها٩/١٩٧.

أولها: «الحمدلله الذي نزّل على عبده الكتاب.....وأوضح فيه مسالك الرشاد ولم ينزل كلّه متشابهاً لا يستنير بشعاعه الموقنون».

آخرها: «وزوّاره المتّقين تحت اللواء يوم الجزاء فإنّه أهل لذلك».

* * *

(٤) نقباء البشر ١/٢٠٤.

(٤٠)

## لب اللباب في تفسير أحكام الكتاب

للسيد أبي تراب بن السيد أبو القاسم بن السيد مهدي الموسوي الخوانساري، المتوفّى سنة١٣٤٦هـ.

ترجم له المدّرس الخياباني بما معناه: «هو من أكابر علماء الإمامية في هذا العصر، عالم عامل، ومحقّق مدّقق، وفقيه أُصولي، ومحدِّث رجالي، ومعقولي منقولي، وعابد زاهد، وكريم النفس، كان من تلامذة السيد حسين الكوه كمري وآخرين، له تأليفات متنّوعة....منها (لبّ اللباب في تفسير أحكام الكتاب)».

الذريعة١/٤٢ و١٨/٢٨٣، ريحانة الأدب٢/١٨٨.

(٤١)

## آيات الأحكام

للشيخ إسماعيل بن علي نقي الأُرومي التبريزي (ق ١٤هـ).

ترجم له الشيخ الطهراني فقال: «ولد في١٢٩٥، وهاجر إلى العتبات المقدّسة فجاورها عشر سنين إلى١٣٢٨هـ، وأخذ عن علمائها ولاسيما شيخنا الفقيه الشيخ محمد طه نجف، وله الرواية عنه، وعن شيخ الشريعة، والمولى محمد علي الخوانساري، وبعد عودته إلى تبريز، تلّمذ على السيد فتّاح السرابي، والميرزا حسن المجتهد ابن الميرزا أحمد، وله تصانيف كثيرة منها (التكملة في شرح التبصرة) طبع منها مجلّدين من البيع إلى الديات....ومنها (آيات الأحكام)».

الذريعة١/٤٢، نقباء البشر١/١٦٢.

* * *

## (٤٢)

## تفسير آيات الأحكام

للسيد محمد حسين بن محمود الطباطبائي اليزدي، المتوفّى سنة١٣٨٦هـ.

يستعرض فيه آراءالمذاهب الإسلامية الفقهية حول الآيات الكريمة، وهو فقه مقارن جيّد في بابه، وكان في نيّة المؤلف أن يجعله في خمسة أجزاء، ولكن توفّي ولم يكمل تأليف الكتاب، وهو على ترتيب السور.

ذكر في المقدّمة بما يلي: «ولكن لم أعثر على كتاب في آيات الأحكام، ألّف على نسق القرآن العظيم في سوره وآياته من أصحابنا الإمامية قدّس الله أسرارهم، فبادرت إلى تاليف هذا الكتاب على منهاج السور وترتيب الآيات الى ان قال: وقد تعرّضت لبعض آراء فقهاء العامة ومفسّريهم، وما ورد في ذلك من الروايات من طرقهم، مشيراً إلى موارد الاتّفاق والاختلاف، لعموم الفائدة والمقارنة بين المذاهب المشهورة».

طبع منه الجزء الأول.

معجم المطبوعات النجفية.

## (٤٣)

## احكام قرآن

للدكتور محمد الخزائلي، أُستاذ جامعة طهران.

يستعرض فيه الأحكام الفقهية المستفادة من الآيات القرآنية في أربعة أبواب.

الباب الأول: في ما يتعلّق بالاحوال الشخصية.

الباب الثاني: في ما يتعلّق بالمعاملات.

الباب الثالث : في ما يتعلّق بالعبادات.

الباب الرابع: فيما يتعلّق بالأحكام الاجتماعية.

طبع في طهران سنة١٣٥٣هـ.ش.

(٤٤)

## الجمان الحسان في أحكام القرآن

للسيد محمود الموسوي الدهسرخي الأصفهاني.

جمع فيه آيات الأحكام بعنوان المتن بترتيب الكتب الفقهية، وجعل في حواشيها بعض الشروح المقتبسة من كتاب «قلائد الدرر في بيان آيات الأحكام بالأثر» للعلّامة المحقّق الشيخ أحمد الجزائري، و«زبدة البيان في أحكام القرآن» للمقدّس الأردبيلي، وغيرهما.

طبع سنة ١٤٠٣هـ.

* * *

هذا ما تيسّر لنا حتى الآن من ذكر مؤلفات أصحابنا علماء الإمامية رضوان الله عليهم أجمعين في أحكام القرآن، ولا شكّ أنّ مؤلّفاتهم أكثر من هذا المقدار سوف نتعرّض لإحصائها الكامل في البحث عمّا كتب علماء الشيعة في التفسير وعلوم القرآن في تآليفنا القادمة بإذن الله تعالى.

وصلّى الله على محمّد وآله الطاهرين.

والله وليّ التوفيق.

**محمد علي الحائري الخرّم آبادي**

# الإمامة

## تعريف بمصادر الإمامة في التراث الشيعي

## (٢)

عبد الجبّار الرفاعي

بسم الله الرحمن الرحيم

نظراً ـ لتراكم موضوعات النشرة، و إنجاز المؤلف لمصادر الإمامة في التراث الشيعي، وعـدم انتهائه بعد من إعداد المصادر الأُخرى، اتّفقت «تراثنا» مع فضيلة الشيخ عبد الجبّار الرفاعي على نشر المادّة المنجزة ريثما ينتهي المؤلف من إتمام الباقي ـ لينشر ـ المجموع ـ في كتاب ـ مستقلّ ـ في المستقبل إن شاء الله تعالى.

تراثنا

* * *

**٤٩ـ إثبات ولايت حقّه إلهيه يا اساس وشرح كمالات محمد وأئمه اثني عشر**

فارسي.

رسالة نور الأنوار وعلم غيب إمام عليه السلام.

لعلي النمازي الشاهرودي.

مشهد، ١٣٥٠ ش، ٤٠٠ ص، جيبي.

طهران: سعدي، ١٣٦٢ ش، ٤٠٤ ص:

**٥٠ـ أثر الإمامة في الفقه الجعفري**

لعلي أحمد السالوس.

القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.

**٥١ـ إجابة المضطرّين**

في الإمامة.

طبع في بومبي.

أُنظر: الذريعة ٢٩/٢٦.

**٥٢ـ أحاديث ومصادر: حديث الغدير**

للشيخ صادق النجمي.

مجلّة الهادي، قم، السنة ٤، العدد ٢، (١٣٩٥/٦هـ)، ص٥١ ـ ٥٢.

* * *

**٥٣ـ احتجاج في الإمام**

لأبي محمد القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الحسني العلوي الرسي (١٦٩ ـ ٢٤٦هـ).

نسخة في مكتبة الأمبروزيانا، C ٤/١٣١، من ٣٢ ب ـ ٣٦ ب، سنة ١٠٩٢هـ.

أُنظر: تاريخ التراث العربي لِفؤاد سزكين مج١ ج٢٣١/٣.

**٥٤ـ كتاب الاحتجاج في الإمامة**

لأبي علي الحسن بن محمد النهاوندي.

أُنظر رجال النجاشي: ٤٩، الذريعة ٢٨٢/١.

**٥٥ـ كتاب الاحتجاج**

في الإمامة.

لصالح أبي مقاتل الديلمي.

قال النجاشي: «صنّف كتاباً في الإمامة كبيراً، حديثاً وكلاماً، وسمّاه: كتاب الاحتجاج».

أُنظر: رجال النجاشي: ١٩٨، الذريعة ٢٨٢/١.

**٥٦ـ الاحتجاج**

في الإمامة.

لأبي أحمد محمد بن أبي عمير زياد بن

عيسى البغدادي الأزدي، المتوفى سنة ٢١٧هـ.

أُنظر: رجال النجاشي: ٣٢٧، الذريعة١/٢٨٣، إيضاح المكنون ١/٣١.

**٥٧ـ كتاب الاحتجاج في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام**

لأبي جعفر الأحول، محمد بن علي بن النُعمان بن أبي طُريفة البجلي الكوفي الصيرفي، المعروف بمؤمن الطاق.

أُنظر: رجال النجاشي: ٣٢٦، الذريعة ١/٢٨٣.

**٥٨ـ كتاب احتجاج المخالفين العامّة على إمامة علي بن أبي طالب أمير المؤمنين عليه السلام العامّة**

للسيّد هاشم بن سليمان بن اسماعيل التوبلي الكتكاني البحراني، المتوفى سنة ١١٠٧هـ.

فرغ منه سنة ١١٠٥هـ.

أُنظر: رياض العلماء ٥/٣٠٣، الذريعة ١/٢٨٣.

**٥٩ـ احتجاج المخالفين على إمامة أمير المؤمنين**

للسيّد هاشم البحراني.

تقدّم بعنوان: احتجاج المخالفين العامّة على إمامة علي بن أبي طالب عليه السلام أمير المؤمنين العامّة.

**٦٠ـ الاحتجاج مع الملّا الهروي في الإمامة**

لابن أبي جمهور الأحسائي.

يأتي بعنوان: مناظرة....

**٦١ـ إحقاق الحقّ في نقض إبطال الباطل**

للقاضي نور الله ـ الشهيد ـ ابن السيد شريف الدين بن ضياء الدين نور الله بن شمس الدين محمد شاه المرعشي الحسيني التستري، الذي قتل مظلوماً في الهند في عهد جهانكير سنة ١٠١٩هـ.

ردّ في كتابه هذا على الفضل بن روزبهان في كتابه إبطال نهج الباطل الذي كتبه في الردّ على كتاب «نهج الحقّ» للعلّامة الحلّي.

طبع في:

إيران سنة ١٢٧٣هـ.

وفي مصر، مع إسقاط بعض مطالبه!

ثم طبع في مصر سنة ١٣٢٦هـ، نصفه الأول إلى البحث الرابع في تعيين الإمام، بمباشرة الشيخ حسن بن دخيل الحجامي النجفي.

ثم طبعته مكتبة آية الله المرعشي في قم طبعة جديدة صدر منها حتى الآن(١٤٠٩هـ) واحد وعشرون مجلّداً، الأربعة الاُولى منها إحقاق الحقّ، ومن المجلّد الخامس فصاعداً

ملحقات الاحقاق لآية الله العظمى السيد شهاب الدين المرعشي النجفي، حيث جمع موادّها من كتب الحديث والتاريخ والفضائل وغيرها من كتب أهل السُنّة.

**٦٢ـ إحقاق الحقّ وإزهاق الباطل**

للقاضي نور الله المرعشي التستري.

تقدّم بعنوان: إحقاق الحقّ في نقض إبطال الباطل.

**٦٣ـ أحكام الحسبة وما يختصّ بالإمام والمأموم وغيره من الأُمور**

لعبد الله بن محمد بن أبي النجم، المتوفى سنة ٦٥٦هـ.

نسخة في الجامع الكبير في صنعاء، برقم ٦٥ مجاميع، في ٨ ورقات، تاريخها سنة ٩٨٦هـ.

أُنظر: مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن: ١٧٧.

**٦٤ـ أحوال السقيفة**

فارسي.

يأتي بعنوان: الكامل البهائي في السقيفة.

**٦٥ـ أخبار الزمان في أخبار الشورى والدار**

للمسعودي، صاحب «مروج الذهب».

أُنظر: الغدير ١١٦/٩.

**٦٦ـ أخبار السلف**

وفيه الطعون على المتقدّمين على أمير المؤمنين عليه السلام.

لحُبَيش بن مبشّر.

أُنظر: رجال النجاشي: ١٤٦.

**٦٧ـ الأخبار عن الصحابة والعشرة الأخيار في النصوص على الأئمّة الأبرار.**

للشيخ الصدوق أبي جعفر محمد بن علي ابن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، المتوفى سنة ٣٨١هـ.

نسخة في مشكاة ٢٢٢٩/١١، رقم ٣٢٧٠، من ورقة ١٣٦ ب ـ ١٩٣ ب، سنة ١٠٥٣هـ.

أُنظر: تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين ـ مج ١ ج٣/٣٠٩.

وقد ذكره في الذريعة ١٧٩/٢٤ بعنوان: نصوص الأئمة.

**٦٨ـ اختلاف الناس في الإمامة**

لهشام بن الحكم الكوفي الكندي الشيباني، المتوفى سنة ١٩٩هـ.

أُنظر: إيضاح المكنون ٤٨/١، رجال النجاشي: ٤٣٣، معالم العلماء: ١٢٨، الذريعة ٣٦١/١.

* * *

**٦٩ـ كتاب الأربع مسائل في الإمامة**

لأبي محمد الفضل بن شاذان بن الخليل الأزدي النيشابوري.

أُنظر: رجال النجاشي: ٣٠٧، الذريعة ٤٠٧/١ و٣٣٢/٢، الفهرست ـ للشيخ الطوسي ـ: ١٢٤، معالم العلماء: ٩٠، كشف الحجب والأستار: ٥٠٣.

**٧٠ـ الأربعون حديثاً في الإمامة من طرق العامة.**

للشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي، المتوفى سنة ١١٢١هـ.

يأتي بعنوان: مدارج اليقين في شرح الأربعين.

**٧١ـ الأربعون حديثاً**

فارسي في فضائل أمير المؤمنين عليه السلام وإثبات إمامته.

للشيخ عماد الدين الحسن بن علي بن محمد بن علي الطبري (ق ٧هـ).

أُنظر: الذريعة ٤١٤/١، ريحانة الأدب ١٩٩/٤.

**٧٢ـ الأربعون حديثاً في الإمامة وشرحها**

فارسي.

للشيخ محمد باقر المجلسي، المتوفى سنة ١١١٠هـ.

يأتي بعنوان: سرور الشيعة.

**٧٣ـ الأربعون حديثاً وشرحها في الإمامة**

فارسي.

طبع في إيران سنة ١٢٨٤هـ.

أُنظر: الذريعة ٤١١/١.

**٧٤ـ الأربعون حديثاً ودليلاً في إمامة الأئمّة الطاهرين عليهم السلام.**

للمولى محمد طاهر بن محمد حسين الشيرازي النجفي القمي، المتوفى سنة ١٠٩٨هـ.

يأتي بعنوان: الأربعون دليلاً لإمامة أمير المؤمنين والأئمة المعصومين عليهم السلام.

**٧٥ـ الأربعون دليلاً لإمامة أمير المؤمنين والأئمّة المعصومين عليهم السلام**

للمولى محمد طاهر بن محمد حسين الشيرازي النجفي القمي، المتوفى سنة ١٠٩٨هـ.

نسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم، برقم ١٥٦٢، في ٢٨٥ ورقة، تاريخها سنة ١٠٩٥هـ.

نسخة في خزانة محمد علي الخوانساري بالنجف الأشرف.

يقوم بتحقيقه: حسين الدركاهي.

أُنظر: الذريعة ٤١٩/١ و ٤٣٤، مرآة الكتب ٢٢/٢، ريحانة الأدب ٣٦١/٣ و ٤٩٠/٤، فهرس مخطوطات مكتبة آية الله المرعشي النجفي ٣٧٠/٤، كشف الحجب والأستار: ٣٦.

**٧٦ـ الأربعين في أحوال النُصّاب والمخالفين**

للسيد مير فيض الله بن عبد القاهر الحسيني التفرشي الغروي، المتوفى سنة ١٠٢٥هـ.

طبع طهران: ١٣ ـ ١٣١٤هـ، حجرية، مع نثر اللآلي وأربعين الشهيد الأول.

أُنظر: فهرست كتابهاي جابي عربي: ٣٦، الذريعة ٤٢٤/١.

**٧٧ـ الأربعين في إمامة الأئمة الطاهرين**

للمولى محمد طاهر بن محمد حسين الشيرازي القمي النجفي، المتوفى سنة ١٠٩٨هـ.

تقدّم بعنوان: الأربعون دليلاً لإمامة أمير المؤمنين والأئمة المعصومين عليهم السلام.

**٧٨ـ ارتشاف الصافي من سلاف الشافي**

تلخيص ومختصر من كتاب: الشافي في الإمامة، للشريف المرتضى.

لبهاء الدين محمد بن محمد باقر الحسيني المختاري (ق١٢هـ).

نسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم، برقم ٤٠٤، في ٨٦ ورقة.

أُنظر: فهرسها ٥/٢، الذريعة ٤٢٣/٤.

**٧٩ـ أُرجوزة في إثبات الإمامة والوصية**

للشيخ حسن بن محمد الدمستاني، المتوفّى قبل سنة ١١٩١هـ.

توجد في مكتبة آل السيد صافي في النجف الأشرف ضمن مجموعة من أراجيز المؤلف.

أُنظر الذريعة ٤٥١/١.

**٨٠ ـ أُرجوزة في الإمامة**

للشيخ عبد الله بن معتوق القطيفي، المتوفى سنة ١٣٦٢هـ.

أُنظر: الذريعة ٣٧/٢٦.

**٨١ـ أُرجوزة في الإمامة**

للسيد محمد باقر الطباطبائي، المتوفى سنة ١٣٣١هـ.

تأتي بعنوان: الشهاب الثاقب.

**٨٢ـ أُرجوزة في الإمامة**

لميرزا محمد التنكابني.

تأتي بعنوان: لآلي الولاية.

**٨٣ـ أُرجوزة في الإمامة**

للسيد ناصر بن أحمد بن عبد الصمد الموسوي البحراني، المتوفى في البصرة سنة ١٣٣١هـ.

أُنظر: شعراء الغريّ ٢٩٩/١٢، معارف الرجال ١٨٠/٣، الذريعة ٤٦٣/١.

**٨٤ـ إرشاد أذهان**

فارسي، في إمامة أئمّة الأنام.

للشيخ محمد صادق بن محمد براوكاهي لنكراني، المتوفى سنة ١٢٨٥هـ.

طبع تبريز، سنة ١٢٨١هـ، حجرية.

أُنظر: فهرس مشار ٢٢٦/١.

**٨٥ـ إرشاد العوامّ إلى معرفة الإمام بعد سيّد الأنام.**

لمحمد باقر بن الحسن آل أسد الله.

نسخة في المكتبة المركزية لجامعة البصرة، برقم ٤٥٧، في ١٢٦ ورقة.

**٨٦ـ الاستبصار في الإمامة**

فيه وصف أقاويل الناس في ذلك من أصحاب النصّ والاختيار وحِجاج كل فريق منهم.

لأبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي البغدادي، المتوفى بمصر سنة ٣٤٦هـ.

أُنظر: مروج الذهب ١٩/١ و١٠٩/٢، ٢٧٧ و١٩٣/٣، الذريعة ١٣/٢، ريحانة الأدب ٣٠٨/٥.

**٨٧ـ الاستبصار في النصّ على الأئمة الأطهار عليهم السلام**

لأبي الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراجكي، المتوفى سنة ٤٤٩هـ.

نسخة في دار الكتب الوطنية بتونس، برقم ١٨٥٦٩، في ١٧ ورقة، وعنها مصوّرة في معهد المخطوطات العربية.

ونسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم، برقم ٣٦٩٤ مجموعة، من ٣٧ ر ـ ٤٧ ر.

ونسخة في مكتبة الشيخ هادي كاشف الغطاء في النجف الأشرف.

طبع في النجف، في المطبعة العلوية سنة ١٣٤٦هـ، ٣٨ ص.

وفي بيروت: دار الأضواء، ط٢، ٩٧ ص، أُوفسيت على طبعة النجف.

أُنظر: الذريعة ١٦/٢ و٣٤، ٣٦١، ١٧٩/٢٤، مرآة الكتب ٣٦/٢، إيضاح المكنون ٧٠/١، فهرس مخطوطات مكتبة آية الله المرعشي ٩٣/١٠، كشف الحجب والأستار: ٤٢، ريحانة الأدب ٤٠/٥.

أُنظر: الذريعة ٢/٣٦.

**٨٨ـ الاستدلال على صحّة مذهب الإمامية مما جاء في كتب غيرهم.**

للشيخ جواد بن حسن بن طالب بن عبّاس البلاغي الربعي النجفي، المتوفى سنة ١٣٥٢هـ.

أُنظر: شعراء الغريّ ٢/٤٤١.

**٨٩ـ الاستنصار في النصّ على الأئمة الأطهار.**

لأبي الفتح الكراجكي، المتوفى سنة ٤٩١هـ.

تقدّم بعنوان: الاستبصار في النصّ على الأئمة الأطهار.

**٩٠ـ الاستيفاء في الإمامة**

لاسماعيل بن علي بن إسحاق بن أبي سهل بن نوبخت، أبو سهل المتكلّم البغدادي (٢٣٧ ـ ٣١١ هـ ).

أُنظر: معالم العلماء: ٨، كشف الحجب والأستار: ٤٤، رجال النجاشي: ٣١، إيضاح المكنون ٢/٢٦٧، الذريعة ٢/٣٦.

**٩١ـ الاستيفاء في الإمامة**

لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن ابن علي الطوسي، المتوفى سنة ٤٦١هـ.

**٩٢ـ كتاب الاستقصاء في الإمامة**

لأبي العبّاس أحمد بن يحيى بن إسحاق.

أُنظر: معالم العلماء: ٢٤.

**٩٣ـ استقصاء النظر في إمامة الأئمة الاثني عشر.**

لكمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني، المتوفى سنة ٦٧٩هـ.

أُنظر: كشف الحجب والأستار: ٤٣، الذريعة ٢/٣٢، مرآة الكتب ٢/٣٨، إيضاح المكنون ١/٧٢، تاريخ البحرين المخطوط: ١٨٨.

**٩٤ـ الأسرار**

**في الإمامة.**

للشيخ عماد الدين الطبري.

يأتي بعنوان: أسرار الإمامة.

**٩٥ـ الأسرار**

**في الإمامة**

للشيخ جمال الدين الحسن بن يوسف الحلّي، المعروف بالعلّامة الحلّي، المتوفى سنة ٧٢٦هـ.

أُنظر: مرآة الكتب ٢/٣٩، الذريعة ٢/

٣٨ - ٣٩.

**٩٦ـ أسرار الأئمة**

للحافظ رجب بن محمد بن رجب البرسي الحلّي.

أُنظر: ريحانة الأدب ١١/٢.

**٩٧ـ أسرار الأئمة**

للشيخ عماد الدين الطبري.

يأتي بعنوان: أسرار الإمامة.

**٩٨ـ أسرار الإمامة**

للشيخ عماد الدين الحسن بن علي بن محمد بن الحسن الطبرسي، المعروف بالعماد الطبري أو عماد الدين الطبري.

فرغ منه سنة ٦٩٨هـ.

نسخة في المكتبة الرضوية في مشهد، برقم ٨٨٣٨، في ١٤٩ ورقة.

ونسخة في مكتبة آية الله المرعشي في قم، برقم ٣٧٥٧، في ١٧٣ ورقة، تاريخها سنة ١٢٩٤هـ.

أُنظر: الذريعة ٣٨/٢، ٤٠، ٤١/٣، ٢١٥/٢١، ريحانة الأدب ١٩٩/٤، مرآة الكتب ٣٩/٢، فهرس مكتبة آية الله المرعشي النجفي ١٤٩/١٠، فهرس الرضوية ١٢/١١ـ ١٣، تراثنا / ع ٦ ـ ١٤٠٩/٧هـ، ص ٥٦٥.

* * *

**٩٩ـ أسرار الإمامة**

للشيخ حسن بن فضل بن حسن الطبرسي، صاحب «مكارم الأخلاق».

أُنظر: ريحانة الأدب ٤٠٠/٣.

**١٠٠ـ الأسرار في إمامة الأئمة الأطهار**

للشيخ عماد الدين الطبري.

تقدّم بعنوان: أسرار الإمامة.

**١٠١ـ الأسفار ودلائل الأئمة**

لأبي محمد ثبيت بن محمد العسكري.

أُنظر: رجال النجاشي: ١١٧، الذريعة ٥٩/٢.

**١٠٢ـ الأسل في ضرب المثل.**

في الإمامة

نسخة في مكتبة المرعشي بكربلاء في ١١٩٢ صفحة.

أُنظر: مجلّة المورد (بغداد) مج ٧ ع ١، ١٩٧٨م، ص ٢٧٩.

**١٠٣ـ اسلام وخلافت**

فارسي.

لعبد الرزّاق المحدّث الحائري الأصفهاني.

طبع همدان: ١٣٣٧ ش، ١١١ ص، جيبي.

نسخة بخطّ المؤلّف في مكتبة السيد خليفة في النجف الأشرف أُنظر: الذريعة ٢٠٤/١٠.

**١٠٤ـ الإسلام والخلافة**

فارسي.

للحاج لمحمد آقا ابن الشيخ حسين توتونچي التبريزي.

تبريز: ١٣٦٦ ق، ٨٧ + ٢٣ ص، رقعي.

**١٠٥ـ كتاب الأسِنّة في قطع الألسنة**

في الإمامة والعصمة.

للسيد ميرزا هادي ابن السيد علي ابن السيد محمد البجستاني الخراساني النجفي الحائري (١٢٩٦ـ١٣٣٩هـ).

أُنظر: معارف الرجال ٢٢٣/٣.

**١٠٦ـ أسنى التحف**

في شرح قصيدة الشيخ محمد طه نجف.

في الإمامة.

للشيخ مرتضى بن عباس بن حسن بن الأكبر كاشف الغطاء (١٢٨٤ ـ ١٣٤٩هـ).

أُنظر: الذريعة ٦٩/٢.

**١٠٧ـ الأسهم الخوارق على صاحب الصواعق**

في الردّ على الصواعق المحرقة.

لبعض الأصحاب، ألّفه أوائل القرن الثالث عشر.

**١٠٨ـ الإشارة**

في الإمامة ومعتقد الإمامية.

للسيّد كمال الدين، المشهور بميرزا آقا بن محمد علي الرضوي الخوانساري الدولت آبادي النجفي، المتوفى في النجف سنة ١٣٢٨هـ.

ألّفه سنة ١٣٢٢هـ.

طبع سنة ١٣٢٥هـ.

أُنظر: الذريعة ٩٨/٢.

**١٠٩ـ أُصول الدين**

للسيد مصطفى بن حسين آل درّاج الموسوي.

وقد بسط القول فيه في مبحث الإمامة، فرغ منه سنة ١١٧٥هـ.

موجود عند الشيخ صادق الكتبي في النجف الأشرف، وهو كتاب ضخم كبير.

أُنظر: الذريعة ١٩٥/٢.

**١١٠ـ الاعتبار في إبطال الاختيار**

أي اختيار تعيين الإمام.

للشيخ أبي عبد الله الحسين بن جبير، صاحب «نخب المناقب» والراوي عن ابن

شهرآشوب بواسطة شيخه نجيب الدين السوراوي.

ينقل عنه الشيخ علي بن سيف في «كنز الفوائد» وينقل عنه الشيخ الحرّ في كتابه «إثبات الهداة».

أُنظر: الذريعة ٢/٢٢١.

**١١١ـ إعتذار الحقير عن اعتزال الأمير**

فارسي.

في علّة ترك أمير المؤمنين عليه السلام المطالبة بالخلافة بعد وفاة الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم.

لملّا محمد بن عاشور الكرمانشاهي (ق ١٣هـ).

نسخة بخطّ المؤلف في مكتبة حفيده الشيخ جعفر سلطان العلماء ابن محمد بن جعفر ابن المؤلف.

نسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم، ضمن مجموعة برقم ٢٥٧٥، من الورقة ١٨ ـ ٢٥ ر.

أُنظر: الذريعة ٢/٢٢٣، فهرس مكتبة آية الله المرعشي ٧/١٦٣ ـ ١٦٤.

**١١٢ـ إعجاز داودي**

بلغة الأُردو.

وهو في إثبات الخلافة لأمير المؤمنين عليه السلام.

للسيد سجّاد حسين البارهوي الهندي.

مطبوع.

أُنظر: الذريعة ٢/٢٣١.

**١١٣ـ الأعراض والنكت في الإمامة.**

للشيخ أبي الجيش مظفّر بن محمد البلخي، المتوفى سنة ٣٦٧هـ.

يأتي بعنوان: كتاب النكت والأغراض (الأعراض).

**١١٤ـ إعلام المُوالي بكلام سادته الأعلام المَوالي**

رسالة يستدلّ فيها على أحقّية إمامة علي ابن أبي طالب عليه السلام.

لأحمد بن صالح بن محمد بن أبي علي بن أبي الرجال اليمني (١٠٢٩ ـ ١٠٩٢هـ).

نسخة في المتحف البريطاني، مجموع or 3852. ، من ورقة ٣٦ ـ ٥٩.

ونسختان أُخريان في الجامع الكبير في صنعاء، ٤٩ مجاميع و ١١٦ مجاميع غربية.

أُنظر: مصادر التراث اليمني في المتحف البريطاني: ٢٨٢.

* * *

**١١٥ـ الأعمى في الميزان والقسطاس المستقيم في ولاية أمير المؤمنين**

للسيد محمد علي بن محمد باقر الموسوي الكاظمي.

طبع بغداد: ١٣٧٥هـ، ١٤٨ ص، جيبي.

**١١٦ـ الإغاثة**

في الإمامة.

للشيخ محمد علي بن أبي طالب الزاهدي، الشهير بالشيخ علي الحزين، المتوفى سنة ١١٨١هـ.

أُنظر: الذريعة ٢/٢٤٩.

**١١٧ـ الإفصاح**

في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

للشيخ المفيد، أبي عبد الله محمد بن محمد ابن النعمان التلعكبري البغدادي، المتوفّى سنة ٤١٣هـ.

نسخة في المكتبة الرضوية، برقم ٧٤٤٣، في ٥١ ورقة، تاريخها سنة ١٣٥٠هـ.

نسخة في مجلس شوراي ملي في طهران، برقم ١٠٥٤٧.

نسخة في مكتبة الإمام الحكيم في النجف الأشرف.

ونسخة في مكتبة الشيخ عبد الحسين الطهراني.

ونسخة في مكتبة الشيخ محمد الطهراني.

ونسخة في مكتبة السيد أبو القاسم الموسوي الأصفهاني النجفي.

ونسخة في مكتبة السيد أبو الحسن الأصفهاني.

ونسخة في مكتبة الشيخ علي بن محمد رضا كاشف الغطاء.

ونسخة في مكتبة الشيخ محمد السماوي.

وطُبع في:

النجف الأشرف، المكتبة الحيدرية ١٣٦٨هـ، ١٣٦ ص، رقعي.

النجف الأشرف، ١٣٦٩هـ، ط ٢، ١٣٦ ص، رقعي.

قم، مكتبة المفيد، بضمن كتاب: عدّة رسائل للشيخ المفيد، ص ١ ـ ١٦٣ (أُوفسيت).

أُنظر: مرآة الكتب ٢/٥٨، الذريعة ٢/٢٥٨ ـ ٢٥٩، أعيان الشيعة ٩/٤٢٣، رجال النجاشي: ٣٩٩، فهرس الرضوية ١١/٣٢ ـ ٣٣، فهرست الطوسي: ١٥٨، معجم رجال الحديث ١٧/٢٠٢، الأعلام للزركلي ٧/٢١، معجم المؤلفين ١١/٣٠٦، مجلّة تراثنا/قم/ع١٣/١٤٠٨هـ/ص ٩٤، فهرس مكتبة الإمام الحكيم في النجف ١/٦٦،

كشف الحجب والأستار: ٥٤، خاتمة شعراء الغريّ ١٢/٥١٤.

**١١٨ـ كتاب الاقتصاد في إيضاح الاعتقاد**

في الإمامة.

للسيد حسين بن حسن بن محمد الحسيني الموسوي العاملي الكركي ثم الأردبيلي، المتوفّى بأردبيل سنة ١٠٠١هـ.

أُنظر: مرآة الكتب ٢/٥٩، الذريعة ٢/٢٦٧، رياض العلماء ٢/٦٦.

**١١٩ـ أقسام المولى وبيان معانيه والمراد منه في قول الرسول صلّى الله عليه وآله «من كنت مولاه فعليّ مولاه».**

للشيخ المفيد، أبي عبد الله محمد بن محمد ابن النعمان التلعكبري البغدادي، المتوفى سنة ٤١٣هـ. ثلاث نسخ في مكتبة آية الله المرعشي في قم، بضمن المجموعة ٧٨، من الورقة ١٤٧ پ ـ ١٥٢ ر، والمجموعة ٢٤٣ من ١٣٩ پ ـ ١٤٤ پ، والمجموعة ٢٥٥ من ٩٩ پ ـ ١١٠ پ.

ونسختان في مجلس شوراي ملي في طهران، ٨/٢١ ص ٢٩٦ ـ ٣٠٣، ومجموعة ص٢٩٦ ـ ٣٠٣.

وطبع في:

النجف الأشرف، دار الكتب التجارية، مع المسائل الجارودية، ورسالة في النص على أمير المؤمنين بالخلافة، والثقلان، من ص ٢٠ ـ ٢٨.

قم، مكتبة المفيد، بضمن: عدّة رسائل للشيخ المفيد، ص ١٨٦ ـ ١٩٣.

أُنظر: فهرس مخطوطات مكتبة آية الله المرعشي ١/٩٣ و ٢٦٩ و٢٨٥، فهرس مكتبة مجلس شوراي ملّي ٧/١٧ و ٢٧٢، ريحانة الأدب ٥/٣٦٣، رجال النجاشي: ٤٠١، أعيان الشيعة ٩/٤٢٣، معجم رجال الحديث ١٧/٢٠٤، مجلة تراثنا/ع ١٣/١٤٠٨هـ/ص ٩٦، الذريعة ٢/٢٧٢ و٢٠/٣٩٦ و٢٣/٢٧٨.

**١٢٠ـ إكسير أعظم**

في إثبات ولاية وخلافة وفضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

فارسي.

لمحمود ميرشكرائي تفرشي.

طبع طهران: كنجينه، ١٣٥٩ش، ج١.

**١٢١ـ إكمال المنّة في نقض منهاج السُنّة**

للشيخ سراج الدين حسن بن عيسى اليماني اللكهنوي، الشهير بالشيخ فداحسين.

و «منهاج السُنّة» ردّ من أحمد بن تيميّة على «منهاج الكرامة» لآية الله العلّامة الحلّي.

أُنظر: الذريعة ٢/٢٨٣.

* * *

**١٢٢ـ إلتهاب نيران الأحزان ومثير اكتئاب الأشجان**

في وفاة الرسول الأعظم صلّى الله عليه وآله ووصيّته بأهل بيته عليهم السلام والاختلاف بعد وفاته.

نسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم، مجموعة رقم ٣٠٥٧، في ٩٣ ورقة؛ ومجموعة ٣٦٥٢ من ١ پ ـ ٥٦ پ.

أُنظر: فهرسها ٢٧٧/٨، ٤٨/١٠.

**١٢٣ـ إلزام النواصب بإمامة علي بن أبي طالب**

قال الكنتوري في كشف الحجب: عدّه الشيخ الحرّ العاملي في «أمل الآمل» من الكتب المجهولة المؤلف، وبعض الناس ينسبه إلى السيّد ابن طاووس، فيما نسبه الشيخ سلمان الماحوزي للشيخ مفلح بن حسن الصيمري.

نسخة في مكتبة فحول، في قزوين، بضمن مجموعة.

نسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم، مجموعة ١٢٧٣، من ١٦٥ ب ـ ٢٠٠ و٣٦٢٤ في ١٤٥ورقة سنة ٩٥٩هـ؛ ومجموعة ٦٢٥١، من ١١٧ ب ـ ١٤٧ ر.

طبع في إيران سنة ١٣٠٣هـ.

أُنظر: تراثنا/٢/١٤٠٦هـ/ص ٨٣، مرآة الكتب ٦٢/٢، الذريعة ٣٧٩/٢، فهرس مخطوطات مكتبة آية‌الله‌المرعشي ٧٤/٤ ـ ٧٥ و ٢٣/١٠ و ٢٣٥/١٦، كشف الحجب والأستار: ٥٨، خاتمة شعراء الغريّ ٥١٤/٢.

**١٢٤ـ كتاب الألفين الفارق بين الصدق والمين**

للعلّامة الحلّي.

يأتي بعنوان: كتاب الألفين في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.

**١٢٥ـ كتاب الألفين في إمامة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام.**

للعلّامة الحلّي، الشيخ جمال الدين الحسن ابن‌يوسف بن المطهّر (٦٤٨ ـ ٧٢٦هـ).

طُبع في: طهران سنة ١٢٩٦هـ، ١٨٥ ص، حجرية.

إيران سنة ١٢٩٨هـ، حجرية، الصفحات بدون ترقيم.

تبريز سنة ١٢٩٨هـ، حجرية، مع كشف اليقين في فضال أمير المؤمنين ٢٨٢ + ١٠٢ ص.

طهران سنة ١٣٦٠هـ، ١٤٩ ص، رقعي.

النجف الأشرف: المطبعة الحيدرية سنة ١٣٧٢هـ في ٤٠٦ ص، تقديم: الشيخ محمد

حسين المظفّر.

وطُبع أخيراً في: قم: دار الهجرة، ١٩٨٥م، ٤٥٢ ص، القطع الكبير.

بيروت، مؤسّسة الأعلمي.

قم، دار الهجرة، ١٤٠٩هـ (أُوفسيت على طبعه بيروت).

**١٢٦ـ الألقاب المتداولة في تنزيه أبي البشر**

في إثبات الأئمّة عليهم السلام.

للسيّد نثار حسن بن نياز علي الموسوي العظيم آبادي.

طبع حيدر آباد الدكن.

أُنظر فهرست مشار ـ العربي ـ: ٨٥.

**١٢٧ـ الله الله**

بلغة الأُردو.

للسيّد ظفر مهدي بن وارث حسين الجايسي.

في الردّ على العامة.

طبع بالهند.

أُنظر: الذريعة ٢/٣٠٠.

**١٢٨ـ الإلهام في علم الإمام**

للشيخ محمد علي الحائري الهمداني السنقري.

فرغ منه سنة ١٣٥٧هـ.

طبع النجف: المطبعة العلمية، ١٣٧٠هـ، ٨٧ ص، القطع المتوسّط.

**١٢٩ـ الإمام**

لأبي الجيش مظفّر بن محمد بن أحمد البلخي الورّاق، المتكلّم المشهور، المتوفّى سنة ٣٦٧هـ، وهو من مشايخ المفيد.

أُنظر: الذريعة ٢٦/٥٥.

**١٣٠ـ الإمام**

لمحمد بن جرير الطبري.

روى فيه عن أبي المفضّل محمد بن عبدالله، عن محمد بن هارون بن حميد.

أُنظر: الذريعة ٢٦/٥٥.

**١٣١ـ إمام در عينيت جامعه**

فارسي.

لمحمد رضا حكيمي.

طبع طهران، دفتر نشر فرهنك إسلامي، ١٣٦٥ ش، الطبعة ٥، ١٦٠ ص، رقعي.

**١٣٢ـ إمام شناسي**

فارسي.

للسيّد محمد حسين الحسيني طهراني.

طهران: حكمت، ١٣٦٣ ش = ١٩٨٤م، مج ٢، ٢٧٥ ص، مج ٣، ٢٢٤ ص، وزيري.

طهران: حكمت، ١٣٦٤ ش = ١٩٨٥م، مج ١، ٢٨٢ ص، مج ٤، ٢٤٠ ص وزيري.

طهران: حكمت، ١٣٦٥ ش، مج ٢، ٢٧٦ ص، مج ٤، ٢٤٠ ص، مج ٥، ٢٧٢ص، وزيري.

طهران: حكمت، ١٣٦٦ ش = ١٩٨٧م، مج ٦، ٢٣٢ ص، مج ٧، ٩ ص، وزيري.

طهران: حكمت، الطبعة ٣١، ١٣٦٧ ش، مج ٤، ٢٤٠ ص، وزيري.

**١٣٣ـ إمام شناسي**

فارسي.

لمدرس غروي.

طبع مشهد: ١٣٤٩ ش، ٢١٦ ص.

**١٣٤ـ إمام علي مرتضى وخلافت أبو بكر، عمر، عثمان**

فارسي.

لحسين رفيع بور.

طهران: ١٣٣٧ ش، ٢٢٩ ص، رقعي.

**١٣٥ـ كتاب الإمام والمأموم المحقّين (والمحقّين)**

لأبي بكر محمد بن زكريّا الرازي.

أُنظر: الفهرست ـ للنديم ـ ٣٥٩.

* * *

**١٣٦ـ إمامت**

فارسي.

في إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.

نسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم، رقم ٥٥٤٦، في ١٥٤ ورقة، سنة ١٣٤٣هـ.

أُنظر: فهرسها ١٤/٣٠٨ ـ ٣٠٩.

**١٣٧ـ إمامت**

فارسي.

في إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.

نسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم، مجموعة ٣٠٠٨، من ٢٢١ ر ـ ٢٣١ ر.

أُنظر: فهرسها ٨/١٨٩ ـ ١٩٠

**١٣٨ـ إمامت**

فارسي.

مفصّل في إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام.

نسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم، مجموعة رقم ٥٥٤٣، في ٢٨٧ ورقة.

أُنظر: فهرسها ١٤/٣٠٦ ـ ٣٠٧.

**١٣٩ـ إمامت**

فارسي.

لحسين بن خواجة شرف الدين عبد الحقّ

الأردبيلي، المعروف بـ: إلهي، والملقّب بكمال الدين.

أُنظر: ريحانة الأدب ١/١٦٨.

**١٤٠ـ إمامت**

فارسي.

للسيّد الشهيد عبد الحسين دستغيب الشيرازي.

تقديم وتنظيم وتصحيح: محمد هاشم دستغيب.

طبع طهران: محراب وسعادت، ١٣٦١ ش، ٨٨ ص .

**١٤١ـ إمامت**

فارسي.

في إثبات إمامة وأفضلية أمير المؤمنين عليه السلام.

لأبي الفضل محمد بن المكارم العلوي الحسيني.

فرغ منه سنة ٦٤٩هـ.

نسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم، مجموعة ٣٠٠٨، من ٢٣٠ پ ـ ٢٣٤ ر.

أُنظر: فهرسها ٨/١٩٠.

**١٤٢ـ إمامت**

فارسي.

لميرزا هادي بن شيخ أبو تراب نوري.

طهران، ١٣٥٣هـ، ١٥٩ ص، رقعي.

**١٤٣ـ إمامت**

فارسي.

ليوحنّا الاسرائيلي المصري.

يأتي بعنوان: منهاج المنهاج.

**١٤٤ـ إمامت أز ديدكاه تشيّع.**

بضميمه: تمدّن در عصر مهدي عليه السلام.

فارسي.

لمحمد حسين المظفّر.

ترجمة: حبيب الله رهبر. طهران، عبد الرحيم علمي، ١٩٧٦م، ٢٥٠ ص.

**١٤٥ـ إمامت أز ديدكاه نهج البلاغة**

فارسي.

لعبّاس علي عميد زنجاني.

طهران: بنياد نهج البلاغة، ١٣٥٩ ش، ٢٧ ص.

(دايرة انتشارات كنكره هزاره نهج البلاغة ش، ١٢٠).

**١٤٦ـ إمامت در أدعيه وزيارت**

فارسي.

لمظاهري.

طهران: نشر لا إله إلاّ الله، ١٣٦٢، ٢١ ص.

**١٤٧ـ إمامت در تشيّع.**

فارسي.

سازمان بهزيستي كشور، دفتر آموزش وبژوهش .

طبع طهران: سازمان بهزيستي كشور، دفتر آموزش وبژوهش، ١٣٦٠ش، ١٥ ص.

**١٤٨ـ إمامت روشي در تدريس .**

فارسي.

لمحمد علي أسدي.

بإشراف: إبراهيم الأميني.

قم: مكتب النشر الاسلامي، ١٤٠٤هـ، ٨٠ ص، القطع الكبير.

**١٤٩ـ إمامت وخلافت در نهج البلاغة.**

فارسي.

لمحمد تقي شريعتي مزيناني.

طبع طهران، بعثت، ١٣٥٧، ٢١ ص .

**١٥٠ـ إمامت ورهبري**

فارسي.

للشهيد الشيخ مرتضى المطهري.

قم: صدرا، ١٣٦٤ ش /١٩٨٥م، ط ٢، ٢٥٦ ص،القطع المتوسّط.

قم: صدرا، ط ٦، ١٣٦٧ش، ٢٦٤ ص، القطع المتوسّط.

قم: صدرا، ط ٧، ١٣٦٧ش، ٢٦٤ ص، القطع المتوسّط.

**١٥١ـ إمامت وولايت أز نظر إمام رضا عليه السلام**

فارسي.

طهران، مكتبة مدرسة جهل ستون مسجد جامع طهران، ١٣٥١ش، ٢٢ ص، جيبي.

**١٥٢ـ الإمامة**

فارسي.

المؤلف غير معروف.

كتاب كبير يستدلّ المؤلف فيه بالآيات والأحاديث والأدلّة العقلية والكلامية، وهو مرتّب على مقدّمة في معنى الإمامة، وباب في اختصاصها بأمير المؤمنين عليه السلام، وخاتمة في نكات متفرقّة، تمّ تأليفه سنة ١٠٥٨هـ.

نسخة في مكتبة إمام جمعة زنجان.

أُنظر: دليل المخطوطات ٩٣/١.

**١٥٣ـ الإمامة**

فارسي.

نظمًا بالفارسية.

لميرزا إبراهيم بن محمد باقر الجوهري.

أُنظر: الذريعة ٢٦/٥٥.

**١٥٤ـ الإمامة**

لأبي جعفر السكّاك، المتوفّى سنة ١٧٩هـ.

يأتي بعنوان: كتاب في الإمامة.

**١٥٥ـ الإمامة**

للسيّد أبي الحسن بن إبراهيم النقوي اللكهنوي (١٢٩٨ ـ ١٣٥٥ هـ).

أُنظر: الذريعة ٢/٣٢٠.

**١٥٦ـ كتاب الإمامة**

لأبي الشدّاخ.

يأتي بعنوان: كتاب أبي الشدّاخ في الإمامة.

**١٥٧ـ كتاب الإمامة**

لأبي القاسم الحديثي.

أُنظر: الفهرست ـ للنديم ـ: ٢٩٥.

**١٥٨ـ الإمامة**

أو: كتاب في الإمامة.

لأبي جعفر أحمد بن الحسين بن عمر بن يزيد الصقيل الكوفي، من أصحاب الصادق عليه السلام والكاظم عليه السلام، وجدّه عمر ابن يزيد كان بيّاع السابري كما حكاه النجاشي عن أحمد بن الحسين بن الغضائري.

أُنظر: رجال النجاشي: ٨٣، الذريعة ٢/٣٢٠.

**١٥٩ـ كتاب الإمامة**

لأبي الحسين أحمد بن يحيى الروندي.

أُنظر: الفهرست ـ للنديم ـ: ٢١٧، معالم العلماء: ١٤٤.

**١٦٠ـ كتاب الإمامة**

لأحمد بن يحيى المرتضى، المتوفى سنة ٨٤٠هـ.

نسخة في مكتبة الجامع الكبير في صنعاء، برقم ٥٨٧، في ١٥٩ ـ ٢٥٤ ورقة، تاريخها نحو سنة ١٠٠٣هـ.

**١٦١ـ الإمامة**

بلغة الأُردو.

لأحمد سلطان، الملقّب بخاور ابن ميرزا محمد مظفّر الكوركاني الهندي.

طُبع في حياة المؤلف.

أُنظر: الذريعة ٢/٣٢١.

**١٦٢ـ كتاب الإمامة**

للإسكافي.

أُنظر معالم العلماء: ١٤٤.

لعلّ هذا الكتاب هو: كتاب المعيار والموازنة في الإمامة، لأبي القاسم الاسكافي، الذي سيأتي ذكره في حرف الميم، والذي ذكره النديم في الفهرست، ص ٢١٣.

**١٦٣ـ كتاب الإمامة**

لأبي محمد إسماعيل بن محمد بن إسماعيل ابن هلال المخزومي، الملقّب بقنبرة.

أُنظر: فهرست الشيخ الطوسي: ١٢، رجال النجاشي: ٣١، الذريعة ٢/٣٢١، كشف الحجب والأستار: ٤٢٥.

**١٦٤ـ الإمامة**

للّا إسماعيل بن محمد حسين بن محمد رضا ابن علاء الدين محمد المازندراني الخاجوئي الأصفهاني، المتوفى سنة ١١٧٣هـ.

أُنظر: ريحانة الأدب ٢/١٠٥، الذريعة ٢/٣٢١.

**١٦٥ـ الإمامة**

للمنصور بالله، إسماعيل بن محمد بن مهدي العبيدلي الفاطمي الإسماعيلي.

المتوفى سنة ٣٤١هـ.

هو والد المعزّ بالله معد، الذي بعث خادمه جوهر إلى مصر واستولى عليها، قال القاضي نعمان ـ المتوفّى سنة ٣٦٧ ـ في كتابه دعائم الإسلام، في باب التوقيف على الأئمة من آل محمد عليهم السلام، وأنّها ليست باختيار الأُمّة: «وقد أفرد المنصور بالله في الإمامة كتاباً جامعاً أكمل معانيه وأشبع وبالغ في الحجّة فيه».

أُنظر: الذريعة ٢/٣٢١.

**١٦٦ـ الإمامة**

قال في الذريعة: لبعض قدماء الأصحاب ينقل عنه السيّد رضي الدين علي بن طاووس في كتاب «اليقين» عدّة أخبار وقال: «إنّ تاريخ كتابة النسخة سنة ٢٢٩، ويظهر من أسانيد ما نقل عنه كتاب «اليقين» أنّه يروي مؤلفه بعنوان حدّثنا عن عبد الله بن جبلة الواقفي ـ المتوفّى سنة ٢١٩ ـ وعن مخدر بن هشام وعن عبّاد بن يعقوب الراوجني ـ المتوفّى سنة ٢٥٠ ـ قال: وكلاهما عن السري بن عبد الله السلمي، ويروي عن كليب بن عبد الملك المسعودي، من أصحاب الصادق عليه السلام، ويروي عن الحسن بن الحسين العرقي، عن يحيى بن العلاء عن معروف بن خربوز، ويأتي احتمال أنّه لمحمد بن الحسين بن أبي الخطّاب».

أُنظر: الذريعة ٢/٣٢٢.

* * *

**١٦٧ـ الإمامة**

فارسي.

لبعض المتأخّرين.

قال في الذريعة: «ذكر فيه أنّ ولادة الحسين عليه السلام في الخامس والعشرين من شعبان، ولعلّه غلط النسخة التي موجودة في مكتبة السيّد عبد الحسين الحجّة الطباطبائي بكربلاء».

أُنظر: الذريعة ٣٢٣/٢.

**١٦٨ـ الإمامة**

للمولى جلال الدين محمد بن أسعد الدواني.

يأتي بعنوان: نور الهداية.

**١٦٩ـ الإمامة**

فارسي.

لجمال الدين بن حسين الخوانساري، المتوفى سنة ١١٢٥هـ.

أُنظر: الذريعة ٣٢٤/٢.

**١٧٠ـ كتاب الإمامة**

لأبي القاسم الحارث بن علي الخراساني الورّاق.

أُنظر: الفهرست ـ للنديم ـ: ٢١٩.

**١٧١ـ الإمامة**

فارسي.

للشيخ حبيب الله بن محمد علي الرشتي النجفي، المتوفى سنة ١٣١٢هـ.

أقام عليها براهين خاصّة به لم يسبقه أحد في الاستدلال بها.

موجود في مكتبة محمد علي الخوانساري في النجف الأشرف.

أُنظر: ريحانة الأدب ٣٠٨/٢، الذريعة ٣٢٤/٢.

**١٧٢ـ كتاب الإمامة**

لأبي محمد الحسن بن موسى النوبختي، ابن أُخت أبي سهل النوبختي.

قال النديم: «كتاب الإمامة ولم يتمّه».

أُنظر: الفهرست ـ للنديم ـ: ٢٢٦.

**١٧٣ـ الإمامة**

لأبي محمد الحسن بن موسى النوبختي.

يأتي بعنوان: الجامع في الإمامة.

**١٧٤ـ الإمامة**

لأبي عبد الله الحسين بن عبيد الله بن سهل السعدي القمّي.

أُنظر: ريحانة الأدب ٣٢/٣، رجال

النجاشي: ٤٢، الذريعة ٢/٣٢٤.

**١٧٥ـ الإمامة**

للحسين بن القاسم بن علي بن عبد الله العياني المهدي لدين الله (٣٨٤ ـ ٤٠٤هـ).

نسخة في برلين، رقم ١٠٢٧٥، من ١٦ ـ ٢٠، سنة ١٠٥٤هـ.

ومصوّرة ضمن مجموع في معهد المخطوطات العربية في الكويت، من مجموعة القاضي إسماعيل الأكوع في اليمن.

أُنظر: سزكين /مج ١ ج٣/٣٤٨، نشرة أخبار التراث العربي/ع ٢/٧ و٨/١٩٨٢م/ص ٥.

**١٧٦ـ الإمامة**

للسيّد حيدر بن علي العبيدلي الحسيني الآملي العلوي.

أُنظر: ريحانة الأدب ٣/٤٧٥ و ٤/١٠٤، الذريعة ٢/٣٢٥ و ٣٤٤، كشف الحجب والأستار: ٦٠ حيث سمّاه: الأمانة في بيان الإمامة.

**١٧٧ـ الإمامة**

لحيدر علي بن محمد بن الحسن الشيرواني.

كانت نسخة منه في خزانة كتب العلّامة النوري.

أُنظر: الذريعة ٢/٣٢٥.

**١٧٨ـ الإمامة**

للمولى خداوردي بن القاسم الأفشار.

قال المولى محمد الأردبيلي في جامع الروايات: «إنّه أثبت فيه الإمامة بالدلائل العقلية والنقلية من الكتاب والسُنّة، في غاية التهذيب».

أُنظر: الذريعة٢/٣٢٥.

**١٧٩ـ الإمامة**

لأبي الأحوص داود بن أسد بن أعفر المصري.

قال النجاشي: «فيه مجرّد الدلائل والبراهين».

أُنظر: الذريعة ٢/٣٢٦، رجال النجاشي: ١٥٧.

**١٨٠ـ الإمامة**

ترجمة فارسية لكتاب «الإمامة» للدشتكي مع بعض زيادات وإضافات عليه، والمترجم هو السيّد هاشم بن حسين بن محمد رضا بن محمد علي الحسيني ( ـ ١٢٦٢هـ).

ونسخة الترجمة عند آية الله السيد شهاب الدين المرعشي النجفي بقم، والنسخة بخطّ تلميذ المترجم المولى نجف قلي بن عبد الرحيم

الشيرازي، فرغ من كتابتها سنة ١٢٥٨هـ، والكتاب مرتّب على اثني عشر باباً، وفيه بيان أسماء المعصومين مكتوبة في التوراة والانجيل.

أُنظر: الذريعة ٢٦/٥٥.

**١٨١ـ الإمامة**

للشيخ زين الدين أبي محمد علي بن محمد ابن علي بن محمد بن يونس العاملي البياضي النباطي، صاحب «الصراط المستقيم» المتوفّى سنة ٨٧٧هـ.

ذكر في «أمل الآمل» بعنوان: رسالة في الإمامة.

أُنظر: أمل الآمل ١/١٣٥، الذريعة ٢/٣٣٠.

**١٨٢ـ كتاب الإمامة**

لسعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي، أبو القاسم، المتوفّى سنة ٢٩٩ أو ٣٠١هـ.

أُنظر: رجال النجاشي: ١٧٨، ريحانة الأدب ١/١٣٠، الذريعة ٢/٣٢٦.

**١٨٣ـ الإمامة**

للمولى سلطان محمد القايني المعروف بسلطان العلماء (ق ١٢هـ).

ترجمه الشيخ عبد النبي القزويني في تتميم الأمل، وذكر من تصانيفه كتاب الإمامة، في سبعين ألف بيت.

أُنظر: ريحانة الأدب ٣/٦٠، تتميم أمل الآمل: ١٧٦، الذريعة ٢/٣٢٦.

**١٨٤ـ الإمامة**

للشيخ أبي الحسن سليمان بن عبد الله بن علي بن الحسين الماحوزي (١٠٧٠ ـ ١١٢١هـ).

نسخة في المكتبة الحسينية في النجف الأشرف، وهو غير كتابه: الأربعون حديثاً في الإمامة.

أُنظر: الذريعة ٢/٣٢٧، فهرست آل بابويه وعلماء البحرين: ١٧ و٧٨.

**١٨٥ـ الإمامة**

للسيّد شرف الدين علي بن غياث الدين منصور بن محمد الحسيني الشيرازي، المتوفى سنة ٩٤٨هـ.

أُنظر: الذريعة ٢١/٣٣٠ .

**١٨٦ـ الإمامة والردّ على المخالفين فيها فارسي.**

لشهاب الدين عبد الله بن محمود بن سعيد التستري الخراساني، المتوفى سنة ٩٩٧هـ.

أُنظر: الذريعة ٢/٣٢٩.

**١٨٧ـ كتاب الإمامة**

يذكر فيه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وتثبيت إمامة من تقدّمه.

لأبي القاسم الصاحب إسماعيل بن عبّاد الطالقاني، المتوفى سنة ٣٨٥هـ.

أُنظر: فهرست ـ النديم ـ: ١٥٠، الذريعة ٣٢١/٢ و ٣٦٠/٤، كشف الظنون ١٣٩٨/٣، الغدير ٤٥/٤، كشف الحجب والأستار: ٤٢٥.

**١٨٨ـ الإمامة**

للمولى صدر الدين محمد بن إبراهيم بن يحيى الشيرازي، المتوفى سنة ١٠٥٠هـ.

أُنظر: الذريعة ٣٣٣/٢.

**١٨٩ـ كتاب الإمامة**

لأبي عمرو ضرار بن عمرو.

أُنظر: الفهرست ـ للنديم ـ: ٢١٥.

**١٩٠ـ كتاب الإمامة**

لأبي طالب عبيد اللهبن أحمد بن أبي زيد ابن يعقوب الأنباري.

أُنظر: الفهرست ـ للنديم ـ: ٢٤٧، معالم العلماء: ٧٥، فهرست الشيخ الطوسي: ١٠٣.

* * *

**١٩١ـ كتاب الإمامة**

لعبد الله بن جعفر بن الحسين بن مالك بن جامع الحِميَريّ.

أبو العبّاس القمي.

أُنظر: رجال النجاشي: ٢١٩، معالم العلماء: ٧٣، الذريعة ٣٢٨/٢، كشف الحجب والأستار: ٤٢٦.

**١٩٢ـ الإمامة.**

لأبي محمد عبد الله بن مسكان.

يأتي بعنوان: كتاب في الإمامة.

**١٩٣ـ الإمامة**

لعبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيالكوتي، المتوفى سنة ١٠٦٧هـ أو ١٠٦٨هـ أو ١٠٦٩هـ.

أُنظر: الذريعة ٨٤/١ و٣٢٨/٢، ريحانة الأدب ١٠٥/٣.

**١٩٤ـ الإمامة**

لعبد الرحمن بن محمد الجعفري، من متكلّمي الشيعة وشيوخهم.

أُنظر: الذريعة ٣٢٨/٢.

* * *

**١٩٥ـ الإمامة**

للشيخ عبد النبي بن سعد الدين الجزائري الغروي، المتوفى سنة ١٠٢١هـ.

نسخة في مكتبة السيّد محمد الطباطبائي اليزدي بأصفهان.

نسخة في المكتبة الرضوية بمشهد، برقم ٧٤٤٥، في ١٩٠ ورقة.

أُنظر: الذريعة ٣٢٩/٢ و١١١/١١، ريحانة الأدب ٣٥٩/٣، فهرس الرضوية ٣٧/١١.

**١٩٦ـ الإمامة**

فارسي.

لعلاء الدين عبد الخالق، المعروف بقاضي زادة الكرهرودي.

يأتي بعنوان: التحفة الشاهيّة.

**١٩٧ـ الإمامة**

لأبي الحسن ممتاز العلماء، السيّد علي بن إبراهيم بن محمد تقي الموسوي النقوي اللكهنوي (ق ١٤هـ).

أُنظر: ريحانة الأدب ٦/٦.

**١٩٨ـ كتاب الإمامة**

لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن شعيب ابن ميثم بن يحيى التمّار، مولى بني أسد، كوفي.

أُنظر: رجال النجاشي: ٢٥١، إيضاح المكنون ٢٧٢/٢، الذريعة ٣٣٠/٢.

**١٩٩ـ الإمامة**

لأبي الحسن علي بن الحسن بن فضّال بن عمر بن أيمن، الفطحي، الثقة.

ذكر صاحب الذريعة أنّ النجاشي ذكر هذا الكتاب، لكنّ النجاشي ذكر له كتاباً آخر بعنوان: كتاب إثبات إمامة عبد الله، ولم يرد ذكر هذا الكتاب في كتاب النجاشي.

أُنظر: رجال النجاشي: ٢٥٧ ـ ٢٥٩، الذريعة ٣٣٠/٢.

**٢٠٠ـ الإمامة**

لأبي الحسن علي بن الحسن بن محمد الطائي الجَرمي، المعروف بالطاطري.

أُنظر: رجال النجاشي: ٢٥٥، الذريعة ٣٣٠/٢، الفهرست ـ للنديم ـ: ٢٢٦.

**٢٠١ـ الإمامة**

لأبي الحسين الناشئ، علي بن عبد الله بن وصيف.

يأتي بعنوان: كتاب في الإمامة.

* * *

**٢٠٢ـ الإمامة**

للشيخ علي بن عبد الله بن علي المهزي البحراني، المتوفّى سنة ١٣١٩هـ.

يأتي بعنوان: منار الهدى.

**٢٠٣ـ الإمامة**

للشيخ عمران بن أحمد دعيبل الخفاجي النجفي (١٢٤٧ ـ ١٣٢٨هـ).

وهو في النصوص على إمامة أمير المؤمنين وسائر الأئمة (عليهم السلام) والأدلّة والبراهين العقلية أيضاً، بوجد عند ولده الشيخ موسى بن عمران.

أُنظر: الذريعة ٣٣١/٢.

**٢٠٤ـ الإمامة**

لعيسى بن روضة، التابعي، مولى بني هاشم، وحاجب (صاحب) المنصور، هو أول من صنّف في الكلام.

قال النجاشي: «كان متكلّماً جيّد الكلام، وحكى كتابه عمن رآه».

أُنظر: رجال النجاشي: ٢٩٤، كشف الحجب والأستار: ٤٢٥، الذريعة ٣٣١/٢.

**٢٠٥ـ الإمامة**

لأبي محمد الفضل بن شاذان بن الخليل النيسابوري، المتوفّى سنة ٢٦٠هـ.

تقدّم بعنوان: كتاب الأربع مسائل في الإمامة.

**٢٠٦ـ الإمامة**

لأبي محمد القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الحسني العلوي الرسّي، صاحب صعدة (١٦٩ـ ٢٤٦هـ).

نسخة في مكتبة برلين ٦/٤٨٧٦، من ٥٤ـ ٥٨، سنة ٥٤٤هـ.

أُنظر: تاريخ التراث العربي لفؤاد سزكين مج ١ ح ٣٣٠/٣، الفهرست للنديم: ٢٤٤، قال في الذريعة ٣٣٢/٢ باتّحاد هذا الكتاب مع كتاب المصنّف الآتي بعنوان: تثبيت الإمامة، لكن يبدو عدم اتّحادهما كما صرّح بذلك فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي»

**٢٠٧ـ كتاب الإمامة**

للكرجي.

أُنظر: معالم العلماء: ١٤٥.

**٢٠٨ـ الإمامة**

بالتركية.

للمولى كمال الدين الحسين بن خواجة شرف الدين عبد الحق الأردبيلي الالهي.

أُنظر: الذريعة ٣٢٤/٢.

**٢٠٩ـ الإمامة**

فارسي.

لكمال الدين الحسين بن خواجة شرف الدين عبد الحق الأردبيلي الالهي، المتوفّى سنة ٩٥٠هـ.

أُنظر: الذريعة ٢/٣٢٤.

**٢١٠ـ الإمامة**

للشيخ كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني، المتوفّى سنة ٦٧٩هـ.

ذكر في «كشف الحجب» بعنوان: رسالة في الإمامة.

أُنظر: كشف الحجب والأستار: ٢٣٨، الذريعة ٢/٣٣٨.

**٢١١ـ الإمامة**

فارسي.

للسيّد محسن بن محمد تقي الكوهكمري النجفي.

مرتّب على مقامات ثمانية.

موجود بخطّ الشيخ شير محمد الهداني، تاريخ كتابته سنة ١٣٣٨هـ.

أُنظر: الذريعة ٢/٣٣٣.

* * *

**٢١٢ـ كتاب الإمامة**

لأبي أحمد محمد بن أبي عمير، المتوفّى سنة ٢١٧هـ.

أُنظر: فهرست الشيخ الطوسي: ١٤٢، معالم العلماء: ١٠٢، الذريعة ٢/٣٣٣، كشف الحجب والأستار: ٤٢٦.

**٢١٣ـ الإمامة**

لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الله بن قضاعة بن صفوان بن مهران الجمّال الصفواني (ق ٤هـ) من مشايخ النجاشي والشيخ الطوسي.

أُنظر: ريحانة الأدب ٣/٤٥٥، رجال النجاشي: ٣٩٣، الذريعة ٢/٣٣٣.

**٢١٤ـ كتاب الإمامة**

لأبي الحسن محمد بن أحمد بن محمد بن الحارث، الخطيب بساوة، المعروف بالحارثي.

أُنظر: رجال النجاشي: ٣٨٢، معالم العلماء: ١٠٦، فهرست الشيخ الطوسي: ١٤٩، الذريعة ٢/٣٣٣.

**٢١٥ـ كتاب الإمامة**

لأبي جعفر محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران بن عبد الله بن سعد بن مالك

الأشعري القمّي.

أُنظر: رجال النجاشي: ٣٤٩، الذريعة ٣٣٣/٢.

**٢١٦ـ الإمامة**

لمحمد بن بشر (أو: بشير) السوسنجردي الحمدوني، من غلمان أبي سهل النوبختي (ق٣هـ).

أُنظر: ريحانة الأدب ٧٢/٢، الذريعة ٣٣٤/٢، كشف الحجب والأستار: ٤٢٥.

**٢١٧ـ كتاب الإمامة**

لمحمد بن جرير الطبري.

روى فيه عن أبي المفضّل محمد بن عبد الله، عن محمد بن هارون بن حميد..

أُنظر: الذريعة ٢٦٦/١٧.

**٢١٨ـ كتاب الإمامة**

للشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي، المتوفّى سنة ٤٦٠هـ.

أُنظر: الذريعة ٢٦٦/١٧.

**٢١٩ـ الإمامة**

للمولى محمد بن الحسن الشيرواني، المتوفّى سنة ١٠٩٨هـ.

أُنظر: الذريعة ٣٣٤/٢.

**٢٢٠ـ كتاب الإمامة**

لأبي جعفر محمد بن الحسين بن أبي الخطّاب الزيّات الهمداني المتوفّى سنة ٢٦٢هـ.

أُنظر: رجال النجاشي: ٣٣٤، الذريعة ٣٣٤/٢، إيضاح المكنون ٢٧٢/٢.

**٢٢١ـ الإمامة**

للسيّد محمد بن السيّد دلدار علي النقوي النصيرآبادي اللكهنوي، المتوفّى سنة ١٢٨٤هـ.

في الردّ على مبحث الإمامة من «التحفة الإثني عشرية».

أُنظر: الذريعة ٣٣٥/٢.

**٢٢٢ـ كتاب الإمامة**

لأبي عبد الله محمد بن زيد الواسطي، المتوفّى سنة ٣٠٦هـ.

أُنظر: الفهرست ـ للنديم ـ: ٢٢٠، ريحانة الأدب ٢٨٩/٦، الذريعة ٣٣٥/٢، كشف الظنون ١٣٩٨/٣.

**٢٢٣ـ كتاب الإمامة**

لأبي بكر محمد بن عبد الله البردعي (ق٤هـ).

أُنظر: الفهرست ـ للنديم ـ: ٢٩٥.

**٢٢٤ـ كتاب الإمامة**

لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مملك الأصفهاني.

أُنظر: الفهرست ـ للنديم ـ: ٢٢٦، الذريعة ٢/٣٣٥، الفهرست ـ للطوسي ـ: ١٩٣، كشف الحجب والأستار: ٤٢٥.

**٢٢٥ـ الإمامة**

لأبي جعفر محمد بن عبد الرحمن بن قبة الرازي، المتكلّم ـ المعاصر للشيخ الكليني المتوفّى سنة ٣١٧هـ.

أُنظر: الذريعة ٢/ ٣٣٥، الفهرست ـ للنديم ـ: ٢٢٥.

**٢٢٦ـ الإمامة**

للشيخ الصدوق، أبي جعفر محمد بن علي ابن الحسين ابن بابويه، المتوفّى سنة ٣٨١هـ.

أُنظر: معالم العلماء: ١١٢، الذريعة ٢/٣٣٥.

**٢٢٧ـ الإمامة**

للسيّد محمد بن علي بن حيدر الموسوي العاملي المكّي، المتوفّى سنة ١١٣٩هـ.

أُنظر: الذريعة ٢/٣٣٦، مرآة الكتب ٢/٦٦ و عبّر عنه الإمامة.

**٢٢٨ـ كتاب الإمامة**

للشيخ محمد بن علي بن عبد النبي بن محمد المقابي البحراني، كان حياً سنة ١١٥٠هـ.

أُنظر: الذريعة ١٧/٢٦٧.

**٢٢٩ـ الإمامة**

لمحمد بن علي بن محمد حسين الزنجاني، المتوفّى سنة ١٢١٠هـ.

كتاب مبسوط قرّضه آية الله بحر العلوم بخطّه، يوجد في مكتبة حفيد المؤلف فضل الله شيخ الإسلام بزنجان.

أُنظر: الذريعة ٢/٣٣٦.

**٢٣٠ـ كتاب الإمامة**

لأبي جعفر محمد بن علي بن النعمان الأحول، المعروف بمؤمن الطّاق.

أُنظر: معالم العلماء: ٩٥، فهرست الشيخ الطوسي: ١٣٢، الذريعة ٢/٣٣٦، الفهرست ـ للنديم ـ: ٢٢٤، كشف الحجب والأستار: ٤٢٤.

**٢٣١ـ كتاب الإمامة**

لأبي جعفر محمد بن عيسى بن عُبَيْد بن يقطين بن موسى بن أسد بن خزيمة، من

أصحاب الإمام أبي جعفر الجواد عليه السلام.

أُنظر: رجال النجاشي: ٣٣٤، إيضاح المكنون ٢/٢٧١، الذريعة ٢/٣٣٦.

**٢٣٢ـ كتاب الإمامة**

فارسي.

هو ترجمة لكتاب «الإمامة» للسيد محمد بن منصور بن صدر الدين الدشتكي، مع زيادات وإضافات عليه.

المترجم هو: السيد هاشم بن حسين بن محمد رضا بن محمد علي الحسيني، المتوفى بقزوين سنة ١٢٦٢هـ.

أُنظر: الذريعة ١٧/٢٦٧.

**٢٣٣ـ كتاب الإمامة**

للسيد محمد بن منصور بن صدر الدين الحسيني الدشتكي.

أُنظر: الذريعة ١٧/٢٦٧.

**٢٣٤ـ الإمامة**

للشيخ محمد بن نصّار الحويزي الجزائري.

مرتّب على عشرة فصول.

فرغ منه سنة ١٠٠١هـ.

والنسخة الناقصة الأول منه توجد في المكتبة الحسينية في النجف الأشرف.

أُنظر: الذريعة ٢/٣٣٧ و١٦/٢٤١.

**٢٣٥ـ كتاب الإمامة**

لأبي عيسى محمد بن هارون الوَرّاق.

أُنظر: رجال النجاشي: ٣٧٢، الذريعة ٢/٣٣٧، معالم العلماء: ١٣٧.

**٢٣٦ـ الإمامة**

فارسي.

للمولى محمد أمين بن آقا محمد سعيد الأشرف ابن صالح المازندراني.

أُنظر الذريعة ٢/٣٢٢.

**٢٣٧ـ الإمامة**

فارسي.

لآقا محمد باقر بن محمد أكمل البهبهاني الحائري (... ـ ١٢٠٦هـ).

ذكر في أدلة أنّه لما أجمل بحث الإمامة في رسالته في أُصول الدين أراد أن يفصله في هذا الكتاب.

يوجد في خزانة كتب السيّد الحسن صدر الدين.

أُنظر: الذريعة ٢/٣٢٢.

**٢٣٨ـ الإمامة**

وهو المجلّد السابع من «بحار الأنوار».

للشيخ محمد باقر المجلسي، المتوفى سنة ١١١٠هـ.

طبع بيروت، دار إحياء التراث العربي، الطبعة ٣، ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م، الأجزاء ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧.

**٢٣٩ـ الإمامة**

فارسي.

للشيخ محمد تقي بن علي محمد النوري، المتوفى سنة ١٢٦٣هـ.

أُنظر: الذريعة ٣٢٣/٢.

**٢٤٠ـ الإمامة**

للشيخ محمد حسن آل ياسين.

طبع بغداد، جامع إمام طه، ١٩٧٢م.

**٢٤١ـ الإمامة**

فارسي.

لمحمد رضا بن محمد، الشهير بمجذوب التبريزي.

تقدّم بعنوان: إتمام الحجّة.

**٢٤٢ـ الإمامة**

لمحمد صالح بن محمد باقر الروغني القزويني الغروي المعاصر للشيخ الحرّ.

أثبت فيه الإمامة بما استخرجه من خطب «نهج البلاغة» ويذكر الخطب الدالّة على مطلوبه مثل الشقشقية وغيرها إلى آخر الكتاب البالغ إلى خمسة آلاف بيت.

النسخة موجودة عند السيّد هادي الخراساني الحائري في كربلاء.

أُنظر: الذريعة ٣٢٨/٢.

**٢٤٣ـ الإمامة**

للشيخ محمد علي بن أبي طالب بن عبد الله ابن علي بن عطاء الله الزاهدي الجيلاني اللاهيجاني الأصفهاني، المعروف بشيخ علي الحزين، المتوفّى سنة ١١٨١هـ.

أُنظر: ريحانة الأدب ٤١/٢، الذريعة ٣٢٩/٢.

**٢٤٤ـ الإمامة**

لآقا محمد علي بن باقر البهبهاني، المتوفّى سنة ١٢١٦هـ.

يأتي بعنوان: سُنّة الهداية.

**٢٤٥ـ الإمامة**

لمحمد علي بن محمد باقر الهزارجريبي، المتوفّى سنة ١٢٤٥هـ.

يأتي بعنوان: تبصرة المستبصرين.

**٢٤٦ـ الإمامة**

فارسي.

للمولى محمد المشكك الرستمداري كته.

أُنظر: الذريعة ٣٣٧/٢.

**٢٤٧ـ الإمامة**

للشيخ محمد مهدي الآصفي.

مخطوط.

**٢٤٨ـ كتاب الإمامة**

للشيخ أبي الجيش مظفّر بن محمد بن أحمد البلخي الخراساني المتوفى سنة **٣٦٧هـ**.

أُنظر: معالم العلماء: ١٢٤، الذريعة ٣٣٧/٢.

**٢٤٩ـ الإمامة**

فارسي.

لمعزّ الدين محمد الأردستاني.

يأتي بعنوان: هداية العالمين إلى الصراط المستقيم في إثبات إمامة أمير المؤمنين.

**٢٥٠ـ كتاب الإمامة**

لأبي الحسن مُعَلّى بن محمد البصري.

أُنظر: رجال النجاشي: ٤١٨، فهرست الشيخ الطوسي: ١٦٥، معالم العلماء: ١٢١، الذريعة ٣٣٨/٢، كشف الحجب والأستار: ٤٢٥.

**٢٥١ـ الإمامة**

للمهدي الحسين بن القاسم بن علي العياني (٣٧٦ ـ ٤٠٤هـ).

نسخة في مكتبة برلين، برقم **١٠٢٧٥**.

أُنظر: مصادر الفكر العربي الاسلامي في اليمن: ٥٢٧.

**٢٥٢ـ الإمامة**

لأبي حنيفة القاضي، نعمان بن محمد بن منصور بن أحمد بن حيّون، قاضي مصر وصاحب «دعائم الإسلام» المتوفى سنة **٣٦٧هـ**.

أُنظر: معالم العلماء: ١٢٦، ريحانة الأدب: ١٢٦، الذريعة ٣٣٨/٢.

**٢٥٣ـ الإمامة**

لأبي نصر هبة الله بن أحمد بن محمد، الكاتب المعروف بابن برنبه، كان حيّاً سنة **٤٠٠هـ**.

أُنظر: رجال النجاشي: ٤٤٠، الذريعة ٣٣٨/٢.

**٢٥٤ـ الإمامة**

لهشام بن الحكم الشيباني، المتوفّى سنة **١٩٩هـ**.

أُنظر: معالم العلماء: ١٢٨، كشف الحجب والأستار: ٤٢٥.

* * *

**٢٥٥ـ كتاب الإمامة**

للهيثم بن الهيثم الناجي، من بني ناجية.

أُنظر: الفهرست ـ للنديم ـ: ٢٣٤.

**٢٥٦ـ كتاب الإمامة**

لأبي محمد يحيى بن محمد بن أحمد بن محمد ابن عبد الله بن الحسن بن علي بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام.

أُنظر: الذريعة ٣٣٩/٢، رجال النجاشي: ٤٤٣.

**٢٥٧ـ كتاب الإمامة**

لأبي محمد يونس بن عبد الرحمن، مولى علي بن يقطين بن موسى، مولى بني أسد، المتوفّى سنة ٢٠٨هـ.

وقد كان الرضا عليه السلام يشير إليه في العلم والفتيا.

أُنظر: رجال النجاشي: ٤٤٨، الذريعة ٣٣٩/٢.

**٢٥٨ـ الإمامة امتداد للنبوّة**

للسيّد عدنان البكّاء.

مجلّة الإيمان /النجف الأشرف/ س ١/ع ٧ و٨ (١١، ١٢/١٣٨٣ ـ ٤، ٥/١٩٦٤م) ص ٦٦٠ ـ ٦٦٥.

**٢٥٩ـ إمامة أمير المؤمنين عليه السلام**

قال في الذريعة: «ويحتمل أنّه للشيخ حسن ابن نوح بن يوسف بن محمد بن آدم الهندي البهروجي، المتوفّى سنة ٩٣٩هـ.

موجود في مكتبة الشيخ قاسم بن حسن آل محيي الدين الجامعي النجفي، تاريخ كتابته ١٢٦٧، مكتوب عليه أنّه المجلّد السادس من كتاب (الأزهار) وفي أثنائه ما لفظه: (قال صاحب كتاب الأزهار حسن بن نوح لطف الله بهما) ومن هاتين القرينتين احتملنا أنّه للشيخ حسن المذكور».

أُنظر: الذريعة ٣٣٩/٢.

**٢٦٠ـ الإمامة حتى ولاية الفقيه.**

لعبد الحسين محمد علي البقّال.

طبع طهران: وزارة الارشاد الإسلامي، ١٤٠٢هـ= ١٣٦٠ش، ٩٠ ص.

**٢٦١ـ كتاب الإمامة الصغير**

لإبراهيم بن محمد بن سعيد الثقفي، من ولد عمّ المختار بن أبي عبيد الثقفي، توفّي سنة ٢٨٣هـ.

أُنظر: رجال النجاشي: ١٧ ـ ١٨، الفهرست ـ للشيخ الطوسي ـ: ٥، كشف الحجب والأستار: ٤٢٥، الذريعة ٣٢٠/٢،

إيضاح المكنون ٢/٢٧٢.

**٢٦٢ـ الإمامة الصغير**

لأبي جعفر محمد بن علي الشلمغاني، المعروف بابن أبي العزاقر.

قال النجاشي: «يروبها وسائر كتبه عنه أبو المفضّل الشيباني، المتوفّى سنة ٣٨٧هـ».

أُنظر: رجال النجاشي: ٣٧٩، الذريعة ٢/٣٣٦.

**٢٦٣ـ كتاب الإمامة الصغير**

لأبي عيسى محمد بن هارون بن محمد الورّاق.

أُنظر: الفهرست ـ للنديم ـ: ٢١٦.

**٢٦٤ـ كتاب الإمامة على مذهب الشيعة**

لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ.

أُنظر: الفهرست ـ للنديم ـ: ٢١٠.

**٢٦٥ـ إمامة علي بن الحسين عليه السلام**

لمحمد بن مسعود العيّاشي.

أُنظر: معالم العلماء: ١٠٠.

**٢٦٦ـ إمامة علي بين العقل والقرآن**

للشيخ محمد جواد مغنية، المتوفى سنة ١٤٠٠هـ.

بيروت: مؤسسة الأعلمي، ١٣٩٠هـ.

**٢٦٧ـ الإمامة عن الفريقين**

للشيخ محمد بن الشيخ علي بن الشيخ عبد الله حرز الدين النجفي، ولد في النجف الأشرف، وتوفّي بها سنة ١٣٦٥هـ.

فرغ منه في ١٨ ذي الحجّة ١٣١٩هـ.

أُنظر: معارف الرجال (المقدّمة) ١/١٠.

**٢٦٨ـ الإمامة في الإسلام**

للدكتور حسن حبيبي.

بحث مقدّم إلى الندوة الدولية عن الدولة والسياسة في الإسلام المنعقدة في لندن: المعهد الإسلامي/ شوال ١٤٠٣هـ ـ آب ١٩٨٣م.

**٢٦٩ـ الإمامة في الإسلام**

لعارف تامر.

مطبوع.

**٢٧٠ـ الإمامة في الإسلام**

للدكتور محمد عوض الخطيب.

مجلّة الثقافة الإسلامية (السفارة الايرانية في دمشق) ع ١٨/١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م/ص١٢٣ـ ١٥١.

* * *

**٢٧١ـ كتاب الإمامة في إمامة الإثني عشر**

لأبي العبّاس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الأشبيلي النحوي، المعروف بابن الحاجّ، المتوفّى سنة ٦٤٧هـ.

أُنظر: الذريعة ٣٢٠/٢ و٢٠٩/٢٠، تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام: ١٣١، كشف الظنون ١٣٩٨/٣.

**٢٧٢ـ الإمامة في إيجاب النصّ و إفساد الاختيار.**

مجهول المؤلف.

أُنظر: معالم العلماء: ١٤٥، الذريعة ٢٦٥/١٧.

**٢٧٣ـ الإمامة في التشريع الإسلامي**

تجديد في بحث الإمامة.

للشيخ محمد مهدي الآصفي.

النجف الأشرف: مطبعة النعمان، ١٩٦٣م.

بيروت: دار التعارف، الطبعة ٢، ١٩٧٣م.

**٢٧٤ـ الإمامة في ضوء الكتاب والسُنّة**

للشهيد الشيخ مهدي السماوي.

بيروت، دار الزهراء، ثلاثة مجلّدات.

* * *

**٢٧٥ـ إمامة القرآن**

بالأُردو.

في إثبات الإمامة من الآيات القرآنية فقط.

للسيد محمد هارون الزنجي فوري، المتوفّى سنة ١٣٣٩هـ.

أُنظر: الذريعة ٣٤١/٢ و ١١٢/١١.

**٢٧٦ـ الإمامة الكبرى والخلافة العظمى**

للسيّد محمد حسن بن محمد باقر القزويني الحائري، المعروف بآقامير.

طبعة النجف الأشرف: مطبعة النعمان، ١٣٧٨هـ، ٤١٢ ص، ٢٤ سم، مع تعليقات السيد مرتضى القزويني.

نسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم، برقم ٢١٢١، في ٢٠٥ ورقة.

أُنظر: فهرس مخطوطات مكتبة آية الله المرعشي ١٣٣/٦ ـ ١٣٤.

**٢٧٧ـ كتاب الإمامة الكبير**

لابراهيم بن محمد بن سعيد الثقفي، من ولد عمّ المختار بن أبي عبيد الثقفي، توفّى سنة ٢٨٣هـ.

أُنظر: رجال النجاشي: ١٧ ـ ١٨، الفهرست ـ للشيخ الطوسي ـ: ٥، كشف الحجب والأستار: ٤٢٥، الذريعة ٣٢٠/٢،

إيضاح المكنون ٢/٢٧٢.

**٢٧٨ـ كتاب الإمامة الكبير**

لأبي محمد الفضل بن شاذان بن الخليل الأزدي النيشابوري، المتوفّى سنة ٢٦٠هـ.

أُنظر: رجال النجاشي: ٣٠٧، الذريعة ٢/٣٣٢.

**٢٧٩ـ الإمامة الكبير**

لأبي جعفر محمد بن علي الشلمغاني، المعروف بابن أبي العزاقر.

قال النجاشي: «يروبها وسائر كتبه عنه أبو الفضل الشيباني، المتوفى ٣٨٧».

أُنظر: رجال النجاشي: ٣٧٩، إيضاح المكنون ٢/٣٧٢، الذريعة ٢/٣٣٦.

**٢٨٠ـ كتاب الإمامة الكبير**

لأبي عيسى محمد بن هارون بن محمد الورّاق.

أُنظر: الفهرست ـ للنديم ـ: ١٦.

**٢٨١ـ كتاب الإمامة**

لعلي بن محمد الجعفري لأحمد بن إسماعيل الفقيه.

أُنظر: معالم العلماء: ٢٤.

* * *

**٢٨٢ـ كتاب الإمامة من جهة الخبر**

لبُندار بن محمد بن عبد الله الفقيه.

أُنظر: الفهرست ـ للنديم ـ: ٢٧٩، معالم العلماء: ٢٩.

**٢٨٣ـ كتاب الإمامة وإثبات النبوّة والوصيّة**

ليحيى بن الحسين بن القاسم الرسّي، (٢٤٥ ـ ٢٩٨هـ).

أُنظر: مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن: ٥١٤، الذريعة ٥/٢١٦.

**٢٨٤ـ الإمامة والأُمّة**

للسيّد هبة الدين محمد علي بن حسين عابد بن حسين الشهرستاني.

يأتي بعنوان: خلافة الخالق والخلائق.

**٢٨٥ـ الإمامة وبيان شرائطها**

للمحقّق الخواجة نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي، المتوفّى سنة ٦٧٢هـ.

نسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم، ضمن مجموعة برقم٢٥٥،من الورقة١٩١پ ـ ٢٠٠ ر.

وأُخرى ضمن مجموعة برقم ٤٧٨٦، من ٢٢ ر ـ ٣٠ ر.

أُنظر: الذريعة ٣٣٦/٢، ريحانة الأدب ١٩٧/٢، فهرس مخطوطات مكتبة آية الله المرعشي ٢٨٧/١ و٣٥١/١٢.

**٢٨٦ـ الإمامة والتبصرة من الحَيرة**

لبعض قدماء الأصحاب المعاصرين للشيخ الصدوق كانت نسخة منه عند العلّامة المجلسي وهو من مآخذ البحار.

أُنظر: الذريعة ٣٤٢/٢، ولعلّه الكتاب الآتي.

**٢٨٧ـ الإمامة والتبصرة من الحيرة**

للشيخ أبي الحسن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمّي الرازي، المتوفى سنة ٣٢٩هـ، والد الشيخ الصدوق.

تحقيق: السيد محمد رضا الحسيني.

طبع بيروت: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث.

قم: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام، ١٤٠٦هـ، بتحقيق مدرسة الإمام المهدي عليه السلام.

**٢٨٨ـ الإمامة وحروب النبي صلّى الله عليه وآله**

للشيخ عبد الحسين بن الشيخ عبد الله بن الشيخ حمد الله المسلمي النجفي (١٢٥٠ ـ ١٢٧٧هـ).

أُنظر: معارف الرجال ٣٢/٢.

**٢٨٩ـ الإمامة والخلافة**

بلغة الأُردو.

لأحمد حسين خان الهندي مقيم (بريانوان).

طبع بالهند.

أُنظر: الذريعة ٣٤٢/٢.

**٢٩٠ـ كتاب الإمامة والردّ على الحسين بن علي الكَرابيسي.**

للحسين بن علي أبي عبد الله المصريّ.

أُنظر: رجال النجاشي: ٦٦.

**٢٩١ـ الإمامة وطرق الزعامة**

للسيد محمد علي بن الحسين الحسيني، الشهير بالسيد هبة الدين الشهرستاني.

وفيه إثبات الإمامة والخلافة بقواعد علم الحقوق.

أُنظر: الذريعة ٣٤٢/٢ و١٩١/٢٦.

**٢٩٢ـ كتاب إمامة ولد علي من فاطمة**

للحسن بن صالح برحي (بن حي) الزيدي (١٠٠ ـ ١٦٨هـ).

أُنظر: الفهرست ـ للنديم ـ: ٢٢٧.

**٢٩٣ـ كتاب الإمامة ووجوبها**

لعمرو بن بحر الجاحظ.

أُنظر: معالم العلماء: ٨٤.

**٢٩٤ـ الإمامة والولاية في القرآن الكريم**

اشترك في تأليفه: السيدعلي أكبر الموسوي اليزدي، محمد المحمدي الجيلاني، محمد اليزدي، حسين المظاهري، محمد تقي مصباح اليزدي.

مراجعة وإشراف: محمد علي التسخيري.

طبع قم: مطبعة الخيّام، ١٣٩٩هـ، ٢٤٠ ص، القطع الكبير.

**٢٩٥ـ أمان الخافقين**

في الإمامة.

فارسي.

لأمين الواعظين إبراهيم بن محمد علي التاجر الأصفهاني (١٢٧٥ ـ ١٣٤٩هـ).

أُنظر: الذريعة ٢/٣٤٤.

**٢٩٦ـ الأمانة في بيان الإمامة وتحقيقها وحملها**

للسيد حيدر بن علي العبيدلي.

تقدم بعنوان: الإمامة.

* * *

**٢٩٧ـ أُمّت وإمامت**

فارسي، ترجمة الأُمّة والإمامة .

للسيد هبة الدين الشهرستاني.

ترجمة علي رضا خسرواني.

طهران، ١٣٦٧هـ/١٣٢٦ش، ١٠٧ ص، رقعي.

**٢٩٨ـ أُمّت وإمامت**

فارسي.

لمهدي آية اللّهي.

قم، جهان آرا، ١٣٥٩، ٨٦ ص، مصوّر، ريشه هاي آيديولوژي إسلامي، ويزه نو جوانان، ٤.

**٢٩٩ـ الأُمّة والأئمّة**

في طرق تعيين خلفاء النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم

للسيّد هبة الدين الشهرستاني.

يأتي بعنوان: خلافة الخالق والخلائق.

**٣٠٠ـ أُمراء هستي حكومت جهارده معصوم**

فارسي.

للسيّد أبي الفضل نبوي قمّي.

طهران: إسلامية، ١٣٤٥ش، ٥١٥ ص، وزيري.

**٣٠١ـ الانتصار في النصّ على الأئمّة الأطهار**

للشيخ أبي الفتح محمد بن علي بن عثمان الكراجكي.

تقدّم بعنوان: الاستبصار في النصّ على الأئمّة الأطهار.

**٣٠٢ـ الانتصار للشيعة**

في إثبات الإمامة للإثني عشر عليهم السلام.

لمحمد حسين شمس العلماء الكركاني، الشهير بجناب.

أُنظر: الذريعة ٢/٣٦١.

**٣٠٣ـ الانتقام ممّن غدر أمير المؤمنين**

للشيخ أبي الفتح محمد بن عثمان الكراجكي.

وهو النقض على ابن شاذان الأشعري فيما أورده في آية الغار.

أُنظر: مرآة الكتب ٢/٧٠

**٣٠٤ـ الإنذار في قطع الأعذار**

في الإمامة.

للشيخ محمد رضا بن قاسم بن الشيخ محمد ابن أحمد الغراوي النجفي، ولد في النجف الاشرف سنة ١٣٠٣هـ.

أُنظر: معارف الرجال ٢/٢٨٨، شعراء الغريّ ٨/٤٠٣.

**٣٠٥ـ الانصاف**

في الإمامة.

لم يذكر مؤلّفه.

مرتّب على مقدّمة وثلاثة مطالب وخاتمة، لا يستدلّ فيه إلّا بما أخرجه أهل السُنّة في صحاحهم ومستدركها وفي مسانيدهم ومصابيح البغوي وتاريخ الخطيب وأمثالها.

توجد نسخة في مكتبة آية الله الشيخ محمد تقي الشيرازي بسامرّاء، ناقصة الآخر.

ونسخة أُخرى في كربلاء، في كتب السيد الحسين بن محمد علي بن نوازشي الموسوي الهندي ابي نري آل خير الدين.

أُنظر: الذريعة ٢/٣٩٦.

**٣٠٦ـ الانصاف**

في الإمامة.

للشيخ أبي جعفر محمد بن عبد الرحمن بن قبّة الرازي المعتزلي ثم الإمامي.

أُنظر: فهرست الشيخ الطوسي: ١٣٢، مرآة الكتب ٢/٧٠، معالم العلماء: ٩٥، رجال النجاشي: ٣٧٥، الفهرست ـ للنديم ـ: ٢٢٥، الذريعة ٢/٣٩٦، ٢٠/٣٩٤، كشف الحجب

والأستار: ٦٣.

**٣٠٧ـ الانصاف في تحقيق آية الاستخلاف ﴿إنّي جاعل في الأرض خليفة﴾**

بلغة الأُردو.

لأحمد علي الآمرتسري الهندي.

وهو في الإمامة والردّ على القاديانية.

مطبوع.

أُنظر: الذريعة ٣٩٧/٢.

**٣٠٨ـ الانصاف في معرفة الأسلاف**

فيما يتعلّق بالإمامة لأبي محمد علي بن عناية الله، الشهير ببايزيد البسطامي الثاني، المعاصر للشيخ البهائي.

أُنظر: كشف الحجب والأستار: ٦٣، الذريعة ٣٩٦/٢، مرآة الكتب ٧٠/٢، ريحانة الأدب ٢٢٤/١.

**٣٠٩ـ الانصاف**

في النصّ على الأئمّة الاثني عشر من آل محمد صلّى الله عليه وآله وسلّم.

للسيّد هاشم البحراني، المتوفى سنة ١١٠٧ هـ.

يأتي بعنوان: الانصاف في النصّ على الأئمّة الأشراف من آل عبد مناف.

* * *

**٣١٠ـ الانصاف في النصّ على الأئمّة الأشراف من آل عبد مناف.**

للسيد هاشم بن سليمان بن إسماعيل التوبلي الكتكاني البحراني، المتوفّى سنة ١١٠٧هـ.

نسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم، برقم،٢١١٩ في ١١٧ ورقة،

نسخة في مكتبة الحسينية في النجف الأشرف .

طبع في قم سنة ١٣٨٦ هـ، ٣٩٢ ص، وزيري، بترجمة إلى الفارسية،المترجم: السيد هاشم الرسولي المحلّاتي.

أُنظر : مرآة الكتب ٧١/٢ ، الذريعة ٣٩٨/٢ و ١٧٩/٢٤، ريحانة الآدب ٢٣٣/١، فهرس مخطوطات مكتبة آية الله المرعشي ١٣١/٦ ـ ١٣٢، أمل الآمل ٣٠٣/٢.

**٣١١ـ الانصاف والانتصاف**

في الإمامة

للشيخ الخليل بن ظفر بن خليل الأسدي.

أُنظر: كشف الحجب والأستار: ٦٣.

**٣١٢ـ كتاب الانفاد في الإمامة**

لأبي الحسين محمد بن بشر الحمدوني السُوسَنجِردِي.

أُنظر: فهرست الشيخ الطوسي: ١٣٢، معالم العلماء: ٩٦، الذريعة ٤٠١/٢، كشف الحجب والأستار: ٦٥ حيث ذكره بعنوان: الانقاذ في الإمامة.

**٣١٣ـ كتاب الانقاد في الإمامة**

لأبي الحسين محمد بن بشر الحمدوني.

تقدّم بعنوان: كتاب الانفاد في الإمامة.

**٣١٤ـ أنوار الإسلام في علم الإمام عليه السلام**

للسيّد محمد ثقة الإسلام الساروي.

نسخة في مكتبة الشيخ زين العابدين بن أسد الله المهرباني السرابي، المتوفى بالنجف سنة ١٣٥٦ هـ.

أُنظر: الذريعة ٤١٤/٢ و ٣١٨/١٥.

**٣١٥ـ الأنوار الجالية لظلام الغلس من تلبيس مؤلّف «المقتبس»**

للشيخ المتكلّم علي بن هلال بن فضل بن عيسى بن محمد بن فضل.

فرغ منه سنة ٨٧٤ هـ.

و «المقتبس» هذا ألّفه بعض علماء أهل السُنّة في عصر العلّامة الحلّي، باسم السلطان يوسف بن أيّوب وسمّاه «المقتبس» لأنّه ردّ فيه على كتاب «قبس الأنوار في نصرة العترة الأطهار» وهو في الإمامة، تصنيف السيّد ابن زهرة، فانتصر له صاحب «الأنوار الجالية» ووقع عنه اعتراضات مؤلّف «المقتبس».

أُنظر: الذريعة ٤٢٢/٢.

**٣١٦ـ أنوار الرشاد للأُمّة في معرفة الأئمّة**

شرح لارجوزة بعنوان: «مصباح الحكم» في الأدلّة على الإمامة، وإثبات إمامة الأئمّة الاثنا عشر عليهم السلام.

الارجوزة وشرحها: للشيخ محمد باقر بن قربان علي المازندراني.

فرغ من الشرح ١٢٤٧هـ.

نسخة في مكتبة آية الله المرعشي بقم، برقم ٤٣٠٧، في ٥٠ ورقة.

أُنظر: فهرسها ٢٩٩/١١.

**٣١٧ـ أنوار الولاية**

في أفضلية أمير المؤمنين عليه السلام على من سوى النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم، وإثبات الولاية والخلافة الالهيّة له.

للسيّد محمد القطب الشيرازي الذهبي، المتوفّى سنة ١١٧٣ هـ.

أُنظر: الذريعة ٦٣/٢٦.

**٣١٨ـ أنوار اليقين في إمامة أمير المؤمنين**

للمهدي لدين الله أحمد بن يحيى بن

المرتضى المتوفّى سنة ٨٤٠ هـ .

نسخة في مكتبة آياصوفيا، رقم ٣٣٠٨/ ٦، المجلّد الأول من ٢٠٦ ب إلى ٣١٥آ، كتبت سنة ٩٩٢هـ.

**٣١٩ـ أنوار اليقين في إمامة أمير المؤمنين**

أُرجوزة وشرحها.

للمنصور بالله الحسن بن بدر الدين محمد ابن أحمد بن يحيى (٥٩٦ ـ ٦٧٠هـ).

نسخة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، برقم ٣٣ علم الكلام، في ٢٨٣ ورقة سنة ١٠٦٠هـ.

وأُخرى فيه، برقم ٥٣١، في ١٩٠ ورقة، سنة ١١٣٨هـ.

وثالثة فيه، برقم ٥٣٢، في ٢٧٤ ورقة، سنة ١٣٣٢هـ.

ورابعة في المتحف البريطاني، برقم ٣٨٦٨، سنة ٩٧٩هـ.

وخامسة في مكتبة آية الله المرعشي بقم، برقم ١٥٩٤، في ١١٧ ورقة.

وسادسة في مكتبة الشيخ علي كاشف الغطاء في النجف الأشرف، تاريخها سنة ١١٠٧هـ.

أُنظر: الذريعة ٤٤٨/٢، مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن: ٥٥٠، فهرس مخطوطات مكتبة آية الله المرعشي ٣٩٧/٤ ـ ٣٩٨.

**٣٢٠ـ أنوري بيكم**

باللغة الكجراتية.

للمولوي غلام علي بن إسماعيل البهاونكري الهندي.

يشبه الكتب الروائية في إثبات إمامة أمير المؤمنين عليه السلام من مائة من الآيات الشريفة القرآنية.

طبع بالهند.

أُنظر: الذريعة ٤٥٠/٢.

**٣٢١ـ إهداء الحقير في معنى حديث الغدير إلى أخيه البارع البصير**

للسيّد مرتضى بن أحمد بن محمد الحسيني الخسروشاهي التبريزي، ألفه سنة ١٣٥٢هـ.

طُبع في النجف الأشرف: المطبعة الحيدرية، ١٣٥٣هـ، ط ١، ١١٣ ص، رقعي.

أُنظر: الذريعة ٤٨٢/٢، الغدير ١٥٧/١.

**٣٢٢ـ أهل البيت هم القادة**

لعبد الله الخنيزي.

الأضواء /النجف الاشرف / س ٢ ع ٤ (١٣٨١/٤هـ) ص ١١ ـ ١٨.

* * *

**٣٢٣ـ أهل بيت وخلافت**

فارسي.

للشهيد الشيخ مرتضى مطهري.

مكتب إسلام، س ١٢ ع٤ (١٣٩١/٣هـ) ص ٩ ـ ١٢، ع٦ (١٣٩١/٥هـ) ص ١١ ـ ١٥، ع٨ (١٣٩١/٧هـ) ص ٣٢ ـ ٣٥، ع٩ (١٣٩١/٨هـ) ص ١٥ ـ ١٦.

**٣٢٤ـ كتاب الأوصياء**

لأبي القاسم علي بن أحمد الكوفي العلوي، المتوفّى سنة ٣٥٢هـ.

أُنظر: الفهرست ـ للنديم ـ: ٢٤٣، رجال النجاشي: ٢٦٥، الذريعة ٢/٤٧٨.

**٣٢٥ـ الأوصياء**

لعلي بن الحسن بن فضّال الكوفي.

أُنظر: معالم العلماء: ٦٥.

**٣٢٦ـ كتاب الأوصياء وذكر الوصايا**

للشيخ علي بن محمد بن زياد الصيمري.

نقل عنه السيّد رضي الدين علي بن طاوس في «مهج الدعوات» وقال: «وجد هذا الكتاب في خزانة مصنّفه بعد وفاته سنة٢٨٨هـ».

أُنظر: الذريعة ٢/٤٧٨.

**٣٢٧ـ كتاب الأوصياء**

لأبى جعفر محمد بن علي الشلمغاني، المعروف بابن أبي العزاقر، المقتول سنة٣٢٢هـ.

أُنظر: رجال النجاشي: ٣٧٨، الذريعة٢/٤٧٨.

**٣٢٨ـ كتاب الأوصياء**

لأبي النضر محمد بن مسعود بن محمد بن عيّاش السلمي السمرقندي، المعروف بالعيّاشي.

أُنظر: رجال النجاشي: ٣٥٢، الذريعة ٢/٤٧٨.

**٣٢٩ـ أول مظلوم في الإسلام الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام**

يتضمّن هذا الكتاب شكاوى أمير المؤمنين عليه السلام وتظلّمه من قريش عامّة وممّن غصب حقّه بالخلافة.

لمحمد الرضي الرضوي الكشميري.

أُنظر: فهرست مؤلّفاته: ٤.

**٣٣٠ـ أُولو الأمر**

للجيلي أحمد إبراهيم.

التوحيد/س ٦: ع ٣٤ (٩ ـ ١٤٠٨/١٠هـ) ص ٨٩ ـ ١٠٠، ع ٣٥، (١١ ـ ١٤٠٨/١٢هـ) ص ٤٦ ـ ٥٧، ع٣٦ (١ـ ١٤٠٩/٢هـ) ص ٩٧ ـ ١٠٨.

**للبحث صلة....**

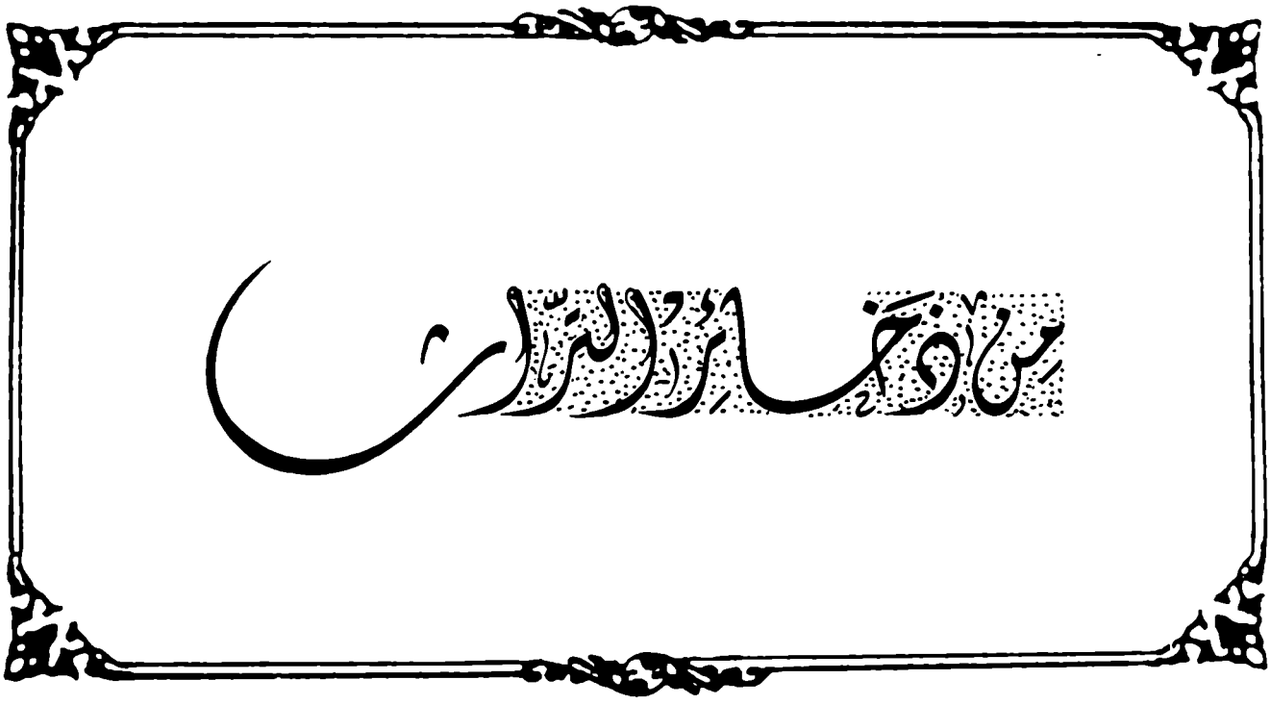
من ذخائر التراث

# القول المبين

## عن وجوب مسح الرجلين

### للعلّامة الكراجكي

علي موسى الكعبي

المقدّمة:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، بارىء السماوات والأرضين، باعث الأنبياء والمرسلين، وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على خير الخلق محمّد الأمين، وعلى آله الهداة الميامين، وصحبهم المتّقين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

عزيزي القارئ:

الرسالة التي بين يديك تعدّ واحدة من كنوز التراث النفيسة والقيّمة، ونظرة واحدة ـ ولو سريعة ـ كافية للدلالة على سعة اطّلاع مصنّفها الفقيه الجليل أبي الفتح محمّد بن علي بن عثمان الكراجكيّ رضوان الله تعالى عليه، وبلوغه الغاية القصوى في التدقيق والتحقيق، مع دقّة متناهية في انتقاء اللفظ العذب، وحسن أداء، ورشاقة أسلوب، تنمّ عن براعة في الأدب واللّغة والكلام، ولا شكّ أنّ كثرة مؤلفاته في العلوم والآداب والفنون المختلفة خير شاهد ودليل على ما قلناه.

ورسالة «القول المبين عن وجوب مسح الرجلين» مقتطعة من كتاب «كنز الفوائد» الذي عمله المصنّف رحمه الله لابن عمّه، وقد أدرج فيه جملة من مؤلفاته،

عدّها بعض المترجمين له كتباً مستقلّة[١]، وهذا الكتاب هو من أحسن مصنّفاته الباقية إلى هذا الزمان[٢]، ويحتوي على نفائس من العلوم والفنون، وتفاسير لآيات كثيرة، ومختصرات متنوّعة[٣].

## ترجمة المؤلف:

هو القاضي أبو الفتح محمّد بن علي بن عثمان الكراجكي، وصفه بعض من ترجم له من العامّة بأنّه رأس الشيعة وصاحب التصانيف الجليلة، أو بأنّه كان باحثاً من كبار أصحاب الشريف المرتضى رضوان الله تعالى عليه، وتارة مشفوعاً بالقول: «إنّه كان فقيهاً محدِّثاً متكلّماً نحوياً لغوياً طبيباً عالماً بالنجوم»[٤].

قال السيد بحر العلوم قدّس سرّه: «الشيخ الفقيه القاضي أبو الفتح»[٥].

وفي فهرست منتجب الدين رحمه الله: «الشيخ العالم الثقة أبو الفتح محمّد بن علي الكراجكيّ فقيه الأصحاب»[٦].

وفي الكنى والألقاب: «الشيخ الفقيه الجليل الذي يعبّر عنه الشهيد كثيراً في كتبه بالعلّامة مع تعبيره عن العلّامة الحلّي بالفاضل»[٧].

وفي أمل الآمل: «الشيخ أبو الفتح محمّد بن علي بن عثمان الكراجكي عالم فاضل، متكلّم فقيه، محدّث ثقة، جليل القدر»[٨].

---

(١) كالبغدادي في هديّة العارفين ٢:٧٠.

(٢) روضات الجنّات ٦:٢٠٩/٥٧٩.

(٣) لمزيد من الاطلاع، انظر: مستدرك الوسائل ٣:٤٩٧، أعيان الشيعة ٩:٤٠٠، الذريعة ١٨:١٦١/١١٩٥.

(٤) أُنظر: سير أعلام النبلاء ١٨:١٢١/٦١، مرآة الجنان ٣:٧٠،لسان الميزان ٥ :٣٠٠ /١٠١٦، شذرات الذّهب ٣:٢٨٣، العبر ٢:٤٩٢، الأعلام ـ للزركلي ـ ٦:٢٧٦.

(٥) رجال السيّد بحر العلوم ٣:٣٠٢.

(٦) فهرست منتجب الدين: ١٥٤/٣٥٥.

(٧) الكنى والألقاب ٣:٨٨.

(٨) أمل الآمل ٢:٢٨٧/٨٥٧.

ولعلّ هذا وغيره ممّا لا يبلغه الحصر خير شهادة ودليل على فضله وجلالة قدره وعلمه، فقد أسند إليه جلّ أرباب الإجازات، وجعله خاتمة المحدّثين رحمه الله على رأس جملة من المشايخ الذين تنتهي السلسلة في الإجازات إليهم[٩].

وهو من تلامذة الشيخ المفيد والشريف المرتضى علم الهدى رضوان الله عليهما، روى عنهما وعن آخرين من أعلام الشيعة والسُنّة في مكّة والرملة وبغداد وحلب والقاهرة.

**نسبته:**

قال السيد محسن الأمين العاملي رحمه الله: والكراجكيّ ـ بفتح الكاف وإهمال الراء وكسر الجيم ـ نسبة إلى (الكراجِك) عمل الخيم، ولهذا وصفه بعض مترجميه بالخيميّ، وظبطه بعضهم بضمّ الجيم نسبة إلى (الكراجُك) قرية على باب واسط...ولكنّ هذا ليس بصحيح[١٠].

وقال ابن حجر: محمّد بن علي الكراجكيّ ـ بفتح الكاف وتخفيف الراء وكسر الجيم ثم كاف ـ نسبة إلى عمل الجسم، وهي (الكراجك)[١١].

والظاهر أنّ قوله: عمل الجسم، تصحيف: عمل الخيم.

ولا نستبعد نسبته إلى (كراجُك) بضم الجيم من عدّة وجوه:

١ـ اشتهر الكراجكيّ بكثرة تجواله، وسياحته في طلب العلم، وكان من بين الّذين روى عنهم العالم الفقيه المعروف أبو عبدالله الحسين بن عبيدالله بن علي الواسطيّ، ممّا يدلّ على أنّه سكن واسط أو أحد قراها.

٢ـ قرية (كراجك) هي من بين القرى الواقعة في باب واسط، ذكرها

---

(٩) مستدرك الوسائل ٣:٤٩٧.

(١٠) أعيان الشيعة ٩:٤٠٠.

(١١) لسان الميزان ٥:٣٠٠/١٠١٦.

ياقـوت[١٢] والسمعاني[١٣] ونسب إليها أحمد بن عيسى الكراجكي، وأخاه علي بن عيسى الكراجكيّ.

٣ـ نسبه إلى (كراجُك) بضمّ الجيم بعض من ترجم له من أجلّة العلماء[١٤].

٤ـ لا يؤيّد كونه منسوب إلى (الكراجك) بكسر الجيم، إلّا دليل واحد، هو أنّ البعض عنونه بالخيميّ[١٥]، ولعلّ هذه النسبة لحقته من بعض الديار التي وطنها خلال تجواله.

دليلنا على ذلك قول صاحب الروضات: «ويظهر من طرق رواياته المذكورة في كنز الفوائد وغيره أنّه كان سائحاً في البلاد، وغالباً في طلب الفقه والحديث والآدب وغيرها، إلّا أنّ معظم نزوله وتوطّنه كان بالديار المصريّة...ـ إلى أن قال: ـ وكان الخيم أو ذو الخيم أو ذات الخيم الواقع إليها النسبة من المواضع الواقعة في تلك الديار»...[١٦] والله أعلم، وهو المسدّد للصواب.

وفاته:

تكاد المصادر التي ترجمت له تجمع على أنّ وفاته كانت بصور، في ثاني ربيع الآخر ـ سنة(٤٤٩)هـ . ق ـ[١٧] رضوان الله تعالى عليه.

* * *

---

(١٢) معجم البلدان ٤:٤٤٣.

(١٣) الأنساب ١٠:٣٧٢، إلّا أنّه ضبطها بفتح الجيم.

(١٤) أُنظر: الكنى والألقاب ٣:٨٨، طبقات أعلام الشيعة ـ القرن الخامس ـ : ١٧٧.

(١٥) العبر ٢:٢٩٤، مرآة الجنان ٣:٧٠، معجم المؤلفين ١١:٢٧ و ٨:٤٩.

(١٦) روضات الجنّات ٦:٢٠٩/٥٧٩.

(١٧) سير أعلام النبلاء ١٨: ٦١/١٢١، شذرات الذهب ٣:٢٨٣، العبر ٢:٢٩٤، لسان الميزان ٥:٣٠٠/١٠١٦، هدية العارفين ٢:٧٠، الأعلام ـ للزركلي ـ ٦:٢٧٦، أعيان الشيعة ٩:٤٠٠.

**مشايخه:**

كان يروي عن جملة من المشايخ الأجلّة، كما يظهر من مؤلّفاته، نذكر منهم:

١ـ أُستاذه الشيخ المفيد رضوان الله تعالى عليه.

٢ـ السيد المرتضى علم الهدى قدّس الله روحه.

٣ـ أبا يعلى سلّار بن عبد العزيز الديلميّ.

٤ـ أبا عبدالله الحسين بن عبيدالله بن علي الواسطيّ.

٥ـ أبا الحسن محمّد بن أحمد بن علي بن الحسن بن شاذان القميّ.

٦ـ أبا المرجّا محمّد بن علي بن طالب البلديّ.

٧ـ أبا عبدالله محمّد بن عبيدالله بن الحسين بن طاهر الحسينيّ.

٨ـ أبا الحسن طاهر بن موسى بن جعفر الحسيني.

٩ـ أبا الحسن أسد بن إبراهيم بن كلب السلميّ الحرّاني.

١٠ـ أبا منصور أحمد بن حمزة العريضيّ.

١١ـ أبا العبّاس إسماعيل بن غسّان.

كما روى عن جملة من علماء العامّة[١٨].

**مصنّفاته:**

صنّف في علوم وفنـون مختلفـة، كالفقه والإمامة والأنساب والأدب والنجوم والفلكوالحكمة وغيرها، ويدلّ على كثرة ما صنّف وألّف واختصر قول المحدّث النوري قدّس سرّه في خاتمة المستدرك: «ولم أرَ من المترجمين من استوفى مؤلّفاته»[١٩] وقال السيّد

---

(١٨) أُنظر: مستدرك الوسائل ٣:٤٩٧، روضات الجنّات ٦:٢٠٩/٥٧٩، رجال السيّد بحر العلوم ٣:٣٠٢، طبقات أعلام الشيعة ـ القرن الخامس ـ :١٧٧.

(١٩) مستدرك الوسائل ٣:٤٩٧.

محسن الأمين العاملي رحمه الله: «له مؤلّفات كثيرة بلغت السبعين حسب عدّ بعض معاصريه»[٢٠].

ومن جملة مؤلّفاته:

١ـ الإبانة عن المماثلة ـ في الاستدلال بين طريق النبوّة والإمامة.

٢ـ الاستطراف في ذكر ما ورد من الفقه في الإنصاف.

٣ـ الاستبصار في النصّ على الأئمّة الأطهار عليهم السلام.

٤ـ التلقين لأولاد المؤمنين.

٥ـ تهذيب المسترشدين.

٦ـ روضة العابدين ونزهة الزاهدين، في الصلاة: الفرائض ، والسنن، والتطوع، عمله لولده موسى.

٧ـ النوادر.

٨ـ كنز الفوائد.

٩ـ البستان في الفقه، وهو معنى لم يطرق، وسبيل لم يسلك، قسّم فيه أبواباً من الفقه، وفرّع كلّ فنّ منه، حتّى حصل من كلّ باب شجرة كاملة،ويكون نيّفاً وثلاثين شجرة.

١٠ـ التعجّب من أغلاط العامة ـ في الإمامة.

١١ـ معارضة الأضداد باتّفاق الأعداد ـ في الإمامة.

١٢ـ معدن الجواهر ورياضة الخواطر.

١٣ـ معونة الفارض في استخراج سهام الفرائض .

١٤ـ المنهاج إلى معرفة مناسك الحاجّ.

١٥ـ مختصر كتاب الدعائم للنعمان.

١٦ـ الاختيار من الأخبار ـ مختصر كتاب الأخبار للنعمان.

---

(٢٠) أعيان الشيعة ٩:٤٠٠.

١٧ـ ردع الجاهل وتنبيه الغافل.

١٨ـ الكافي الاستدلال بصحّة القول برؤية الهلال.

١٩ـ غاية الإنصاف في مسائل الخلاف ـ في علم الكلام.

٢٠ـ حجّـة العالِم في هيئة العالَم ـ يتضمّن الدلالة على أنّ شكل السماوات والأرضين كمثل الكرة.

٢١ـ ذكر الأسباب الصادّة عن معرفة الصواب.

٢٢ـ الرسالة الدامغة للنصارى ـ تتضمن نقضاً لكلام أبي الهيثم النصرانّي.

٢٣ـ الغاية في الأُصول ـ وفي جزء منه: القول في حدوث العالم وإثبات محدثه.

٢٤ـ جواب رسالة الأخوين ـ يتضمّن ردّاً على الأشعريّة.

٢٥ـ عدّة البصير في حجّ يوم الغدير ـ في الإمامة.

٢٦ـ مختصر كتاب التنزيه ـ للسيد المرتضى رحمه الله.

٢٧ـ مزيل اللبس ومكمّل الأُنس ـ في علم النجوم.

٢٨ـ نظم الدرر في مبنى الكواكب والدرر.

٢٩ـ الحسـاب الهنـدي ـ يتضمّن أبـواب الحسـاب الهندي وعمل الجذور والمكعّبات المفتوحة والصمّ.

٣٠ـ رياض الحكم ـ في الأدب.

٣١ـ موعظة العقل للنفس .

٣٢ـ نصيحة الإخوان.

٣٣ـ التحفة في الخواتيم.

٣٤ـ الجليس ـ وهو كالروضة، فيه سير ملوك وشعر.

٣٥ـ انتفاع المؤمنين بما في أيدي السلاطين.

٣٦ـ الأنيس ـ في فنون مختلفة.

٣٧ـ التأديب.

٣٨ـ الأُصول في مذهب آل الرسول صلوات الله عليهم.

٣٩ـ مختصر البيان عن دلالة شهر رمضان.

٤٠ـ المدهش .

٤١ـ رسالة التنبيه على أغلاط أبي الحسن البصري.

٤٢ـ رسالة التعريف بحقوق الوالدين ـ وهي وصيّته إلى ولده موسى.

هذه هي جملة من مؤلفاته، وقد أعرضنا عن ذكر كثير منها، تجدها في مظانّها[٢١].

## النسخ المعتمدة:

١ـ النسخة الخطيّة المحفوظة في المكتبة الرضوية بمشهد المقدّسة، برقم(٢٢٦)، مسطرتها(١٩) سطراً، سنة النسخ(٦٧٧هـ . ق) وهي المعبّر عنها بنسخة الأصل.

٢ـ الكتاب المطبوع على الحجر ـ من منشورات مكتبة المصطفوي ـ قم المشرّفة، ولم نعتمد على هذا الكتاب إلّا في موارد نادرة.

ومما يجدر ذكره أنّ كتاب كنز الفوائد قد تم تحقيقه من قبل الشيخ الفاضل عبدالله نعمه، وطبع في دار الأضواء ـ بيروت، طبعة حديثة بذل فيها المحقق جهداً يستحقّ لأجله الثناء والتقدير.

وقد كانت هذه الرسالة من ضمن الرسائل التي يحتويها الكتاب، وقد اعتمد المحقق في التحقيق على النسخة المطبوعة سنة١٣٢٢ فقط، وهي نسخة سقيمة جداً وكثير من الكلمات فيها غير واضح كما وصفها محقق الكتاب....وبالنظر لتوفر النسخة الخطية التي يرجع تاريخ نسخها إلى (٦٧٧هـ) فقد ارتأينا إعادة تحقيق هذه الرسالة اعتماداً على هذه النسخة كما تمّ مقابلتها مع النسخة المطبوعة على الحجر.

وخرّجنا الأحاديث والنقول التي ذكرها المؤلف من مظانها الأصلية، ودعمنا أقواله بمصادر الخاصّة والعامّة، كما ذكرنا تراجم الرواة والعلماء الذين وردت أسماؤهم

---

(٢١) أُنظر: أمل الآمل ٢:٢٨٧/٨٥٧، معالم العلماء: ١١٨/٧٨٨، روضات الجنّات ٦:٢٠٩/٥٧٩، أعيان الشيعة ٩:٤٠٠، هديّة العارفين ٢:٧٠، الأعلام ـ للزركلي ـ ٦:٢٧٦.

في متن الرسالة ونبّهنا على مصادرها تتميمًا للفائدة.

وآخر دعوانا أن الحمدلله ربّ العالمين

علي موسى الكعبي

* * *

رسالة كتبتها الى احد الاخوان

وسميتها بالقول المتين عن وجوب مسح الرجلين

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وصلواته على سيدنا محمد رسوله خاتم
النبيين واله الطاهرين ٥ سالت ايدك الله في ان اورد لك من القول
في مسح الرجلين ما يتبين لك به وجوبه وصحة مذهبنا فيه وصوابه
وانا اجيبك الى ما سالت واورد مختصرا تطلب به ما طلبت بعون الله
وتوفيقه ٥ اعلم ان فرض الرجلين عندنا في الوضو هو المسح دون الغسل
ومن غسل فلم يود الفرض وقد وافقنا على ذلك جماعة من الصحابة والتابعين
كابن عباس رحمة الله عليه وعكرمة وانس وابي العالية والشعبي وغيرهم
ودليلنا على ان فرضهما المسح قول الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم
الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برووسكم
وارجلكم الى الكعبين ٥ فتضمنت الاية جملتين صرح فيهما بحكمين بدا في
الجملة الاولى بغسل الوجوه ثم عطفت الايدي عليها فوجب لها من الحكم
بحقيقة العطف مثل حكمها ثم بدى في الجملة الثانية بمسح الروس ثم عطفت
الارجل عليها فوجب ان يكون لها من الحكم بحقيقة العطف مثل حكمها حسب
ما اقتضاه العطف في الجملة التي قبلها ولو جاز ان يخالف في الجملة الثانية
بين حكم الروس والارجل المعطوفة عليها لجاز ان يخالف في الجملة
الاولى بين حكم الوجوه والايدي المعطوفة عليها فلما كان هذا غير جايز
كان الاخر مثله فعلم وجوب حمل كل عضو معطوف في جملة على ما

قبله وقد

صورة الورقة الأولى من النسخة المخطوطة

وفيما اوردناه كفاية والحمد لله ٥ سوال

فان قال قايل فلم ذهبتم في مسح الراس والرجلين الى التبعيض ٥ جواب

قيل له لما دل عليه من كتاب الله سبحانه وسنة نبيه صلى

الله عليه واله ٥ اما دليل مسح بعض الراس فقول الله تعالى وامسحوا

برؤسكم فادخل البا التي هي علامة التبعيض وهي التي تدخل في الكلام

مع استغنايه في افادة المعنى عنها فتكون زايدة لانه لو قال وامسحوا

رؤسكم لكان الكلام صحيحا ووجب مسح جميع الراس فلما دخلت

البا التي لم يفتقر الفعل في تعديه اليها افادت التبعيض ٥ واما دليل

مسح بعض الارجل فعطفها على الرؤس والمعطوف يجب ان يشارك المعطوف

عليه في حكمه ٥ واما شاهد ذلك من السنة فما روي ان رسول الله

صلى الله عليه وعلى اله توضى فمسح بناصيته ولم يمسح الكل ٥ ومن الحجة على

وجوب التبعيض في مسح الرؤس والارجل اجماع اهل البيت عليهم السلام

على ذلك وروايتهم اياه عن رسول الله جدهم صلى الله عليه واله وهم اخبر

بمذهبه ٥ سوال فان قال قايل ما الكعبان عندكم

المدان تمسحون اليهما ٥ جواب قيل له هما العظمان

الناتيان في ظهر القدمين عند عقد الشراك وقد وافقنا على ذلك محمد

بن الحسن دون من سواه دليلنا ما رواه ابان بن عثمن عن ميسر عن ابي جعفر

عليه السلام انه قال الا احكي لك وضوء رسول الله صلى الله عليه ثم

انتهى الى ان قال فمسح راسه وقدمه ثم وضع يده على ظهر القدم ثم قال

صورة الورقة الأخيرة من النسخة المخطوطة الناقصة الآخر

## رسالة كتبتها إلى أحد الإخوان، وسمّيتها بـ«القول المبين عن وجوب مسح الرجلين».

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وصلواته على سيّدنا محمّد ورسوله خاتم النبيّين وآله الطاهرين.

سألتَ ـ أيّدك الله تعالى ـ في أن أُورد لك من القول في مسح الرجلين، ما يتبيّن لك به وجوبه وصحّة مذهبنا فيه وصوابه، وأنا أُجيبك إلى ما سألت، وأُورد مختصراً نطلب به ما طلبت، بعون الله وتوفيقه.

اعلم أنّ فرض الرجلين عندنا في الوضوء هو المسح دون الغسل، ومن غسل فلم يؤدِّ الفرض، وقد وافَقَنا على ذلك جماعة من الصحابة والتابعين، كابن عبّاس [١]

---

(١) عبدالله بن عبّاس بن عبدالمطّلب القرشي الهاشميّ، ولد بمكّة ونشأ في بدء عصر النبوّة، فلازم الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله وروى عنه الأحاديث الصحيحة، وشهد مع الإمام علي عليه السلام الجمل وصفّين، توفّي مكفوف البصر بالطائف في سنة ٦٨هـ.

الإصابة ٢:٣٣٠، طبقات الفقهاء:٤٨، أُسد الغابة ٣:١٩٢، حلية الأولياء ١:٣١٤، صفوة الصفوة ١:٧٤٦، سير أعلام النبلاء ٣:٣٣١.

رحمة الله عليه، و عكرمة[٢]، وأنس[٣]، وأبي العالية[٤]، والشعبيّ[٥]، وغيرهم[٦].

ودليلنا على أنّ فرضها المسح: قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمتُم إِلَى الصَّلَاةِ فاغسِلُوا وُجُوهَكُم وَأَيدِيَكُم إِلَى المَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُم وَأَرجُلَكُم إِلَى الْكَعْبَينِ﴾[٧] فتضمّنت الآية جملتين، وصرّح فيهما بحكمين:

---

(٢) عكرمة بن عبدالله البربريّ المدنّي، مولى عبدالله بن عبّاس، كان عالماً بالتفسير والمغازي، روى عنه زهاء(٣٠٠) رجل، توفّي بالمدينة في سنة ١٠٥هـ.

ميزان الاعتدال ٣:٩٣، تهذيب التهذيب ٧:٢٣٤، حلية الأولياء ٣:٣٢٦، وفيات الأعيان ٣:٢٦٥، طبقات الفقهاء:٧٠.

(٣) أنس بن مالك بن النضر البخاري الخزرجي الأنصاري، صاحب رسول الله صلّى الله عليه وآله، روى عنه رجال الحديث زهاء ٢٢٨٦ حديثاً، ولد بالمدينة ومات بالبصرة في سنة ٩٣هـ.

صفوة الصفوة ١:٧١٠، أسد الغابة ١:١٢٧، تهذيب الأسماء واللغات ١:١٢٧، تهذيب التهذيب ١:٣٢٩، سيرأعلام النبلاء ٥:٣٣.

(٤) رفيع بن مهران الرياحيّ البصريّ، أبو العالية، مولى امرأة من بني رياح من تميم، أدرك الجاهلية وأسلم بعد رحلة الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله بسنتين، توفّي في سنة ١٠٦هـ، وقيل في ٩٣هـ.

طبقات الفقهاء ٨٨، تهذيب الأسماء واللغات ٢:٢٥١، حلية الأولياء ٢:٢١٧، تهذيب التهذيب ٣:٢٤٦، سيرأعلام النبلاء ٤:٢٠٧.

(٥) عامر بن شراحيل بن عبد ذي الكبار الشعبيّ الحميريّ، راوية من التابعين يضرب المثل بحفظه، وهو من رجال الحديث، ولد ونشأ ومات فجأة بالكوفة في سنة ١٠٣هـ.

تهذيب التهذيب ٥:٥٧، وفيات الأعيان ٣:١٢، حلية الأولياء ٤:٣١٠، تاريخ بغداد ١٢:٢٢٧.

(٦) وإضافة إلى ما ذكره المصنّف قدّس سرّه، فقد حكي مسح القدمين عن قتادة، وعلقمة، وابن عمر، ومجاهد والأعمش، والضّحاك، وابن كثير، وحمزة، وأبي عمرو.

هذا فضلاً عمّن قال بالتخيير بين مسح القدمين وغسلهما كالحسن البصريّ وأبي علي الجبّائيّ، ومن قال بوجوب الجمع بين المسح والغسل كناصر الحقّ من أئمّة الزيديّة وداود الأصفهانّي، ومن قال بالتخيير والجمع أولى كابن العربي.

أُنظر: المبسوط ـ للسرخسيّ ـ ٢:٤٥٢، المجموع ١:٤١٧، البحر الزخّار ٢:٦٧، المغني ١:١٥٠، الفتوحات المكّيّة ١:٣٤٣، مصنف ابن أبي شيبة ١:١٩، تفسير الطبريّ ٦:٨٣، التفسير الكبير للفخر الرازيّ ١١:١٦١، أحكام القرآن ـ للجصّاص ـ ٢:٣٤٥، الجامع لأحكام القرآن ـ للقرطبي ـ ٦:٩١، تفسير القرآن العظيم ـ لابن كثير ـ ٢:٢٧.

وأُنظر: الخلاف ١:٩٠، المعتبر ١:١٤٨، التبيان ـ للطوسي ـ ٢:٤٥٢، مجمع البيان ـ للطبرسي ـ ٢:١٦٤.

(٧) المائدة ٥:٦.

بدأ في الجملة الأُولى بغسل الوجوه، ثمّ عُطفت الأيدي عليها، فوجب لها من الحكم بحقيقة العطف مثل حكمها.

ثمّ بدأ في الجملة الثانية بمسح الرؤوس، ثمّ عُطفت الأرجل عليها، فوجب أن يكون لها من الحكم بحقيقة العطف مثل حكمها، حسبما اقتضاه العطف في الجملة التي قبلها[٨].

ولـو جاز أن يخالف في الجملة الثانية بين حكم الرؤوس والأرجل المعطوفة عليها، لجاز أن يخالف في الجملة الأُولى بين حكم الوجوه والأيدي المعطوفة عليها، فلمّا كان هذا غير جائز، كان الآخر مثله.

فعلم وجوب حمل كلّ عضو معطوف في جملة على ما قبله، وفيه كفاية لمن تأمّله.

* * *

(٨) عطف النسق بالواو يقتضي التشريك في الحكم مطلقاً.

رصف المباني: ٤٧٣، الجنى الداني في حروف المعاني: ١٥٨.

**فإن قال قائل:** إنّا نجد أكثر القرّاء يقرؤون الآية بنصب الأرجل، فتكون الأرجل في قراءتهم معطوفة على الايدي، وذلك موجب للغسل.

**قيل له:** أمّا الّذين قرؤوا بالنصب من السبعة فليسوا بأكثر من الّذين قرؤوا بالجرّ، بل هم مساوون لهم في العدد.

وذلـك أنّ ابن كثير[٩] وأبا عمرو[١٠] وأبا بكر[١١] وحمزة[١٢] عن عاصم[١٣] قرؤوا (وأرجلِكم) بالجرّ[١٤].

---

(٩) أبو معبد عبدالله بن كثير الداريّ المكّيّ، أحد القرّاء السبعة، ولد وتوفّي بمكّة في سنة ١٢٠هـ.
سير أعلام النبلاء ٥:٣١٨، وفيات الأعيان ٣:٤١، تهذيب التهذيب ٥:٣٢١، تهذيب الكمال ١٥: ٤٦٨، النشر في القراءات العشر ١:١٢٠.

(١٠) زبّان بن عمّار التميميّ المازنيّ البصريّ، أبو عمرو بن العلاء، من أئمّة اللغة والأدب، وأحد القرّاء السبعة، ولد بمكّة ونشأ بالبصرة و مات بالكوفة في سنة ١٥٤هـ.
سير أعلام النبلاء ٦:٤٠٧، النشر في القراءات العشر ١:١٣٤، تهذيب التهذيب ١٢:١٩٧، وفيات الأعيان ٣:٤٦٦.

(١١) شعبة بن عيّاش بن سالم الأزديّ الكوفيّ، أبو بكر، أحد مشاهير القرّاء، وكان عالماً فقيهاً، توفّي بالكوفة في سنة ١٩٣هـ.
سير أعلام النبلاء ٨:٤٩٥، حلية الأولياء ٨:٣٠٣، ميزان الاعتدال ٤:٤٩٩، تهذيب التهذيب ١٢:٣٧، النشر في القراءات العشر ١:١٥٦.

(١٢) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التميميّ، أحد القرّاء السبعة، توفّي في سنة ٥٦هـ.
سير أعلام النبلاء ٧:٩٠، تهذيب التهذيب ٣:٢٤، النشر في القراءات العشر ١:١٦٥، وفيات الأعيان ٢:٢١٦.

(١٣) عاصم بن أبي النجود بهدلة الكوفيّ الأسديّ بالولاء، أحد القرّاء السبعة، توفّي بالكوفة في سنة ١٢٧هـ.
سير أعلام النبلاء ٥:٢٥٦، النشر في القراءات العشر ١:١٥٥، تهذيب التهذيب ١:٣٥، وفيات الأعيان ٣:٩.

(١٤) الحجّة للقرّاء السبعة ٣:٢١٤، الكشف عن وجوه القراءات ١:٤٠٦، السبعة في القراءات:٢٤٢، حجّة القراءات:٢٢٣.

ونافعاً[١٥] وابن عامر[١٦] والكسائيّ[١٧] وحفصاً[١٨] عن عاصم قرؤوا (وأرجلَكم) بالنصب[١٩].

وقد ذكر العلماء بالعربيّة أنّ العطف من حقّه ان يكون على أقرب مذكور دون أبعده[٢٠]، هذا هو الأصل، وما سواه عندهم تعسّف وانصراف عن حقيقة الكلام إلى

---

(١٥) نافع بن عبدالرحمن بن أبي نعيم اللّيثيّ بالولاء المدني، أحد القرّاء السبعة المشهورين، انتهت إليه رئاسة القراءة في المدينة، وتوفّي بها في سنة ١٦٩هـ.

النشر في القراءات العشر ١:١١٢، وفيات الأعيان ٥:٣٦٨، سيرأعلام النبلاء ٧:٣٣٦، الكامل ـ لابن عديّ ـ ٧:٢٥١٥.

(١٦) عبدالله بن عامر بن يزيد اليحصبيّ الشاميّ، أحد القرّاء السبعة، ومقرىء الشاميّين، توفّي بدمشق في سنة ١١٨هـ.

سير أعلام النبلاء ٥:٢٩٢، النشر في القراءات العشر ١:١٤٤، تهذيب التهذيب ٢:١٥٦، الجرح والتعديل ٥:١٢٢.

(١٧) أبو الحسن علي بن حمزة بن عبدالله الأسديّ بالولاء الكوفّي، إمام اللّغة والنحو والقراءة، ولد في إحدى قرى الكوفة وتوفّي بالري في سنة ١٨٩هـ.

سير أعلام النبلاء ٩:١٣١، النشر في القراءات العشر ١:١٧٢، الجرح و التعديل ٦:١٨٢، تأريخ بغداد ١١:٤٠٣، وفيات الأعيان ٣:٢٩٥.

(١٨) حفص بن سليمان بن المغيرة الأسديّ بالولاء، قارىء أهل الكوفة، وأعلم الناس بقراءة عاصم،وهو ربيبه: ابن امرأته، توفّي في سنة ١٨٠هـ.

النشر في القراءات العشر ١:١٥٦، ميزان الاعتدال ١:٥٥٨، تهذيب التهذيب.

(١٩) الحجّة للقرّاء السبعة ٣:٢١٤، السبعة في القراءات:٢٤٢، الكشف عن وجوه القراءات ١:٤٠٦، حجّة القراءات:٢٢١.

(٢٠) الأكثر في كلام العرب حمل العطف على الأقرب من حروف العطف ومن العاملين،وإعمال أقرب العوامل في المعمول، والأمثلة على ذلك كثيرة لا يبلغها الإحصاء سيما في باب التنازع، كقوله تعالى من سورة الجنّ (٧:٧٢): ﴿وأنّهم ظنّوا كما ظننتم أن لن يبعث اللهُ أحداً﴾ حيث أعمل (ظننتم) في (أن) لقربه منه ، ولو أعمل (ظنّوا) في (أن) لوجب أن يقال: (كما ظننتموه) ومثله قوله تعالى: ﴿آتوني أُفرغ عليه قطراً﴾ الكهف(١٨:٩٦) وقوله تعالى: ﴿هآؤُمُ اقرؤُا كِتابِيَه﴾ الحاقّة(٦٩:١٩).

كما أنّ عطف الأرجل على الأيدي يترتّب عليه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبيّ بلا ضرورة، ويترتّب عليه أيضاً إعمال البعيد دون القريب مع صحّة حمله عليه، وهما خلاف الأصل.

أُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١:٩٢، شرح الكافية ١:٧٩، كتاب سيبويه ١:٧٣، الحجّة للقرّاء السبعة ٣:٢١٤، الكشف عن وجوه القراءات ١:٤٠٦.

التجوّز من غير ضرورة تلجىء إلى ذلك، وفيه إيقاع اللبس، وربّما صرف المعنى عن مراد القائل.

ألا ترى أنّ رئيساً لو أقبل على صاحب له فقال له: أكرم زيداً وعمراً، وأضرب خالداً وبكراً، لكان الواجب على الصاحب أن يميّز بين الجملتين من الكلام، ويعلم أنّه ابتدأ في كلّ واحدة منهما ابتداءً عَطَفَ باقي الجملة عليه دون غيره، وأنّ بكراً في الجملة الثانية معطوف على خالد، كما أنّ عمراً في الجملة الأُولى معطوف على زيد، ولو ذهب هذا المأمور إلى أنّ بكراً معطوف على عمرو لكان قد انصرف عن الحقيقة ومفهوم الكلام في ظاهره، وتعسّفَ تعسّفاً صرف به الأمر عن مراد الآمر به، فأدّاه ذلك إلى إكرام من أُمر بضربه.

ووجه آخر: وهو أنّ القراءة بنصب الأرجل غير موجبة أن تكون معطوفة على الأيدي، بل تكون معطوفة على الرؤوس في المعنى دون اللفظ؛ لأنّ موضع الرؤوس نصب بوقوع الفعل الذي هو المسح، وإنّما انجرّت بعارض وهو الباء.

والعطف على الموضع دون اللّفظ جائز مستعمل في لغة العرب[٢١]، ألا تراهم يقولون: مررت بزيد وعمراً، ولست بقائم ولا قاعداً؛ قال الشاعر:

مُعاوي إنّنا بشر فأسجِح[٢٢] فلسنا بالجبالِ ولا الحديدا[٢٣]

---

(٢١) من ذلك قول تأبّط شراً ـ وهو من شواهد سيبويه ـ:

هل أنت باعث دينارٍ لحاجتنا أو عبدَ ربّ أخا عون بن مخراق

فعطف «عبد» على محلّ «دينار» وكان حقّه الجرّ، إلّا أنّه نصبه عطفاً على الموضع، لأنّ التقدير «باعثٌ ديناراً» ومثله كثير.

الكتاب ١:٦٧، ١٧١، خزانة الأدب ٨:٢١٥، الحجّة للقرّاء السبعة ٣:٢١٥، التفسير الكبير ـ للفخر الرازي ـ ١١:١٦١، كنز العرفان ١:١٢.

(٢٢) أسجح: أرفق. «الصحاح ـ سجح ـ ١:٣٧٢».

(٢٣) البيت لعقبة بن الحارث الأسديّ، وهو من شواهد سيبويه، احتجّ به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض، وتبعه في ذلك الزجّاج، والبيت الذي يليه:

أديروها بنو حرب عليكم ولا ترموا بها الغرض البعيدا

←

والنصب في هذه الأمثلة كلّها إنّما هو العطف على الموضع دون اللّفظ، فيكون على هذا من قرأ الآية بنصب الأرجل كمن قرأها بجرّها، وهي في القراءتين جميعاً معطوفة على الرؤوس التي هي أقرب إليها في الذِكْر من الأيدي، ويخرج ذلك عن طريق التعسّف، ويجب المسح بهما جميعاً، والحمدلله.

وشيء آخـر: وهو أنّ حمل الأرجل في النصب على أن تكون معطوفة على الرؤوس أوْلى من حملها على أن تكون معطوفة على الأيدي؛ وذاك أنّ الآية قد قرئت بالجـرّ والنصب معـاً، والجرّ موجِب للمسح، لأنّه عطف على الرؤوس، فمن جعل النصب إنّما هو لعطف الأرجل على الأيدي أوجبَ الغسل، وأبطل حكم القراءة بالجرّ الموجب للمسح.

ومن جعل النصب إنّما هو لعطف الأرجل على موضع الرؤوس أوجب المسح الـذي أوجبـه الجـرّ، فكان مستعملاً للقراءتين جميعاً، غير مبطل لشيء منهما، ومن استعملهما فهو أسعد ممّن استعمل أحدهما.

**فإن قيل:** ما أنكرتم أن يكون استعمال القراءتين إنّما هو بغسل الرجلين، وهو أحوط في الدين، وذلك أنّ الغسل يأتي على المسح ويزيد عليه، فالمسح داخل فيه، فمن غسل فكأنّما مسح وغسل، وليس كذلك من مسح؛ لأنّ الغسل غير داخل في المسح.

**قلنا:** هذا غير صحيح؛ لأنّ الغسل والمسح فِعلان كلّ واحد منهما غير الآخر، وليس بداخل فيه، ولا قائم مقامه في معناه الذي يقتضيه.

ويبيّن ذلك أنّ الماسح كأنّه قيل له: اقتصر فيما تتناوله من الماء على ما يندى به العضو الممسوح، والغاسل كأنّما قيل له: لا تقتصر على هذا القدر، بل تناول من الماء ما يسيل ويجري على العضو المغسول.

---

جـــ الإنصاف في مسائل الخلاف : ٣٣٢، الكتاب ١:٦٧، العقد الفريد ١:٥٠، مغني اللبيب ٢: ٦٢١، شرح شواهد المغني ٢:٨٧٠، خزانة الأدب ٢:٢٦٠.

فقد تبيّن أنّ لكلّ واحد من الفعلين كيفيّة يتميّز بها عن الآخر، ولولا ذلك لكان من غسل رأسه فقد أتى على مسحه، ومن اغتسل للجُمعة فقد أتى على وضوئه، هذا مع إجماع أهل اللغة والشرع على أنّ المسح لا يسمّى غسلاً، والغسل لا يسمّى مسحاً[٢٤].

فإن قيل: لِمَ زعمتم ذلك وقد ذهب بعض المفسّرين إلى أنّ معنى قوله سبحانه: ﴿فَطَفِقَ مَسْحَاً بِالسُّوقِ وَ الْأَعْنَاقِ﴾[٢٥] أنّه غسل سوقها وأعناقها، فسمّي الغسل مسحاً.

قلنا: ليس هذا مجمعاً عليه في تفسير هذه الآية؛ وقد ذهب قوم إلى أنّه أراد المسح بعينه[٢٦]، وقال أبو عبيدة[٢٧] والفرّاء[٢٨] وغيرهما: أنّه أراد بالمسح الضرب[٢٩].

وبعد: فإنّ من قال: إنّه أراد بالمسح الغسل، لا يخالف في أنّ تسمية الغسل لا

---

(٢٤) المسح: مرور اليد على الممسوح، والغسل: سيلان الماء على المغسول ولو قليلاً.

ولو جاز أن يطلق المسح على الغسل مجازاً، كما قالوا: تمسّحت للصلاة، وكقول أبي زيد: المسح خفيف الغسل، لو جاز ذلك لما جاز شرعاً، لأن الشرع فرّق بين الغسل والمسح، ولذلك قالوا: بعض أعضاء الطهارة مغسولة وبعضها ممسوحة: وفلان يرى غسل الرجلين وفلان يرى مسحهما.

التعريفات ـ للجرجاني ـ:٩٣، مفردات ألفاظ القرآن ـ للأصفهاني ـ:٣٦٠، التبيان ـ للطوسيّ ـ ٣:٤٥٤.

أحكام القران ـ لابن العربي ـ٢:٥٦٧ و٢:٥٦٢، تفسير الطبري ٦:٨٣.

(٢٥) سورة صٓ ٣٨:٣٣.

(٢٦) كابن عبّاس والزهريّ وابن كيسان وابن جرير الطبريّ وعلي بن أبي طلحة والنحّاس ومجاهد والقاضي أبي يعلى.

تفسير الطبريّ ٢٣:١٠٠، تفسير القرآن العظيم ـ لابن كثير ـ ٤:٣٧، التفسير الكبير ـ للفخر الرازي ـ ٢٦:٢٠٦، الجامع لأحكام القرآن ـ للقرطبي ـ ١٥:١٩٥، أحكام القرآن ـ للجصّاص ـ ٣:٣٨٢، تفسير البيضاويّ ٢:٣١٢، إعراب القران ـ للنحّاس ـ ٣:٤٦٣، زادالمسير ٧:١٣١، مجمع البيان ـ للطبرسي ـ ٤:٤٧٥، لسان العرب ٢:٥٩٥.

(٢٧) معمّر بن المثنّى، التيميّ بالولاء، البصريّ، أبو عبيدة، من أئمّة العلم والأدب واللغة، مولده ووفاته بالبصرة، توفّي في سنة ٢٠٩هـ.

وفيات الأعيان ٥:٢٣٥، ميزان الاعتدال ٤:١٥٥، تأريخ بغداد ١٣:٢٥٢.

(٢٨) يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلميّ، مولى بني أسد، إمام الكوفيّين وأعلمهم بالنحو والفقه وفنون الأدب، توفّي في سنة ٢٠٧هـ.

وفيات الأعيان ٦:١٧٦، تهذيب التهذيب ١١:١٨٦، سيرأعلام النبلاء ١٠:١١٨، تأريخ بغداد ١٤:١٤٩.

(٢٩) ويضاف لما ذكره المصنّف ـ قدّس سرّه ـ: قتاده والزجّاج وابن الاثير والسدّيّ والحسن البصريّ ومقاتل والخليل ←

تخالف مسحاً مجازاً واستعارة، وليس هو على الحقيقة، ولا يجوز لنا أن نصرف كلام الله تعالى عن حقائق ظاهرة إلّا بحجّة صارفة.

فإن قال: ما تنكرون من أن يكون جرّ الأرجل في القراءة إنّما هو لأجل المجاورة لا للنسق، فإنّ العرب قد تعرب الاسم بإعراب ما جاوره؛ كقولهم: جحر ضبٍّ خربٍ، فجرّوا خرباً لمجاورته لضبّ، وإنْ كان في الحقيقة صفة للجحر لا للضبّ.

فتكون كذلك الأرجل، إنّما جُرّت لمجاورتها في الذكر لمجرور وهو الرؤوس؛ قال امرؤ القيس[٣٠]:

كأنّ ثبيراً في عرانين وبله ... كبيرُ أُناسٍ في بجادٍ مزمّلِ[٣١]

فجرّ مزمّلاً لمجاورته لبجاد، وإن كان من صفات الكبير، لا من صفات البجاد، فتكون الأرجل على هذا مغسولة، وإن كانت مجرورة.

قلنا: هذا باطل من وجوه:

---

ـــ ابن أحمد والكلبيّ وابن السائب وابن قتيبة وأبو سليمان الدمشقيّ.

تفسير الطبريّ ٢٣:١٠٠، الجامع لأحكام القرآن ـ للقرطبي ـ ١٥:١٩٥، تفسير القرآن العظيم ـ لابن كثير ـ ٤:٣٧، زاد المسير ٧:١٣١، معاني القرآن ـ للفرّاء ـ ٢:٤٠٥، مجاز القرآن ـ لأبي عبيدة ـ ٢:١٨٣، الكشف عن وجوه القراءات ١:٤٠٦، مجمع البيان ـ للطبرسيّ ـ ٤:٤٧٥، لسان العرب ٢:٥٩٥، العين ٣:١٥٦.

(٣٠) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث، أشهر شعراء العرب، يمانيّ الأصل، نجديّ المولد، من شعراء المعلّقات، توفّي في سنة ٨٠ ق هـ.

طبقات فحول الشعراء ١:٥٢، و٨٢، خزانة الأدب ١:٣٢٩، شرح ابن أبي الحديد ٩:٢٤٤.

(٣١) المعنى العامّ للبيت: كأن ثبيراً في أوائل مطر هذا السحاب سيّد أُناس، قد تلفّف بكساء مخطّط، شبّه تغطيته بالغثاء بتغطيّ هذا الرجل بالكساء، وقد جُرّ «مزمّل» صفة لكبير، وكان حقّها الرفع، وإنّما خفض لمجاورته لبجاد عند بعض العلماء، ولأناس عند بعضهم وهو المرجّح، وقال أبو عليّ الفارسي: إنّه ليس على الخفض بالجوار، بل جعل مزمّلاً صفة حقيقية لبجاد، قال: لأنّه أراد «مزمّل فيه» ثم حذف حرف الجر فارتفع الضمير واستتر في اسم المفعول؛ كما أنّ الإقواء جارٍ على ألسنتهم، فيمكن أن يكون حرف الروي مرفوعاً وجرّ إقواءً، كما قال النابغة الذبياني:

زغم البوارح أنّ رحلتنا غداً ... وبذاك حدّثنا الغرابُ الأسودِ

لا مرحباً بغدٍ ولا أهلاً به ... إن كان توديع الأحبّة في غدِ

مغني اللبيب ٢:٦٦٩ و٨٩٥، ديوان امرىء القيس:٦٢، المعلّقات العشر:٩٢، خزانة الأدب ٥:٩٨، لسان العرب ١٢:١٧٧.

أوّلها: اتّفاق أهل العربيّة على أنّ الإعراب بالمجاورة شاذّ نادر ولا يقاس عليه، وإنّما ورد مسموعاً في مواضع لا يتعدّاها إلى غيرها، وما هذا سبيله فلا يجوز حمل القرآن عليه من غير ضرورة تلجىء إليه[٣٢].

وثانيها: أنّ المجاورة لا يكون معها حرف عطف، وهذا ما ليس فيه بين العلماء خلاف[٣٣]، وفي وجود واو العطف في قوله تعالى: ﴿وأَرْجُلَكُم﴾ دلالة على بطلان دخول المجاورة فيه، وصحّة العطف.

وثالثها: أنّ الإعراب بالجوار إنّما يكون بحيث ترتفع الشبهة عن الكلام، ولا يعترض اللّبس في معناه، ألا ترى أنّ الشبهة زائلة والعلم حاصل في قولهم: جُحر ضبٍّ خربٍ، بأنّ خرباً صفة للجحر دون الضبّ، وكذلك ما أنشد في قوله: مزمّلِ، وأنّه من صفات الكبير دون البجاد؟!

وليس هكذا الآية، لأنّ الأرجل يصحّ أن يكون فرضها المسح، كما يصحّ أن يكون الغسل، فاللّبس مع المجاورة فيها قائم، والعلم بالمراد منها مرتفع، فبانَ بما ذكرناه أنّ الجرّ فيها ليس هو بالمجاورة، والحمد لله.

فإن قيل: كيف ادّعيتم أنّ المجاورة لا تجوز مع واو العطف، وقد قال الله

---

(٣٢) اتّفق كثير من أئمّة اللغة على أنّ الجرّ بالمجاورة ضعيف جدّاً ولا يقاس عليه، وأنكر البعض أن يكون الجرّ بالمجاورة جائزاً في كلام العرب، ومن جملة من أنكره السيرافي وابن جنّيّ، وقد تأوّلا «خربٍ» في قولهم: «هذا جُحرُ ضبٍّ خربٍ» صفة للضبّ لا للجحر، قال السيرافي: أصله «خربٍ الجحرُ منه» ثمّ حذف الضمير للعلم به، كما تقول: «مررت برجل حسن الوجه» بالإضافة، والأصل: «حسن الوجه منه».

وقال ابن جنّي: الأصل: «خرب جحره» ثمّ أُنيب المضاف إليه عن المضاف فارتفع واستتر.

وقال الفرّاء: لا يخفض بالجوار إلّا ما استعملته العرب.

وقال أبو إسحاق النحوي: الجرّ بالمجاورة لايجوز في كتاب الله عزّوجلّ، وإنّما يجوز في ضرورة الشعر.

وقال جلّ النحاة: إنّ المسموع من كلام العرب في «جحر ضبٍّ خربٍ» وغيره الرفع والجر، والرفع في كلامهم أكثر وأفصح.

أُنظر: مغني اللبيب ٢:٨٩٤ و٨٩٦، الكتاب ١:٤٣٦، لسان العرب ٢:٥٩٣، خزانة الأدب ٥:٩١، التفسير الكبير ـ للفخر الرازي ـ ١١:١٦١، كنز العرفان ١:١٦.

(٣٣) خزانة الأدب ٥:٩٤ و٩:٤٤٤، مغني اللبيب ٢:٨٩٥، التفسير الكبير ـ للفخر الرازي ـ ١١:١٦١.

عزّوجلّ:﴿يَطُوفُ عَلَيهِم وِلدَانٌ مُخَلَّدُونَ* بِأَكوابٍ وأَبَاريقَ﴾[٣٤] ثمّ قال:﴿وَ حُورٍ عِينٍ﴾[٣٥] فخفضهنّ بالمجاورة، لأنّهنّ يطفن ولا يُطاف بهنّ.

قلنا: أوّل ما في هذا أنّ القرّاء لم يجمعوا على جرّ ﴿حورٍ عين﴾ بل أكثر السبعة يرى أنّ الصواب فيها الرفع، وهم: نافع وابن كثير،وعاصم في رواية أبي عمرو، وابن عامر[٣٦].

وإنّما قرأها بالجرّ حمزة والكسائيّ وفي رواية المفضّل[٣٧] عن عاصم[٣٨].

وقد حكي عن أُبَيّ[٣٩] أنّه كان ينصب فيقرأ: ﴿وحوراً عيناً﴾[٤٠].

ثمّ إنّ للجرّ فيها وجهاً صحيحاً غير المجاورة، وهو أنّه لمّا تقدّم قوله تعالى: ﴿أُولئِكَ الْمُقَرَّبُونَ* في جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾[٤١] عطف بحور عين على جنّات النعيم، فكأنّه قال: هم في جنّات النعيم، وفي مقارنة أو معاشرة حورعين، وحذف المضاف، وهذا وجه

---

(٣٤) سورة الواقعة ٥٦:١٧،١٨.

(٣٥) سورة الواقعة ٥٦:٢٢.

(٣٦) الرفع على تقدير «وعندهم حور عين» قال الكسائي: من قال: «وحورٌعين» بالرفع وعلّل بأنّه لا يطاف بهنّ يلزمه ذلك في «فاكهة ولحم» لأنّ ذلك لا يطاف به، وليس يطاف إلّا بالخمر وحدها.

أُنظر: الكشف عن وجوه القراءات ٢:٣٠٤، السبعة في القراءات:٦٢٢، حجّة القراءات:٦٩٥.

(٣٧) المفضّل بن محمّد بن يعلى بن عامر الضبّيّ، صاحب عاصم، كان راوية وعلّامة بالشعر والأدب وأيّام العرب، من أهل الكوفة، قيل في وفاته: إنّها في سنة ١٦٨هـ.

أُنظر: سيرأعلام النبلاء ١٤:٣٦٢، تأريخ بغداد ١٣:١٢١، البداية و النهاية ١٠:٢٢٨، لسان الميزان ٦:٨١، ميزان الاعتدال ٤:١٧٠.

(٣٨) الكشف عن وجوه القراءات ٢:٣٠٤، السبعة في القراءات:٦٢٢، حجّة القراءات:٦٩٥.

(٣٩) أُبَيّ بن كعب بن قيس بن عبيدة صحابي أنصاريّ، كان قبل الإسلام من أحبار اليهود، شهد كلّ المشاهد مع رسول الأكرم صلّى الله عليه وآله، وتوفّي بالمدينة في سنة ٢١هـ.

أُنظر: سير أعلام النبلاء ١:٣٨٩، الجرح والتعديل ٢:٢٩، أُسد الغابة ١:٤٩، حلية الأولياء ١:٢٥٠.

(٤٠) كما حكي النصب عن الأشهب العقيلي والنخعي وعيسى بن عمر الثقفي، وذلك على تقدير إضمار فعلٍ فكأنّه قال: «ويزوّجون حوراً عيناً» كما وجد في مصحف أُبَيّ.

أُنظر: الجامع لأحكام القرآن ـ للقرطبي ـ ١٧:٢٠٥، معاني القرآن ـ للفرّاء ـ ٣:١٢٤، إعراب القرآن ـ للنحّاس ـ ٤:٣٢٧.

(٤١) سورة الواقعة ٥٦:١١،١٢.

حسن، وقد ذكره أبو علي الفارسيّ[٤٢] في كتاب الحجّة في القراءات، واقتصر عليه دون ما سواه[٤٣]، ولو كان للجرّ بالمجاورة فيه وجه لذكره.

فإن قيل: ما أنكرتم أن تكون القراءة بالجرّ موجبة للمسح، إلّا أنّه متعلّق بالخفّين لا بالرجلين[٤٤]، وأن تكون القراءة بالنصب موجبة للغسل المتعلّق بالرجلين بأعيانهما، فتكون الآية بالقراءتين مفيدة لكلا الآمرين؟

قلنا: أنكرنا ذلك لأنّه انصراف عن ظاهر القرآن والتلاوة إلى التجوّز والاستعارة من غير أن تدعو إليه ضرورة ولا أوجبته دلالة، ذلك خطأ لا محالة، والظاهر يتضمّن ذكر الأرجل بأعيانها، فوجب أن يكون المسح متعلّقاً[٤٥] بها دون

---

(٤٢) الحسن بن أحمد بن عبدالغفّار، الفارسيّ الأصل، أحد الأئمّة في علوم العربيّة، وله فيها تصانيف قيّمة، ولد في «فسا» من أعمال فارس، وتجوّل في كثير من البلدان وعاد إلى فارس ومنها إلى بغداد فتوفّي بها في سنة ٣٧٧هـ.
أُنظر: سيرأعلام النبلاء ١٦:٣٧٩، تأريخ بغداد ٧:٢٧٥، وفيات الأعيان ٢:٨٠، معجم الأُدباء ٧:٢٣٢.

(٤٣) قال قطرب: يجوز أن تكون «وحور عين» معطوفة على الأكواب والأباريق، فجعل الحور يطاف بهنّ عليهم، لأنّ لأهل الجنّة لذّة في التطواف عليهم بالحور.
وقال النحّاس: الخفض يحمل على المعنى بالعطف على أكواب، لأنّ المعنى ينعّمون بهذه الأشياء وينعّمون بحور عين، وهذا جائز في العربية كثير.
كما وافق أبا عليّ الفارسي كثير من العلماء فيما ذهب إليه، فضلًا عن أنّهم ذهبوا مذاهب شتّى في التأويل بعيداً عن العطف بالجوار.
أُنظر: الكشف عن وجوه القراءات ٢:٣٠٤، معاني القرآن ـ للفرّاء ـ ٣:١٢٣، مغني اللبيب ٢:٨٩٥، خزانة الأدب ٥:٩٥، حجّة القراءات:٦٩٥، الجامع لأحكام القرآن ـ للقرطبي ـ ١٧:٢٠٤.

(٤٤) قال به الشافعيّ وبعض علماء الجمهور، والقائلين به يعوّلون على الخبر، لكنّ الرجوع إلى القرآن أوْلى من التعويل على الخبر الواحد سيّما في هذه الآية، لوجهين:
أوّلهما: أجمع المفسّرون على أنّ هذه الآيات لا نسخ فيها، فامتنع أن يكون المسح على الرجلين منسوخاً بالمسح على الخفّين.
ثانيهما: إذا افترضنا تقدّم خبر «المسح على الخفين» على النزول فإنّه منسوخ بالقرآن بالمسح على الرجلين كما تبيّن، والأخبار المرويّة في المسح على الخفّين مؤوّلة بالمسح على النعل العربي لأنّه لا يحول دون مسّ ظاهر القدم، أو أنّها قبل النزول، وقد روي عن ابن عبّاس قوله: المسح على الخفّين منسوخ بسورة المائدة.
أُنظر: الجامع لأحكام القرآن ـ للقرطبي ـ ٦:٩٣، التفسير الكبير ـ للفخر الرازي ـ ١١:١٦٣، تفسير القرآن العظيم ـ لابن كثير ـ ٢:٢٧.

(٤٥) في الأصل: منغلقاً.

غيرها، كما أنّه تضمّن ذكر الرؤوس وكان الواجب المسح بها أنفسها دون أغيارها.

ولا خلاف في أنّ الخفاف لا يعبّر عنها بالأرجل، كما أنّ العمائم لا يعبّر عنها بالرؤوس، ولا البراقع بالوجوه، فوجب أن يكون الغرض متعلّقاً بنفس المذكور دون غيره على جميع الوجوه، ولو شاع سوى ذلك في الأرجل حتّى تكون هي المذكورة والمراد سواها، لشاع نظيره في الوجوه والرؤوس ولجاز أيضاً أن يكون قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللهَ وَ رَسُولَهُ وَ يَسْعَوْنَ فِي الْأَرضِ فَسَاداً أَنْ يُقَتَّلُوا أَو يُصَلَّبُوا أَو تُقَطَّعَ أَيدِيهِم وَ أَرجُلُهُم مِّن خِلَافٍ﴾[٤٦] محمولاً على غير الأبعاض المذكورة، ولا خلاف في أنّ هذه الآية دالّة بظاهرها على قطع الأيدي والأرجل بأعيانها، وأنّه لا يجوز أن ينصرف عن دليل التلاوة وظاهرها؛ فكذلك آية الطهارة لأنّها مثلها.

**فإن قيل:** إنّ عطف الأرجل على الأيدي أوْلى من عطفها على الرؤوس ؛ لأجل أنّ الأرجل محدودة كاليدين، وعطف المحدود على المحدود أشبه بترتيب الكلام[٤٧].

**قلنا:** لو كان ذلك صحيحاً، لم يجز عطف الأيدي وهي محدودة على الوجوه وهي غير محدودة، في وجود ذلك، وصحّة اتّفاق الوجوه والأيدي في الحكم مع اختلافهما في التحديد، دلالة على صحّة عطف الأرجل على الرؤوس، واتّفاقهما في الحكم، وإن اختلفا في التحديد.

على أنّ هذا أشبه بترتيب الكلام ممّا ذكر الخصم؛ لأنّ الله تعالى ذكر عضواً مغسولاً غير محدود، وهو الوجه، وعطف عليه من الأيدي بمحدود مغسول، ثمّ ذكر عضواً ممسوحاً غير محدود، وهو الرأس، وعطف عليه من الأرجل بممسوح محدود،

---

(٤٦) سورة المائدة ٥:٣٣.

(٤٧) ذهب إليه بعض اللغويّين.

أُنظر: لسان العرب ٢:٥٩٣، معاني القرآن ـ للزجّاج ـ ٢:١٥٤، الكشف عن وجوه القراءات ١:٤٠٧، الحجّة للقرّاء السبعة ٣:٢١٥.

فتقابلت الجملتان من حيث عطف فيهما مغسول محدود على مغسول غير محدود، وممسوح محدود على ممسوح غير محدود.

فأمّا من ذهب إلى التخيير، وقال: أنا مخيّر في أن أمسح الرجلين وأغسلهما؛ لأنّ القراءتين تدلّان على الأمرين كلاهما، مثل: الحسن البصريّ[٤٨]،والجبّائيّ[٤٩]،ومحمّد بن جرير الطبريّ[٥٠]،ومن وافقهم[٥١]، فيسقط قولهم بما قدّمناه من أنّ القراءتين لا يصحّ أن تدلّا إلّا على المسح، وأنّه لا حجّة لمن ذهب إلى الغسل، وإذا وجب المسح بطل التخيير.

وقد احتجّ الخصوم لمذهبهم من طريق القياس، فقالوا: إنّ الأرجل عضو يجب فيه الديّة، أُمرنا بإيصال الماء إليه، فوجب أن يكون مغسولاً كاليدين.

وهذا احتجاج باطل وقياس فاسد؛ لأنّ الرأس عضو يجب فيه الديّة، وقد أُمرنا

---

(٤٨) الحسن بن يسار البصريّ، كان إمام أهل البصرة، وهوأحد العلماء الفقهاء العظماء الشجعان النسّاك، ولد بالمدينة وشبّ في كنف الإمام عليّ عليه السلام، وسكن البصرة وتوفّي بها في سنة ١١٠هـ.

أُنظر: سير أعلام النبلاء ٤:٥٦٣، حلية الأولياء ٢:١٣١، وفيات الأعيان ٢:٦٩، تهذيب التهذيب ٢:٢٦٣.

(٤٩) محمد بن عبدالوهّاب بن سلّام الجبّائي، من أئمّة المعتزلة وإليه نسبت الطائفة الجبّائيّة، اشتهر في البصرة وتوفّي بها في سنة ٣٠٣هـ.

وفيات الأعيان ٤:٢٦٧، الفرق بين الفرق:١٨٣، سيرأعلام النبلاء ١٤: ١٨٣، الملل والنحل ١:٧٣، لسان الميزان ٥:٢٧١.

(٥٠) محمّد بن جرير بن يزيد الطبريّ، المؤرّخ والمفسّر، ولد في آمل بطبرستان، واستوطن بغداد وتوفي بها في سنة ٣١٠هـ.

سيرأعلام النبلاء ١٤:٢٦٧، تأريخ بغداد ٢:١٦٢، وفيات الأعيان ٤:١٩١، تذكرة الحفّاظ ٢:٧١٠.

(٥١) وقد وافقهم أيضاً ابن العربي والأوزاعيّ والثوريّ، وأوجب الناصر للحقّ من أئمّة الزيديّة وداود الأصفهاني الجمع بين المسح والغسل.

أُنظر: المبسوط ـ للسرخسيّ ـ ١:٨، المجموع ١:٤١٧، المغني ١:١٥٠، البحر الزخّار ٢:٦٧، الفتوحات المكّية ١:٣٤٣، الجامع لأحكام القرآن ـ للقرطبيّ ـ ٦:٩١ ـ ٩٢، أحكام القرآن ـ للجصّاص ـ ٢:٣٤٥، تفسير الطبريّ ٦:٨٣، أحكام القرآن ـ لابن العربي ـ ٢:٥٧٥، التفسير الكبير ـ للفخر الرازيّ ـ ١١:١٦١، الكشف عن وجوه القراءات ١:٤٠٦.

وانظر: الخلاف ـ للطوسيّ ـ ١:٩٠، مجمع البيان ـ للطبرسيّ ـ ٢:١٦٤.

بإيصال الماء إليه، وهو مع ذلك ممسوح.

ولو تركنا والقياس لكان لنا منه حجّة هي أوْلى من حجّتهم، وهي: أنّ الأرجل عضو من أعضاء الطهارة الصغرى، يسقط حكمه في التيمّم، فوجب أن يكون فرضه المسح، دليله الرأس[٥٢].

**فإن قالوا:** هذا ينتقض عليكم بالجنب؛ لأنّ غسل جميع بدنه وأعضائه يسقط في التيمّم، وفرضه مع ذلك الغسل.

**وقد احترزنا من هذا بقولنا:** إنّ الأرجل عضو من أعضاء الطهارة الصغرى، فلا يلزمنا بالجنب نقض على هذا.

**فإن قال قائل:** فما تصنعون في الخبر المرويّ عن النبيّ صلّى الله عليه وآله: أنّه توضّأ فغسل وجهه وذراعيه، ثمّ مسح رأسه وغسل رجليه، وقال: «هذا وضوء الأنبياء من قبلي، هذا الذي لا يقبل الله الصلاة إلّا به»؟

**قيل له:** هذا الخبر الذي ذكرته مختلط من وجهين رواهما أصحابك:

أحدهما: أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله توضّأ مرّة مرّة، وقال: «هذا الذي لا يقبل الله صلاة إلّا به»[٥٣]ولم يأت في الخبر كيفية الوضوء.

والآخر: أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله غسل وجهه ثلاثاً، ويديه ثلاثاً، ومسح رأسه، وغسل رجليه إلى الكعبين، وقال: «هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي»[٥٤]ولم يقل فيه: «لم يقبل الله صلاة إلّا به» فخلطت في روايتك أحد الجزءين بالآخر لبعدك عن معرفة الأثر.

---

(٥٢) روي عن ابن عباس أنّه قال: ما كان عليه الغسل جعل عليه التيمّم، وما كان عليه المسح أُسقط، وروي عن الشعبي مثله.

أُنظر: أحكام القرآن ـ لابن العربيّ ـ ٢:٥٧٧، مجمع البيان ـ للطبرسيّ ـ ٢:١٦٥.

(٥٣) سنن ابن ماجة ١:١٤٥/٤١٩، مسند الطيالسيّ: ٢٦٠/١٩٢٤، سنن الدار قطني ١:٧٩ و٨٠ و٨١، كنز العمّال ٩:٤٥٤/٢٦٩٣٨ و٤٥٧/٢٦٩٥٧ و٤٣١/٢٦٨٣١، المبسوط ـ للسرخسيّ ـ ١:٩، الفقيه ١:٢٥/٧٦.

(٥٤) مسند الطيالسيّ: ٢٦٠/١٩٢٤، سنن الدار قطني ١:٧٩ و٨٠ و٨١، كنز العمّال ٩:٤٥٤/٢٦٩٣٨ و٤٥٧/٢٦٩٥٧، المبسوط ـ للسرخسيّ ـ ١:٩.

وبعد: فلو كانت الرواية على ما أوردته لم يكن لك فيها حجّة، لأنّ الخبر إذا خالف ما دلّ عليه القرآن، وجب إطراحه والمصير إلى القرآن دونه، ولو سلّمنا لك باللفظ الذي تذكره بعينه، كان لنا أن نقول: إنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله مسح رجليه في وضوئه، ثمّ غسلهما بعد المسح لتنظيف، أو تبريد ونحو ذلك ممّا ليس هو داخلاً في الوضوء، فذكر الراوي الغسل ولم يذكر المسح الذي كان قبله، إمّا لأنّه لم يشعر به لعدم تأمّله، أو لنسيان اعترضه، أو لظنّه أنّ المسح لا حكم له، وأنّ الحكم للغسل الذي بعده، أو لغير ذلك من الأسباب، وليس هذا بمحال.

**فإن قال:** فقد روي عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم أنّه قال: «ويل للأعقاب من النار»[٥٥] فلو كان ترك غسل العقب في الوضوء جائزاً، لَما توعّد على ترك غسله.

**قلنا:** ليس في هذا الخبر ذكر مسح ولا غسل فيتعلّق به، ولا فيه أيضاً ذكر وضوء فنورده لنحتجّ به، وليس فيه أكثر من قوله: «ويل للأعقاب من النار».

**فإن قال:** قد روي أنّه رآها تلوح فقال: «ويل للأعقاب من النار»[٥٦].

**قيل له:** وليس لك في هذا أيضاً حجّة، ولا فيه ذكر لوضوء في طهارة.

وبعد: فقد يجوز أن يكون رأي قوماً غسلوا أرجلهم في الوضوء عوضاً عن[٥٧] مسحها، ورأى أعقابهم يلوّح عليها الماء، فقال: «ويل للأعقاب من النار».

ويجوز أيضاً أن يكون رأى قوماً اغتسلوا من جنابة، ولم يغمس الماء جميع أرجلهم، ولاحت أعقابهم بغير ماء، فقال: «ويل للأعقاب من النار».

ويمكن أيضاً أن يكون ذلك في الوضوء لقوم من طغام[٥٨] العرب مخصوصين،

---

(٥٥) صحيح مسلم ١: ٢٤١/٢١٤، صحيح البخاريّ ١: ٥١، مسند أحمد ٢: ٢٠١ و٤٧١، سنن أبي داود ١: ٩٧/٢٤، سنن النسائيّ ١: ٧٧، مسند الطيالسيّ: ١٥٥٢/٢١٧، تفسير الطبريّ ٦: ٨٤.

(٥٦) صحيح مسلم ١: ٢٤١/٢١٤، سنن النسائيّ ١: ٧٧، سنن ابن ماجة ١: ٤٥٠/١٥٤، تفسير الطبريّ ٦: ٨٥.

(٥٧) في الأصل: من.

(٥٨) الطغام: أوغاد الناس . «الصحاح ـ طغم ـ ٥: ١٩٧٥» وفي الأصل: طغامة، وكلاهما بمعنىً.

كانوا يمشون حفاة فتشقّق أعقابهم، فيداوونها بالبول على قديم عادتهم، ثمّ يتوضؤون ولا يغسلون أرجلهم قبل الوضوء من آثار النجس، فتوعّدهم النبيّ صلّى الله عليه وآله بما قال، وكلٌّ هذا في حيّز الإمكان.

**ثمّ يقال له:** وقد قابل ما رويت أخبار هي أصحّ وأثبت في النظر، والمصير إليها أوْلى، لموافقة ظاهرها لكتاب الله تعالى:

فمنها: أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله قام[٥٩] بحيث يراه أصحابه، ثمّ توضّأ فغسل وجهه وذراعيه، ومسح برأسه و رجليه[٦٠].

ومنها: أنّ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام قال للناس في الرحبة[٦١]: «ألا أدلّكم على وضوء رسول الله صلّى الله عليه وآله»؟

قالوا: بلى.

فدعا بقعب[٦٢] فيه ماء، فغسل وجهه وذراعيه، ومسح على رأسه ورجليه، وقال: «هذا وضوء من لم يحدث حدثاً»[٦٣].

**فإن قال الخصم:** ما مراده بقوله: «وضوء من لم يحدث حدثاً»؟ وهل هذا إلّا دليل على أنّه قد كان على وضوء قبله؟

**قيل له:** مراده بذلك أنّه الوضوء الصحيح الذي كان يتوضّؤه رسول الله صلّى الله عليه وآله، وليس هو وضوء من غيّر وأحدث في الشريعة ما ليس منها.

ويدلّ على صحّة هذا التأويل، وفساد ما توهّمه الخصم: أنّه قصد أن يريهم فرضاً يعوّلون عليه ويقتدون به فيه، ولو كان على وضوء قبل ذلك، لكان لم يعلّمهم الفرض الذي هم أحوج إليه.

---

(٥٩) في الأصل: قال.

(٦٠) سنن أبي داود ١:٤١/١٦٠، كنز العمّال ٩:٤٧٦/٢٧٠٤٢، تفسير الطبريّ ٦:٨٦.

(٦١) الرحبة: قرية بحذاء القادسية على مرحلة من الكوفة. «معجم البلدان ٣:٣٣».

(٦٢) القعب: قدح من خشب مقعّر. «الصحاح ـ قعب ـ ١:٢٠٤».

(٦٣) تفسير الطبريّ ٦:٨٦، تفسير القرآن العظيم ـ لابن كثير ـ ٢:٢٨، الدرّ المنثور ٢:٢٦٢.

ومن ذلك: ما روي عن أمير المؤمنين عليه السلام من قوله: «ما نزل القرآن إلّا بالمسح»[٦٤] ولا يجوز أن يكون أراد بذلك إلّا مسح الرجلين، لأنّ مسح الرؤوس لا خلاف فيه.

ومنه: قول ابن عبّاس رحمة الله عليه: نزل القرآن بغسلين و مسحين[٦٥].

ومن ذلك: إجماع آل محمّد عليهم السلام على مسح الرجلين دون غسلهما[٦٦]، وهم الأئمّة والقدوة في الدين، لا يفارقون كتاب الله عزّ و جلّ إلى يوم القيامة، وفيما أوردناه كفاية، والحمد لله.

سؤال: فإن قال قائل: فَلِمَ ذهبتم في مسح الرأس والرجلين إلى التبعيض ؟

جواب: قيل له: لِما دلّ عليه من ذلك كتاب الله سبحانه، وسُنّة نبيّه صلّى الله عليه وآله:

أمّا دليل مسح بعض الرأس فقول الله تعالى: ﴿وامْسَحُوا بِرُءُوسِكُم﴾[٦٧] فأدخل الباء التي هي علامة التبعيض، وهي التي تدخل على[٦٨] الكلام مع استغنائه في إفادة المعنى عنها، فتكون زائدة؛ لأنّه لو قال: وامسحوا رؤوسكم، لكان الكلام صحيحاً، ووجب مسح جميع الرأس، فلمّا دخلت الباء التي لم يفتقر الفعل في تعدّيه إليها، أفادت التبعيض.

وأمّا دليل مسح بعض الأرجل: فعطفها على الرؤوس، والمعطوف يجب أن

---

(٦٤) التهذيب ١:٦٣/١٧٥، والحديث عينه مرويّ عن أنس والشعبي.
أُنظر: الدرّ المنثور ٢:٢٦٢.

(٦٥) أُنظر: الدرّ المنثور ٢:٢٦٢، تفسير الطبريّ ٦:٨٢، تفسير القرآن العظيم ـ لابن كثير ـ ٢:٢٧، التهذيب ١:٦٣/١٧٦.

(٦٦) أُنظر: تفسير النيسابوريّ بهامش الطبريّ ٦:٧٣، تفسير القرآن العظيم ـ لابن كثير ـ ٢:٢٥، نيل الأوطار ١:١٩٣، سنن أبي داود ١:٤٢/١٦٤، التفسير الكبير ـ للفخر الرازيّ ـ ١١:١٦١.
وانظر: التهذيب ١:٦٥/١٨٤، الاستبصار ١:٦٤/١٩١، الكافي ٣:٢٤/١.

(٦٧) سورة المائدة ٥:٦.

(٦٨) في الأصل: في.

يشارك المعطوف عليه في حكمه[٦٩].

وأمّا شاهد ذلك من السُنّة: فما روي أنّ رسول الله صلّى الله عليه وعلى آله توضّأ فمسح بناصيته، ولم يمسح الكلّ[٧٠].

ومن الحجّة على وجوب التبعيض في مسح الرؤوس والأرجل: إجماع أهل البيت عليهم السلام على ذلك، وروايتهم إيّاه عن رسول الله جدّهم صلّى الله عليه وآله[٧١]،وهم أخبر بمذهبه.

**سؤال:** فإن قال قائل: ما الكعبان عندكم اللذان تمسحون إليهما؟

**جواب:** قيل له: هما العظمان النابتان في ظهر القدمين عند عقد الشراك، وقد وافقنا على ذلك محمّد بن الحسن[٧٢]،دون مَن سواه[٧٣].

دليلنا: ما رواه أبان بن عثمان، عن ميّسر، عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال: «ألا أحكي لك وضوء رسول الله صلّى الله عليه وآله» ثمّ انتهى إلى أن قال: «فمسح

---

(٦٩) العطف بالواو يقتضي التشريك في الحكم مطلقاً.

قال الشافعيّ وابن عمر وإبراهيم والشعبيّ: يجب أن يمسح من الرأس ما يقع عليه اسم المسح، واحتجّ المخالفون لقولهم، بأنّ الباء الداخلة على الرؤوس للإلصاق، والمعروف أنّ باء الإلصاق إنّما تدخل على الأفعال غير المتعدّية بنفسها، مثل: مررت بزيدٍ، وذهبت بعمرو، أمّا إذا كان الفعل متعدّياً بنفسه كالمذكور في الآية، فلامناص أنّ التبعيض هو المراد، كما قال جلّ وعلا في سورة الإنسان(٦:٧٦): ﴿عيناً يشرب بها عباد الله﴾.

أُنظر رصف المباني: ٤٧٣، الجنى الداني في حروف المعاني: ١٥٨، التفسير الكبير ـ للفخر الرازيّ ـ ١١:١٦٠، الجامع لأحكام القرآن ـ للقرطبيّ ـ ٦:٨٨، مجمع البيان ـ للطبرسيّ ـ ٢:١٦٤.

(٧٠) أحكام القرآن ـ للجصّاص ـ ٢:٣٤٢، الكشّاف ـ للزمخشريّ ـ ١:٦١٠، مجمع البيان ـ للطبرسيّ ـ ٢:١٦٤.

(٧١) التهذيب ١:٩٠/٢٣٧، الاستبصار ١:٦١/١٨٢ و٦٢/٥، الكافي ٣:٢٥/٥، تفسير العيّاشيّ ١:٢٩٨/٥١.

(٧٢) محمّد بن الحسن بن فرقد، من موالي شيبان، إمام بالفقه والأُصول، وهو الذي نشر علم أبي حنيفة، ولد بواسط وعاش في الكوفة وبغداد، ومات بالريّ في سنة ١٨٩هـ.

أُنظر: سير أعلام النبلاء ٩:١٣٤، الجرح والتعديل ٧:٢٢٧، وفيات الأعيان ٤:١٨٤، تأريخ بغداد ٢:١٧٢.

(٧٣)أُنظر: المجموع ١:٤٢٢، سبل السلام ١:٦٢، فتح القدير ١:١٥، المغني ١:١٥٥، المبسوط ـ للسرخسيّ ـ ١:٩، شرح فتح القدير ١:١٠، بدائع الصنائع ١:٧، أحكام القرآن ـ للجصّاص ـ ٢:٣٤٧، أحكام القرآن ـ لابن العربي ـ ٢:٥٧٧، التفسير الكبير ـ للفخر الرازيّ ـ ١١:١٦٢، الدرّ المنثور ٢:٢٦٣،القاموس المحيط ـ كعب ـ ١: ١٣٩، لسان العرب ـ كعب ـ ١:٧١٨.

رأسه وقدميه، ثمّ وضع يده على ظهر القدم». ثمّ قال [: «هذا هو الكعب» قال: و أومأ بيده إلى أسفل العرقوب، ثمّ قال: «إنّ هذا هو الظنبوب»][٧٤].

* * *

(٧٤) ما بين المعقوفين أثبتناه من التهذيب ١:٧٥/١٩٠ ، إذ الظاهر أنّ بعد قوله: «ثمّ قال ...» سقطاً في النسختين ـ المخطوطة والمطبوعة على الحجر ـ بدليل عدم إكمال الحديث المرويّ عن أبي جعفر عليه السلام أولاً، ولأنّ العبارة التالية لقوله: «ثم قال...» في النسختين مقتطعة من حديث طويل من احتجاجات الإمام الصادق عليه السلام مع أبي شاكر الديصاني عن حدوث العالَم مما لا يناسب المقام... كما لا يوجد ما يدلّ على مقدار ما بقي من الرسالة أو على نهايتها.

## مصادر الترجمة والتحقيق:

١ـ أحكام القرآن ـ لأبن العربي ـ تحقيق علّي محمّد البجاوي ـ دار المعرفة ـ بيروت.

٢ـ أحكام القرآن ـ للجصّاص ـ دار الفكر ـ بيروت.

٣ـ الاستبصار ـ للطوسي ـ تحقيق السيد حسن الموسوي ـ دار الكتب الإسلامية ـ طهران ـ ١٣٩٠هـ.

٤ـ أُسد الغابة ـ للجزري ـ المكتبة الإسلامية ـ طهران.

٥ـ الإصابة ـ لأبن حجر ـ دار صادر ـ بيروت ـ عن مطبعة السعادة ـ مصر ـ ١٣٢٨هـ.

٦ـ إعراب القرآن ـ للنحّاس ـ تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ ١٤٠٥هـ.

٧ـ الأعلام ـ للزركلي ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ الطبعة السادسة ـ١٩٨٤م.

٨ـ أعيان الشيعة ـ للسيد محسن الأمين العاملي ـ تحقيق حسن الأمين ـ دار التعارف ـ بيروت ـ١٤٠٦هـ.

٩ـ أمل الآمل ـ للحرّ العاملي ـ تحقيق السيد أحمد الحسيني ـ مطبعة الآداب ـ النجف الأشرف.

١٠ـ الأنساب ـ للسمعاني ـ تحقيق عبد الرحمن بن يحيى ـ الطبعة الثانية ـ بيروت ١٤٠٠هـ.

١١ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ـ للأنباري ـ الطبعه الرابعة ـ ١٣٨٠هـ.

١٢ـ البحر الزخّار ـ لأحمد بن يحيى ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ١٣٩٤هـ.

١٣ـ بدائع الصنائع ـ للحنفي ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ الطبعة الثانية١٤٠٢هـ.

١٤ـ البداية والنهاية ـ لابن كثير ـ تحقيق مجموعة من الأساتذة ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الرابعة ـ١٤٠٨هـ.

١٥ـ تأريخ بغداد ـ للخطيب البغدادي ـ المكتبة السلفية ـ المدينة المنورة.

١٦ـ التبيان ـ للطوسي ـ دار احياء التراث العربي ـ بيروت.

١٧ـ تذكرة الحفّاظ ـ للذهبي ـ دار احياء التراث العربي ـ بيروت.

١٨ـ التعريفات ـ للجرجاني ـ ناصر خسرو ـ عن المطبعة الخيرية ـ مصر ـ١٣٠٦.

١٩ـ تفسير البيضاوي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٢٠ـ تفسير العيّاشي ـ تحقيق السيد هاشم المحلّاتي ـ المكتبة العلمية الإسلامية ـ طهران.

٢١ـ تفسير القرآن العظيم ـ لأبن كثير ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ١٤٠٦هـ.

٢٢ـ التفسير الكبير ـ للفخر الرازي ـ الطبعة الثالثة.

٢٣ـ التهذيب ـ للشيخ الطوسي ـ تحقيق السيد حسن الموسوي ـ دار الكتب الإسلامية ـ طهران.

٢٤ـ تهذيب الأسماء واللغات ـ للنووي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٢٥ـ تهذيب التهذيب ـ لأبن حجر ـ دار الفكر ـ بيروت ـ الطبعة الأُولى ـ١٤٠٤هـ.

٢٦ـ تهذيب الكمال ـ لجمال الدين أبي الحجّاج يوسف المزي ـ تحقيق الدكتور بشّار عوّاد معروف ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت.

٢٧ـ الجامع لأحكام القرآن ـ للقرطبي ـ دار احياء التراث العربي ـ بيروت ـ١٩٦٥م.

٢٨ـ جامع البيان في تفسير القرآن ـ للطبري ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ١٤٠٣هـ.

٢٩ـ الجرح والتعديل ـ للرازي ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ١٣٧١هـ.

٣٠ـ الجنى الداني في حروف المعاني ـ للمرادي ـ تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه والاستاذ محمد نديم فاضل ـ دار الآفاق الجديدة ـ بيروت.

٣١ـ حجّه القراءات ـ لأبي زرعة ـ تحقيق سعيد الأفغاني ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ١٤٠٤هـ.

٣٢ـ الحجّة للقرّاء السبعة ـ لأبي علي الفارسي ـ تحقيق بدر الدين قهوجي ـ دار المأمون ـ بيروت ١٤٠٤هـ.

٣٣ـ حلية الأولياء ـ لأبي نعيم الأصبهاني ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ١٤٠٥هـ.

٣٤ـ خزانة الأدب ـ البغدادي ـ تحقيق عبد السلام محمد هارون ـ الطبعة الثانية ـ القاهرة.

٣٥ـ الخلاف ـ للطوسي ـ جماعة مدرسي الحوزة ـ قم المقدّسة ـ ١٤٠٧هـ.

٣٦ـ الدرّ المنثور ـ للسيوطي ـ مكتبه آية الله العظمى المرعشي ـ قم المقدّسة.

٣٧ـ ديوان امرىء القيس ـ دار صادر ـ بيروت.

٣٨ـ الذريعة ـ للطهراني ـ دار الأضواء ـ بيروت.

٣٩ـ رجال السيد بحر العلوم ـ مطبعة آفتاب ـ طهران١٣٦٣.

٤٠ـ رصف المباني ـ للمالقي ـ تحقيق الدكتور أحمد محمّد الخرّاط ـ دار القلم ـ دمشق

١٤٠٥هـ.

٤١ـ روضات الجنّات ـ للخوانساري ـ مهر ـ قم المقدسة.

٤٢ـ زاد المسير ـ للجوزي ـ المكتب الإسلامي ـ بيروت ـ الطبعة الرابعة ـ١٤٠٧هـ.

٤٣ـ السبعة في القراءات ـ لابن مجاهد ـ تحقيق الدكتور شوقي ضيف ـ دار المعارف ـ الطبعة الثانية.

٤٤ـ سبل السلام ـ للصنعاني ـ تحقيق محمد عبد العزيز الخولي ـ دار الجيل ـ ١٤٠٠هـ.

٤٥ـ سنن ابن ماجه ـ تحقيق محمّد فؤاد عبد الباقي ـ دار الفكر ـ بيروت.

٤٦ـ سنن أبي داود ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ دار الفكر ـ بيروت.

٤٧ـ سنن الدار قطني ـ تحقيق السيد عبدالله هاشم يماني ـ دار المحاسن ـ القاهرة.

٤٨ـ سنن النسائي ـ دار الفكر ـ بيروت ـ الطبعة الأُولى ـ١٣٤٨هـ.

٤٩ـ سير أعلام النبلاء ـ للذهبي ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الثالثة ـ ١٤٠٥هـ.

٥٠ـ شرح ابن أبي الحديد ـ تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ـ دار إحياء الكتب العربية ـ بيروت.

٥١ـ شذرات الذهب ـ لابن العماد الحنبلي ـ دار الآفاق ـ بيروت.

٥٢ـ شرح شواهد المغني ـ للسيوطي ـ منشورات أدب الحوزة ـ قم المقدسة ـ أوفسيت.

٥٣ـ شرح المعلقات العشر ـ لأحمد الشنقيطي ـ دار القلم ـ بيروت.

٥٤ـ شرح فتح القدير ـ محمّد بن عبد الواحد ـ دار التراث العربي ـ بيروت.

٥٥ـ شرح الكافية ـ للاسترابادي ـ المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية.

٥٦ـ الصحاح ـ للجوهري ـ تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار ـ دار العلم للملايين ـ بيروت ـ ١٣٧٦هـ.

٥٧ـ صحيح البخاري ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.

٥٨ـ صحيح مسلم ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ دار الفكر ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٩٨هـ.

٥٩ـ صفوة الصفوة ـ لابن الجوزي ـ تحقيق محمود فاخوري ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ ١٤٠٦هـ.

٦٠ـ طبقات أعلام الشيعة ـ للطهراني ـ تحقيق علي نقي منزوي ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت.

٦١ـ طبقات فحول الشعراء ـ لأبن سلام الجمحي ـ تحقيق محمود محمّد شاكر ـ مطبعة المدني ـ القاهرة ـ بيروت.

٦٢ـ العبر ـ للذهبي ـ تحقيق أبو هاجر محمد السعيد ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

٦٣ـ العقد الفريد ـ لأبن عبد ربّه الأندلسي ـ تحقيق الدكتور مفيد محمد قميحة ـ دار الكتب العلمية.

٦٤ـ العين ـ للخليل بن أحمد ـ تحقيق الدكتور مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ـ أوفسيت دار الهجرة ـ قم المقدّسة.

٦٥ـ فتح القدير ـ للشوكاني ـ دار المعرفة ـ بيروت.

٦٦ـ الفتوحات المكّية ـ دار صادر ـ بيروت.

٦٧ـ الفرق بين الفرق ـ البغدادي ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ دار المعرفة ـ بيروت.

٦٨ـ الفقيه ـ للصدوق ـ تحقيق السيد حسن الموسوي ـ الطبعة الخامسة ـ ١٣٩٠.

٦٩ـ القاموس المحيط ـ للفيروزآبادي ـ دار الجيل ـ بيروت.

٧٠ـ الكافي ـ للكليني ـ المكتبة الإسلامية ـ طهران.

٧١ـ كامل ابن عديّ ـ دار الفكر ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ ١٤٠٩هـ.

٧٢ـ الكتاب ـ لسيبويه ـ تحقيق عبد السلام محمد هارون ـ عالم الكتب ـ بيروت.

٧٣ـ الكشّاف ـ للزمخشري ـ دار المعرفة ـ بيروت.

٧٤ـ الكشف عن وجوه القراءات ـ لمكي بن أبي طالب ـ تحقيق الدكتور محيي الدين رمضان ـ مجمع اللغة العربية ـ دمشق١٣٩٤هـ.

٧٥ـ الكنى والألقاب ـ للشيخ عبّاس القمي ـ مطبعة العرفان ـ صيدا.

٧٦ـ كنز العرفان ـ للشيخ جمال الدين السيوري ـ مطبعة حيدري ـ طهران ـ ١٣٨٤هـ.

٧٧ـ كنز العمال ـ للهندي ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الخامسة ـ ١٤٠٥هـ.

٧٨ـ لسان العرب ـ أوفسيت أدب الحوزة ـ قم المقدسة ـ١٤٠٥هـ.

٧٩ـ لسان الميزان ـ لابن حجر ـ مؤسسة الأعلمي ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٩٠هـ.

٨٠ـ المبسوط للسرخسي ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ١٣٩٨هـ.

٨١ـ مجاز القرآن ـ لأبي عبيدة ـ تحقيق محمد فؤاد سزكين ـ مؤسسة الرسالة ـ ١٤٠١هـ.

٨٢ـ مجمع البيان ـ مطبعة العرفان ـ صيدا ـ١٣٣٣هـ.

٨٣ـ المجموع ـ للنووي ـ دار الفكر ـ بيروت.

٨٤ـ مرآة الجنان ـ لليافعي ـ مؤسسة الأعلمي ـ بيروت ـ١٣٩٠هـ.

٨٥ـ مستدرك الوسائل ـ للمحدّث النوري ـ الطبعة الحجرية.

٨٦ـ مسند أحمد ـ دار الفكر.

٨٧ـ مسند الطيالسي ـ دار المعرفة ـ بيروت.

٨٨ـ مصنف ابن أبي شيبة ـ تحقيق مختار أحمد الندوي ـ بومباي ـ الهند ـ ١٤٠٢.

٨٩ـ معالم العلماء ـ لابن شهرآشوب ـ المطبعة الحيدرية ـ النجف الأشرف ـ ١٣٨٠هـ.

٩٠ـ معاني القرآن ـ للزجّاج ـ تحقيق الدكتور عبد الجليل شلبي-عالم الكتب ـ بيروت ـ ١٤٠٨هـ.

٩١ـ معاني القرآن ـ للفرّاء ـ تحقيق الاستاذ محمد علي النجار ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٩٢ـ المعتبر ـ للمحقّق الحلّي ـ مطبعة أمير المؤمنين ـ ع ـ قم المقدسة.

٩٣ـ معجم الأدباء ـ لياقوت ـ دارالفكر ـ الطبعة الثالثة ـ١٤٠٠.

٩٤ـ معجم البلدان ـ لياقوت الحموي ـ دار صادر ـ بيروت ـ١٣٨٨هـ.

٩٥ـ معجم المؤلفين ـ لعمر رضا كحّالة ـ دار إحياء التراث ـ بيروت.

٩٦ـ المغني ـ لأبن قدامة ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت.

٩٧ـ معني اللبيب ـ لأبن هشام ـ تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمدعلي حمدالله ـ أوفسيت سيد الشهداء ـ قم المقدسة.

٩٨ـ مفردات ألفاظ القرآن ـ للراغب الأصفهاني ـ تحقيق محمد سيد كيلاني ـ المكتبة المرتضوية.

٩٩ـ ميزان الاعتدال ـ للذهبي ـ تحقيق علي محمد البجاوي ـ دار المعرفة بيروت.

١٠٠ـ النشر في القراءات العشر ـ لابن الجزري ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت.

١٠١ـ نيل الأوطار ـ للشوكاني ـ دار الجليل ـ بيروت.

١٠٢ـ هدية العارفين ـ للبغدادي ـ مكتبة المثنى ـ بغداد ـ عن طبعة استانبول ـ ١٩٥١م.

١٠٣ـ وفيات الأعيان ـ لابن خلكان ـ تحقيق الدكتور إحسان عبّاس ـ الطبعة الثانية.



## كتب ترى النور لأول مرّة

*** المؤتلف من المختلف بين أئمّة السلف، ج١ و٢.**

تأليف: أمين الإسلام الشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، صاحب تفسير «مجمع البيان» المتوفّى سنة٥٤٨هـ.

والكتاب يعرف بـ«منتخب الخلاف» أيضاً، إذ هو ملخّص لكتاب «مسائل الخلاف» لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي .. المتوفّى سنة٤٦٠هـ الذي يعدّ أهمّ وأوسع كتاب أُلِّف في ذكر آراء فقهاء مختلف المذاهب الإسلامية، واستدلاله على المختار من فقه الإمامية.

تحقيق: جمع من أساتذة كلّية الإلهيّات في مشهد بالاعتماد على ثلاث نسخ مخطوطة، هي:

١ـ نسخة تاريخها سنة٧٠٦هـ، من محفوظات مكتبة مَلَك ـ طهران.

٢ـ نسخة تاريخها سنة٦٩٩هـ، من محفوظات مكتبة آية الله الحكيم العامة ـ النجف الأشرف.

٣ـ نسخة تاريخها سنة٩٥٩هـ، من محفوظات مكتبة كلّية الإلهيّات ـ مشهد.

مراجعة: السيد مهدي الرجائي.

نشر: مجمع البحوث الإسلامية التابع للروضة الرضوية المقدّسة ـ مشهد١٤١٠هـ.

*** إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان، ج١.**

تأليف: العلّامة الحلّي، جمال الدين أبي منصور الحسن بن يوسف بن المطهّر الأسدي (٦٤٨ ـ ٧٢٦هـ).

من خيرة الكتب الفقهية وأجلّهـا عنـد الإمـامية، بلغت مسـائله خمس عشـرة ألف مسألة، وله ما يقارب خمسين شرحاً أو حاشية.

تحقيق: الشيخ فارس الحسّـون بالاعتماد على عدّة نسخ مخطوطة نفيسة، منها ما قرىء على المؤلف ـ قدّس سرّه ـ وعليها إجازته بخطّه.

صدر الجـزء الأول منـه، مصـدّراً بمقدّمة موسّعـة عن المؤلف ـ قدّس سرّه ـ ومؤلفاته. وجزء الكتاب الثاني تحت الطبع.

نشـر: مؤسسـة النشـر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين في الحوزة العلمية ـ قم١٤١٠هـ.

***الشجرة المباركة في أنساب الطالبية.**

تأليف: فخـرالـدين الرازي، أبي عبدالله محمـد بن عمـر بن الحسـين القـرشي الطبرستاني، المتوفّى سنة٦٠٦هـ.

كتاب في أنساب آل أبي طالب وأعقابهم، تمّ تحقيقه على نسخة مكتوبة عن نسخة المؤلف محفوظة في مكتبة جامع السلطان أحمد الثالث في إسلامبول، برقم٢٦٧٧.

تحقيق السيد مهدي الرجائي.

نشر: مكتبة آية الله السيد المرعشي العامة ـ قم١٤٠٩هـ.

* * *

## كتب صدرت محقّقة

*** مدارك الأحكام في شرح شرائع الإسلام، ج١ و٢.**

تأليف: السيد الأجلّ شمس الدين محمد ابن علي بن الحسين الموسوي العاملي الجبعي ـ سبط الشهيد الثاني ـ المتوفّى سنة١٠٠٩هـ.

كتاب فقهي استدلالي، وشرح قيّم لكتاب «شرائع الإسلام» للمحقّق الحلّي الشيخ أبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن بن يحيى ابن سعيد الهذلي(٦٠٢ ـ ٦٧٦هـ) يعدّ من أجود الكتب الفقهية وامتنهـا وأوسعها انتشاراً، كما يعـدّ كتـاب «مـدارك الأحكـام» من أحسن الكتب الاستدلالية، خرج منه ثلاثة مجلّدات، من العبادات إلى آخر الحجّ، فرغ منه مصنّفه ـ قدّس سرّه ـ سنـة٩٩٨هـ، ولا يزال مدار البحث والدراسة في الحوزات العلمية، وقد طبع على الحجر في ايران عدّة مرّات.

ونظراً لمكانة الكتاب وأهميّته قامت مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث، فرع مدينة مشهد المقدّسة، بتحقيق الكتاب وفق منهجية التحقيق الجماعي بالاعتماد على أربع نسخ مخطوطة، هي:

١ـ نسخـة في مكتبـة الإمام الرضا عليه السـلام في مشهـد، برقم٨٩٢١، تاريخهـا

سنة١٠٠٠هـ، مقروءة على المصنّف ـ قدّس سرّه ـ وعليها خطّه وإجازته.

٢ـ نسخة ثانية في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام في مشهد، برقم٢٥٥٦، تاريخها سنة١٠٠٦هـ، عليها خطّ العلّامة المجلسي ـ قدّس سرّه ـ المتوفّى سنة١١١٠هـ.

٣ـ نسخة في مكتبة مجلس الشورى في طهران، برقم٦٤٥٢٥، تاريخها سنة١٠٠٨هـ.

٤ـ نسخة ثانية في مكتبة مجلس الشورى في طهران، برقم ٦٣٢٧٦، تاريخها سنة ١٢٤١هـ، مقابلة مع نسخة أقدم منها.

وقد صدر منه الجزءان الأول والثاني، وستصدر أجزاؤه الأُخرى تباعاً إن شاء الله تعالى، ومن المؤمّل أن يكون في٨ أجزاء.

نشر: مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث، سنة١٤١٠هـ.

*** بحوث في الفقه**

تأليف: الفقيه المحقّق الشيخ محمّد حسين الغروي الأصفهاني، المتوفى في النجف الأشرف سنة ١٣٦١هـ.

مجلّد يتضمّن ثلاث رسائل قيّمة من ضمن الثروة الضخمة التي خلّفها المؤلف رحمه الله، وقد تمّ وضع اسم الكتاب من قبل اللجنة التي قامت بمهمّة تحقيق هذه الرسائل المطبوعة فيما سبق على الحجر، والرسائل هي:

١ـ رسالة في صلاة الجماعة.

٢ـ رسالة في صلاة المسافر.

٣ـ رسالة في الإجارة.

تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين في الحوزة العلمية ـ قم ١٤٠٩هـ.

*** تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج٤ ـ ٦.**

تأليف: الفقيه المحدّث الشيخ محمد بن الحسن بن علي الحرّ العاملي (١٠٣٣ ـ ١١٠٤هـ).

سفر ثمين، أشهر من أن يُعرَّف، جامع للأحاديث الفقهية، وعليه مدار فقهاء الفرقة الحقّة في استنباط الأحكام الشرعية، جمع فيه مصنّفه ـ قدّس سرّه ـ جملة وافرة من أحاديث أهل بيت النبوّة صلوات الله عليهم زادت على العشرين ألف حديث، استخرجها من أهمّ مصادر الحديث الأصلية كالكتب الأربعة وغيرها من الكتب المعتمدة بلغت٨٢ كتاباً بلا واسطة و٩٦ كتاباً نقل عنها بالواسطة.

نَهَجَ فيه الحرّ العاملي ـ قدّس سرّه ـ في كتابه هذا منهجاً بديعاً أوضحه في مقدّمة الكتاب بشكل مجمل، ويتميّز الكتاب بميزات فائقة سببت له الرواج بين العلماء.

طبع الكتاب من قبل على الحجر في إيران،

ومن ثم طبع طبعة حروفية بتحقيق الشيخ عبدالرحيم الربّاني الشيرازي ـ رحمه الله ـ في عشرين جزءاً معتمداً في ذلك على النسخة الحجرية، ثم أُعيد طبعه بالأُوفسيت عدّة مرّات على هذه الطبعة في إيران ولبنان.

ولإبراز الكتاب وما يتناسب مع مكانته العلمية السامية اضطلعت مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث، في قم، بتحقيق الكتاب على المخطوطة الأصلية المكتوبة بخطّ مصنّفه ـ قدّس سرّه ـ والمتوزّعة نسخها بين مكتبات إيران المختلفة، وذلك لتدارك ما فات النسخ المنقولة عن النسخة الأصلية وما فات الطبعات الحجرية للكتاب.

صدرت الأجزاء الثلاثة الأُخرى، ومن المؤمّل أن يقع الكتاب في ثلاثين جزءاً.

تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث، قم١٤٠٩هـ.

## طبعات جديدة لمطبوعات سابقة

*** حياة الإمام علي الهادي عليه السلام.**

تأليف: الشيخ باقر شريف القرشي.

دراسة وتحليل لحياة الإمام العاشر من أئمّة أهل البيت عليهم السلام الإمام أبي الحسن علي الهادي (٢١٢ ـ ٢٥٤) تناول هذا الكتاب مختلف مراحل حياة الإمام الهادي عليه السلام حتى شهادته في حكومة المعتزّ العبّاسي.

أعادت طبعه دار الكتاب الإسلامي في قم بالأُوفسيت على طبعة الكتاب الأُولى الصادرة في بيروت عن دار الأضواء سنة١٤٠٨هـ.

*** الحقائق.**

تاليف: الشيخ المحدِّث محمد بن مرتضى، المدعوّ بـ«محسن» والشهير بـ«الفيض الكاشاني» المتوفّى سنة١٠٩١هـ.

كتاب في محاسن الأخلاق، مرتّب على ستّ مقالات تتضمّن أُصول الدين، مساوىء الأخلاق وتهذيبها، ذمّ الدنيا والاغترار بها، مكارم الأخلاق وتحصيلها، العبادات وأسرارها، وسائر الأعمال الصالحة.

تحقيق: محسن عقيل.

أعادت طبعه دار الكتاب الإسلامي في قم بالأُوفسيت على طبعة الكتاب الأُولى الصادرة في بيروت عام١٤٠٩هـ في مجلّد واحد تضمّن إضافة إلى هذا الكتاب كتابين آخرين هما «قرّة العيون» و«مصباح الأنظار» للمؤلف أيضاً.

*** مع الخطيب في خطوطه العريضة.**

تأليف: الشيخ لطف الله الصافي الكلبايكاني.

كتاب في الردّ على محبّ الدين الخطيب في

ما افتراه وبهت به الشيعة في كتابه «الخطوط العريضة» الذي خرج فيه عن أدب البحث العلمي.

راجعه وعلّق عليه: السيد مرتضى الرضوي.

أعادت طبعه للمرّة السادسة بصفّ جديد منظّمة الإعلام الإسلامي في طهران بعد إضافات وتنقيحات أُجريت على طبعاته السابقة.

* عيون الحقائق الناظرة في تتميم الحدائق الناضرة، ج١.

تأليف: الشيخ حسين بن محمد بن أحمد آل عصفور البحراني، المتوفّى سنة١٢١٦هـ.

والمؤلف ابن أخ المحدّث الشيخ يوسف البحراني، صاحب «الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة» المتوفّى سنة١١٨٦هـ، وقد شرع من أول النقص الحاصل في كتاب «الحدئق الناضرة» بسبب وفاة مؤلّفه رحمه الله، وذلك من كتاب «الظهار» إلى آخر «الكفّارات» في مجلّد، ثم «العتق» وما بعده في مجلّد آخر؛ وقد طبع الجزءان في مجلّد واحد في النجف الأشرف سنة١٣٤٢هـ.

أعادت طبعه مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين في الحوزة العلمية - قم١٤١٠هـ.

* المنتقى من كتاب «سنن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم».

وكتاب «سنن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم» من تأليف العلّامة السيد محمد حسين الطباطبائي، صاحب تفسير «الميزان»، المتوفّى سنة١٤٠٢هـ، أورد فيه جملة من شمائل وأخلاق سنن الرسول الأكرم محمد صلّى الله عليه وآله وسلّم، بغية التأدّب بآدابه، والتخلّق بأخلاقه، والاتّصاف بظاهر سُنّته وباطنها.

قامت معاونية العلاقات الدولية في منظّمة الإعلام الإسلامي - طهران بتلخيص الكتاب ونشره بهذا الاسم سنة١٤٠٩هـ.

* قرّة العيون في أعزّ الفنون.

تأليف: الشيخ المحدّث، المولى محمد بن مرتضى، المشتهر بـ«الفيض الكاشاني» المتوفّى سنة١٠٩١هـ.

كتاب في المعارف والحِكَم يتضمّن اثني عشر مقالة في: معرفة الله تعالى، في صفاته وأسمائه سبحانه، في الصنع والإبداع، في النفوس والأشباح، في حدوث العالم، في القضاء والقدر، في حجّة الله على خلقه، في فتن هذه الأُمّة بعد نبيّنا صلّى الله عليه وآله وسلّم، في العلم والإيمان، في البرزخ وما يتعلّق به، في نشوء الآخرة من الأُولى، في البعث والحشر.

تحقيق: محسن عقيل.

كان الكتاب قد طبع لأول مرّة في بيروت سنة١٤٠٩هـ ملحقاً إلى كتاب «الحقائق» للمؤلف ـ قدّس سرّه ـ المارّ ذكره.

أعادت طبعه دار الكتاب الإسلامي ـ قم على طبعة بيروت المذكورة آنفاً.

*** نظرة في نظام العقوبات الإسلامية.**

**تأليف: الشيخ محمد علي التسخيري.**

كتاب يلقي نظرة سريعة على النظام الإسلامي المحكم الأُسس البناء، الذي يعالج أيّ انحراف عن جادّة الصواب يمكن أن يحدث في المجتمع.

كان الكتاب قد صدر لأول مرة في بيروت عام١٣٩٨هـ، ثم أعادت طبعه ثانية بصفّ جديد معاونية العلاقات الدولية في منظّمة الإعلام الإسلامي ـ طهران.

## صدر حديثاً

*** الإمام علي عليه السلام في قوّتيه الجاذبة والدافعة.**

تأليف: الشيخ مرتضى المطهّري، المتوفّى سنة١٤٠٠هـ.

كتاب يتألف من أربع محاضرات كانت قد أُلقيت في حسينية الإرشاد في طهران من١٨ ـ ٢١ شهر رمضان المبارك سنة١٣٨٨هـ تناولت شخصية الإمام علي عليه السلام التي جذبت ـ ولم تزل تجذب ـ القلوب إليه وفلسفة ذلك، وفائدته وأثره، كما درست ظاهرة الابتعاد عنه.

ترجمة: جعفر صادق الخليلي.

نشر: مؤسسة البعثة ـ بيروت١٤١٠هـ.

*** مسند الإمام الجواد عليه السلام.**

تأليف: الشيخ عزيز الله العطاردي.

جمع لروايات وأخبار الإمام التاسع من أئمّة أهل البيت عليهم السلام الإمام أبي جعفر محمد بن علي الجواد عليهما السلام (١٩٥ ـ ٢٢٠هـ) وكذا يعرض أحواله وفضائله ومناقبه في أربعين باباً، استخرجها من كتب الأحاديث والمصادر الأصلية المعتمدة عند أهل العلم، كما يذكر في آخر الكتاب رواة الإمام الجواد عليه السلام ومختصراً من أحوالهم وما قيل في شأنهم.

نشر: المؤتمر العالمي للإمام الرضا عليه السلام ـ مشهد١٤١٠هـ.

*** إرث الزوجة عند الإمامية.**

تأليف: السيد رضا الصدر.

رسالة فقهية استدلالية صغيرة في أحكام ميراث الزوجة من زوجها المتوفّى عنها.

نشر: دار النشر ـ قم١٤١٠هـ.

* **الإسلام وعلم النفس.**

تأليف: الدكتور محمود البستاني.

محاولة لتقديم وجهة النظر الإسلامية مقارنة بوجهة النظر المادّية لعلماء النفس المنعزلين عن التوجيهات والتعاليم الدينية، وذلك في ضوء مهمتَيْ «تحديد العمليات النفسية» و«تنظيمها» وتحديد نقاط التلاقي بين وجهتي النظر المتباينتين في بعض الخطوط، كما يحدد المفارقات التي ينطوي عليها البحث المادّي في سائر اتّجاهاته.

نشر: مجمع البحوث الإسلامية التابع للروضة الرضوية المقدّسة ـ مشهد١٤٠٩هـ.

* **الاحتكار في الشريعة الإسلامية.**

تأليف: الشيخ محمد مهدي شمس الدين.

بحث فقهي مقارن عالج مسألة الاحتكار من جميع جوانبها لدى المذاهب الإسلامية كافّة:الإمامي الإثني عشري، والحنفي، والحنبلي، والمالكي،والشافعي، والزيدي، مع تركيز أكبر على المذهب الإمامي الإثني عشري، كما تناول المؤلف فيه مسألة احتكار الشركات والحكومات وبحث فيه عن سلطة الردع في هذه الحالات الاحتكارية في المجتمع الدولي والتجمّعات الدولية الإقليمية، أو الدول.

نشر: المؤسسة الجامعية، للدراسات والنشر والتوزيع، والمؤسسة الدولية للدراسات والنشر ـ بيروت١٤١٠هـ.

* **فهارس كتاب العين.**

إعداد: الشيخ محسن آل عصفور.

مجلّد تضمّن أحد عشر فهرساً من الفهارس العلمية الفنّية تمّ إعدادها بترتيب حروف المعجم لكل فهرس لمطالب كتاب «العين» للخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠ ـ ١٧٥هـ) ليكون بمثابة الجزء التاسع لكتاب «العين» المطبوع في ٨ أجزاء بتحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرّائي والصادر عن وزارة الإعلام في بغداد.

نشر: مؤسسة دار الهجرة ـ قم١٤١٠هـ.

* **شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، ج ١ ـ ٨**

تأليف: المحقّق الحلّي، الشيخ أبي القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد الهذلي (٦٠٢ ـ ٦٧٦هـ).

من المتون الفقهية التي مازالت موضع اهتمام العلماء ومحلّ عنايتهم منذ صدوره إلى يوم الناس هذا، فأوسعوه درساً وتحقيقاً، وشرحاً وتعليقاً حتى أحصى الشيخ آقا بزرك الطهراني ـ قدّس سره ـ في الذريعة أكثر من اثنين

وثمانين شرحاً عدا الحواشي والتعليقات والشروح التي سمّيت بأسماء خاصة.

شرح وتعليق: السيد عبد الزهراء الحسيني الخطيب.

وقد اقتصر الشارح على آراء المحقق الحلّي ـ قدّس سرّه ـ في الشرائع أو في كتبه الأُخرى، ولم يتعرّض إلى موارد الاختلاف في بعض المسائل إلّا في حالات خاصة.

صدر الكتاب في ٨ أجزاء.

نشر: دار الزهراء ـ بيروت ١٤٠٩ هـ.

*** التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف.**

تأليف: السيد علي الحسيني الميلاني.

بحث موسّع في الردّ على شبهة تحريف القرآن ونفيها، التي ما زالت تُردَّد بين حين وآخر، فاستعرض في فصوله أهمّ ما يوهم التحريف قولاً وقائلاً ودليلاً ـ لدى الشيعة وأهل السُنّة ـ ودرس كلَّ ما قيل أو يمكن أن يقال في هذا الباب درايةً موضوعية.

كما يدفع هذا البحث كثيراً من الشبهات التي حاولت إلصاق القول بالتحريف بمذهب أهل البيت عليهم السلام.

كما يفرد فصلاً خاصة حول مشهورَيْن لا أصل لهما: عدالة الصحابة جميعاً، وصحّة أحاديث كتابَي البخاري ومسلم.

كان هذا البحث قد نشر في نشرتنا هذه على شكل حلقات من العدد٦ إلى العدد١٤، ثم صدر ككتاب مستقلّ بمناسبة انعقاد المؤتمر الثاني للأبحاث والدراسات القرآنية في قم.

نشر: دار القرآن الكريم ـ قم١٤١٠هـ.

*** الوهّابيّة.**

تأليف: الدكتور همايون همّتي.

يتناول هذا الكتاب بالنقد والتحليل عقائد وافكار الفرقة الوهّابية بالاعتماد على مصادر من الدرجة الأُولى متمثّلة في مؤلفات رؤوس الفرقة المذكورة.

نشر: منظّمة الإعلام الإسلامي ـ طهران.

*** الإنسان الكامل.**

تأليف: الشيخ مرتضى المطهّري، المتوفّى سنة١٤٠٠هـ.

كتاب يبحث في من هو الإنسان الكامل في المنظور الإسلامي الذي يعرف من طريقين، إهما: القرآن والسُنّة النبوية والطريق الثاني هو تعيين أشخاص كعيّنات وأمثلة من الإنسان الكامل ثم دراستها كشخصية الرسول الأكرم صلّى الله عليه وآله وسلّم والإمام علي عليه السلام.

ترجمة: جعفر صادق الخليلي.

نشر: مؤسسة البعثة ـ بيروت١٤١٠هـ.

***المصْلح المنتظَر.**

تأليف: الدكتور جواد جعفر الخليلي.

هو الكتاب الثاني من موسوعة «الحكومة العالمية المثلى» وهو عبارة عن ستّ عشرة مقالة تناولت مسألة المصلح المنتظر لهذا العالم لإعادته إلى الصراط الذي انتهجه الإسلام.

نشر: دار الأضواء ـ بيروت١٤١٠هـ.

*** صيانة القرآن من التحريف.**

تأليف: الشيخ محمد هادي معرفة.

مباحث في التعرّض لشبهات ثارت حول القرآن الكريم ومسائل إعجاز ومباني حجّيّته في ظاهر ألفاظه ومعانيه، كانت قد أُعدّت لتكون متمّمة لمباحث دلائل الإعجاز من كتاب المؤلف «التمهيد في علوم القرآن» وقد طُبعت في كتاب مستقلّ تحت هذا العنوان بمناسبة انعقاد المؤتمر الثاني للأبحاث والدراسات القرآنية في قم.

نشر: دار القرآن الكريم ـ قم١٤١٠هـ.

*** جزاء الأعمال وآثار الأعمال في دار الدنيا، ج١.**

تأليف: السيد هاشم بن حسين الموسوي الجزائري.

كتاب يجمع الأحاديث والأخبار الواردة عن أهل بيت النبوّة صلوات الله عليهم وسلامه مستخرجة من أهم المصادر الأصلية، والمتضمّنة بيان جزاء ارتكاب بعض الأعمال، وذكر بعض آثارها المترتّبة على من ارتكبها في دار الدنيا، مرتّب على١٢ باباً.

صدر في قم سنة١٤١٠هـ.

*** الطباطبائي ومنهجه في تفسيره «الميزان».**

تأليف: علي الأوسي.

محاولة للكشف عن المنهج التفسيري للعلّامة السيد محمد حسين الطباطبائي(١٣٢١-١٤٠٢هـ ) في تفسيره «الميزان في تفسيرالقرآن» المطبوع في عشرين جزءاً عدّة مرات في إيران ولبنان.

نشر: معاونية الرئاسة للعلاقات الدولية في منظّمة الإعلام الإسلامي ـ طهران.

*** معجم الفرق الإسلامية.**

تأليف: شريف يحيى الأمين.

بحث موسوعي مبسّط، يحتوي على مجمل المذاهب والطوائف والفرق الإسلامية، البائدة منها والباقية، ليكون مرجعاً سهلاً وميسّراً لمن أراد معرفة نبذة موجزة عن كلّ طائفة أو فرقة أو جماعة أو ما شابه ذلك.

نشر: دار الأضواء ـ بيروت.

* * *

## كتب تحت الطبع

* وقاية الأذهان والألباب في أُصول السُنّة والكتاب.

من تحقيقات مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث، في قم.

تأليف: الشيخ أبي المجد محمد رضا بن محمد حسين النجفي الأصفهاني في (١٢٨٧ ـ ١٣٦٢هـ).

كتاب مهم في أُصول الفقه: يقع في جزءين يبحث فيهما جملة من المباحث الأُصولية، ففي الأول في بعض مباحث الألفاظ إلى آخر مبحث الأوامر، وفي الثاني مبحث دليل الانسداد.

شرعت مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث ، في قم بتحقيق الكتاب بالاعتماد على أكثر من نسخة، إحداها نسخة الأصل المكتوبة بخطّ المؤلف ـ رحمه الله ـ وسيصدر الكتاب في عدّة أجزاء من منشورات المؤسسة.

* الرسالة الفخرية في معرفة النيّة.

تأليف: فخر المحقّقين محمد بن الحسن بن يوسف بن المطهرّ الحلّي (٦٨٢ ـ ٧٧١هـ).

رسالة في بيان أحكام النيّة في العبادات، مشتمله على كتب: الطهارة، الصلاة، الزكاة، الخمس، الصوم، الحجّ والعمرة، الجهادوالمرابطة، وألحق المؤلف ـ قدّس سرّه ـ في آخرها فصلاً في فوائد متفرّقة عن النيّة.

تحقيق: صفاء الدين البصري، معتمداً على ثلاث نسخ مخطوطة ثمينة، هي:

١ـ نسخة محفوظة في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام في مشهد، برقم٢٤٣٢.

٢ـ نسخة ثانية في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام في مشهد، برقم٧٥٧٠.

٣ـ نسخة محفوظة في مكتبة مسجد جامع كوهرشاد في مشهد، برقم٩٢٥.

وسيصدر الكتاب من منشورات مجمع البحوث الإسلامية التابع للروضة الرضوية المقدّسة ـ مشهد.

* لباب الأنساب وألقاب الأعقاب.

تأليف: ظهير الدين البيهقي، الشيخ أبي الحسن علي بن زيد بن محمد، فريد خراسان، الشهير بـ«ابن فَنْدَق» المتوفّى سنة٥٦٥هـ.

كتاب في ذكر أنساب أهل البيت عليهم السلام وشرفهم ومفاخرهم، كما يذكر ذراريهم وأعقابهم.

تحقيق: السيد مهدي الرجائي.

وسيصدر ضمن منشورات مكتبة آية الله السيد المرعشي العامة ـ قم.

*** الصحيفة السجّادية الجامعة.**

جمع وتنسيق للأدعية المأثورة عن الإمام السجّاد علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام (٥٨ ـ ٩٤هـ).

تشتمل هذه الصحيفة الجامعة على الصحيفة السجّادية الأُولى الكاملة والصحائف الثانية والثالثة والرابعة والخامسة.

ستصدر من منشورات مدرسة الإمام المهدي عليه السلام ـ قم.

*** فهرس مخطوطات مكتبة آية الله السيد المرعشي العامة، ج١٧.**

فيه وصف لأربعمائة مخطوطة ومجموعة من محفوظات المكتبة.

إعداد: السيد أحمد الحسيني.

وسيصدر من منشورات المكتبة في قم.

*** هداية الأُمّة إلى أحكام الأئمّة.**

تأليف: المحدِّث الجليل الشيخ محمد بن الحسن الحرّ العاملي (١٠٣٣ ـ ١١٠٤هـ).

وقد اختصره المؤلف ـ قدّس سرّه ـ من كتابه الموسوعي الجامع لأحاديث العترة الطاهرة «تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة» وذلك بحذف الأسانيد والمكرّرات، وقد رتّب فيه كلّ مطلب أصلي من الأُصول الخمسة وسائر أبواب الفقه على اثني عشر كتاباً أو فصلاً، وذكر في أوله اثني عشر مقدّمة في الأُصول، ثم كتب الفقه بأقسامه الأربعة من العبادات والعقود والإيقاعات والأحكام، كلّ نوع في١٢ كتاباً، وكلّ كتاب١٢ فصلاً، وكلّ فصل ١٢ حكماً أو عنواناً آخر، وله خاتمة في١٢ فائدة، ولذلك قد يعرف كتابه هذا بـ«الاثني عشرية».

تحقيق: مجمع البحوث الإسلامية التابع للروضة الرضوية المقدّسة ـ مشهد .

سيصدر قريباً في أكثر من خمسة أجزاء.

*** المعين في تفسير الكتاب المبين**

تأليف: نور الدين الأخباري، محمد بن شاه مرتضى بن محمد مؤمن بن شاه مرتضى الكاشاني، من أعلام القرن الثاني عشر الهجري.

والمؤلف هو ابن ابن أخي الفيض الكاشاني ـ المتوفّى سنة ١٠٩١هـ ـ وتلميذه، وتلميذ العلاّمة المجلسي، المتوفّى سنة ١١١٠هـ، قدّس الله أسراهم.

والكتاب تفسير مزجيّ للقرآن الكريم على شاكلة تفسير «الصافي» للفيض الكاشاني.

تحقيق: حسين الدركاهي.

سيصدر في مجلّدين ضمن منشورات مكتبة آية الله المرعشي العامة في قم.

* البيان.

تأليف: الشهيد الأول، الشيخ محمد بن مكّي الجزّيني العاملي، المستَشهد سنة٧٨٦هـ.

هو أحد كتب الشهيدالأول ـ قدّس سرّه ـ الفقهية الثلاثة القيّمة (الذكرى، البيان، الدروس ) بحث فيه الشهيد الأول المسائل الفقهية وأدلّتها وبيّن رأيه فيها مستدلاً عليه بالأدلّة العلمية الدقيقة، ويشتمل على كتب: الطهارة، الصلاة،الزكاة، الخمس، وأول الأركان الأربعة من الصوم، ولم يتمّه نوّر الله مرقده.

كان الكتاب قد طبع على الحجر سنة١٣١٩هـ طبعة مغلوطة، ثمّ أُعيد طبعه سنة١٣٢٢هـ مع بعض الحواشي طبعة سقيمة إذ اختلط متن الكتاب مع حواشيه فصعب التمييز بينهما.

قام الشيخ محمد الحسّون بتحقيق الكتاب معتمداً على ثلاث نسخ مخطوطة، هي:

١ـ نسخة تاريخها سنة٨٢٢هـ، مقابلة على نسخة قوبلت مع نسخة الأصل، محفوظة في مكتبة مجلس الشورى الإسلامي ـ طهران.

٢ـ نسخة تاريخها سنة٨٤٣هـ، بخطّ علي ابن حسن العامليوعليها حواشٍ من أحمد بن محمد بن علي بن خاتون، وهي مقابلة مع نسخة مقروءة على المؤلف قدّس سرّه، محفوظه في مكتبة آية الله السيد المرعشي العامة ـ قم.

٣ـ نسخة من القرن التاسع الهجري، بخطّ شهاب بن كليب النجفي، محفوظة في مكتبة مدرسة نوّاب صفوي ـ مشهد.

سيصدر الكتاب من منشورات مؤسسة الإمام المهدي ـ عليه السلام ـ الثقافية في قم.

* إجازات الحديث.

وهي مجموعة إجازات صدرت من المحدِّث الكبير العلّامة المجلسي (١٠٣٧ ـ ١١١٠هـ) صاحب الموسوعة الحديثية الكبرى «بحار الأنوار» المطبوعة مكرّراً في مائة وعشرة أجزاء في إيران ولبنان، هذه الإجازات صدرت منه ـ رحمه الله ـ لتلامذته الّذين قرؤا عليه حديث النبي وعترته الطاهرة صلوات الله وسلامه عليه وعليهم، ولمن استجازه في الرواية عنه، من أعلام عصره ومعاصريه، وهم عدد كبير يصعب استقصاؤهم، وبطون المخطوطات الحديثية مملوءة بإجازاتهوإنهاءاته ـ قدّس سرّه ـ هذه.

جمعها وحقّقها: السيد أحمد الحسيني بعد إضافة ترجمة موجزة للمجازين بتلك الإجازات التي تيسّر له جمعها.

سيصدر الكتاب في جزءين من منشورات مكتبة آية الله السيد المرعشي العامة ـ قم.

* * *

## كتب قيد التحقيق

*** رياض المسائل في بيان الأحكام بالدلائل.**

تأليف: العلّامة المحقّق السيد علي بن محمد علي الطباطبائي، المتوفّى سنة١٢٣١هـ.

من تحقيقات مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث، فرع مشهد.

من خيرة الكتب الفقهية، ابتدأ فيه المؤلف ـ قدّس سرّه ـ بكتاب الطهارة منتهياً بكتاب الديات، نال من الاهتمام والتقدير في الحوزات العلمية الشيء الكثير، لما يمتاز به من متانة البحث وقوّة الاستدلال إضافة إلى دقّة عباراته وسهولتها، فانتشر انتشاراً واسعاً في الأوساط العلمية، يظهر ذلك من كثرة نسخه المخطوطة وطبعاته الحجرية المكرّرة في إيران في مجلّدين.

ولأهمّيّة الكتاب اضطلعت مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث، فرع مدينة مشهد المقدّسة بتحقيقه وفق منهجية التحقيق الجماعية، بالاعتماد على نسخة مخطوطة تمّ اختيارها من مجموعة من النسخ المخطوطة الموزّعة بين مكتبات إيران العامة والخاصة، ومن النسخ المختارة ما هي مكتوبة بخطّ المؤلف ـ قدّس سرّه ـ او مقروءة عليه.

هذا، وقد قطعت عملية تحقيق الكتاب شوطاً بعيداً، وسيصدر ضمن منشورات المؤسسة بإذن الله تعالى.

*** تاريخ بيهق.**

تأليف: ظهير الدين البيهقي، فريد خراسان، الشيخ أبي الحسن علي بن زيد بن محمد، الشهير بابن فَنْدَق، (٤٩٣ ـ ٥٦٥هـ).

ألّفه بالفارسية وطبع مراراً في إيران والهند.

يقوم بتحقيقه وترجمته إلى العربية: نبيل المسعودي.

*** فرحة الغريّ في تعيين قبر أمير المؤمنين علي عليه السلام.**

تأليف: السيد ابن طاووس الحلّي، غياث الدين أبي المظفر عبد الكريم بن أحمد بن موسى ابن طاووس الحسني (٦٤٨ ـ ٦٩٣هـ).

كتاب في تاريخ مشهد أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام في النجف الأشرف والدلالات عليه وعماراته، وهو أول ما أُلّف في موضوعه، كان قد طبع في إيران على الحجر سنة١٣١١هـ، وطبع في النجف الأشرف سنة١٣٦٨هـ، وأُعيد طبعه في إيران بالتصوير على الطبعة النجفية.

يقوم بتحقيقه: الشيخ محمد مهدي نجف، وكنّا قد أعلنّا سابقاً ـ في العدد١٦، رجب١٤٠٩هـ ـ عن قيام حامد الخفّاف بتحقيق الكتاب أيضاً على عدّة نسخ مخطوطة.

*** الوافية في الأُصول.**

تأليف: الفاضل التوني، المولى عبدالله بن محمد البشروي الخراساني، المتوفّى سنة١٠٧١ هجرية.

من خيرة المتون في علم الأُصول، وعليها شروح وحواشٍ عديدة، إذ يمتاز هذا الكتاب بميزات كثيرة، فإنّ من يقف على هذا الكتاب يجد مؤلّفه ـ رحمه الله ـ وكأنّه يتكلّم بلغة العصر، ويلمس بوضوح تفوّقه على المصنّفات التي تقدّمته.

والمؤلّف ـ رحمه الله ـ من المبرّزين في هذا العلم وأحد أركانه، وله نظرّيات عديدة مبتكرة فيه، أخذ بعضها من تأخرّ عنه، تجدها في ثنايا الكتاب.

فالقـول بمُسْقِط ثالث للتكليف ـ غير الإطاعة والعصيان ـ تجده في «الوافية» وكذا القـول بضمّ مقدّمة الأُسْوَئية إلى الاستدلال بآية النبأ على حجّيّة خبر الواحد، والقول بعدم اجتـماع الأمـر بالصلاة والنهي عن الغصب بالنسبة إلى الصلاة في الأرض المغصوبة إلّا في السجـود تجد جذوره في «الـوافية» كذلك... وغير ذلك من الآراء المستحدثة.

يقـوم بتحقيقيه: السيد محمـد حسـين الرضوي بالاعتماد على خمس نسخ، هي:

١ـ نسخـة تاريخهـا سنـة١١٢١هـ، من محفوظات مكتبة الإمام الرضا عليه السلام ـ مشهد.

٢ـ نسخـة تاريخهـا سنـة١١٣٤هـ، من محفوظات مكتبة المدرسة الفيضية ـ قم.

٣ـ نسخـة تاريخهـا سنـة١٢٣٠هـ، من محفوظات مكتبة المدرسة الفيضية ـ قم أيضاً.

٤ـ نسخـة تاريخهـا سنـة١٢٥٦هـ، من محفوظات مكتبة المدرسة الفيضية ـ قم كذلك.

٥ـ النسخة المطبوعة على الحجر في الهند سنة١٣٠٩هـ.

*** منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال.**

من تحقيقات: مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث، في قم.

تأليف: الميرزا محمد بن علي بن إبراهيم الاسترابادي، المتوفّى سنة١٠٢٨هـ.

كتاب رجالي مهم، ذكر فيه مؤلفه معظم آراء من سبقه من الـرجـاليّين ممّن كتبوا في هذا البـاب وأثبتَ ما يراه منـاسباً، ألّفه في ثلاثة مجلّدات فرغ منهـا سنـة٩٨٦هـ، فنـال هذا الكتـاب اهتماماً واسعاً من الباحثين والعلماء يظهر ذلك من كثرة الحواشي عليه، ولعلّ أهمها تعليقة الوحيد البهبهاني ـ المتوفّى سنة١٢٠٦هـ ـ التي استدرك فيها ما فات المؤلف، كما أثبت بعض الملاحظات المهمّة عليه.

شرعت مؤسسة آل البيت ـ عليهم السلام ـ لإحياء التراث بتحقيق هذا الكتاب المهمّ وفق منهجيّتها العلمية في تحقيق الكتب بتشكيل لجان متخصّصة لجوانب العمل المختلفة، وذلك بالاعتماد على نسخ مخطوطة ثمينة، إحداها بخطّ تلميذ المصنّف الشيخ أبي جعفر محمد بن الحسن بن زين الدين ـ الشهيد الثاني ـ المعروف بـ«محمد السبط» نقلها عن نسخة الأصل وأعاد مقابلتها أكثر من مرّة مضيفاً عليها جملة من التعليقات منه ومن علماء آخرين.

وسيصدر الكتاب ضمن منشورات المؤسسة إن شاء الله تعالى.

*** بصائر الدرجات.**

تأليف: الشيخ الأقدم أبي جعفر محمد بن الحسن بن فرّوخ الصفّار، المتوفّى سنة ٢٩٠هـ.

كتاب في فضائل وكرامات و معاجز آل محمد صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

يقوم بتحقيقه: حسن الأنصاري، معتمداً في عمله على عدّة نسخ مخطوطة.

*** شرح جمل العلم.**

تأليف: الشريف المرتضى، علم الهدى أبي القاسم علي بن الحسين الموسوي (٣٥٥ ـ ٤٣٦هـ).

وهو شرح لقسم الكلام من كتاب «جمل العلم والعمل» للمرتضى نفسه، أملاه على بعض تلامذته بطلب من ذلك التلميذ، وهو كتاب موجز مطبوع.

علمًا أنّ «جمل العلم والعمل» يتكوّن من قسمين: الكلام والفقه، وعلى كليهما شروح لتلامذة المرتضى، فالشيخ الطوسي شرح قسم الكلام منه (جمل العلم) وسمّاه «التمهيد» وهو مطبوع أيضاً، وابن البرّاج الطرابلسي شرح قسم الفقه منه، وهو مطبوع كذلك.

يقوم بتحقيقه: الشيخ يعقوب الجعفري المراغي.

*** رسائل الشهيد الثاني.**

وهي أكثر من خمس عشرة رسالة من تأليف الشهيد الثاني الشيخ زين الدين بن علي بن أحمد العاملي الشامي الطلوسي الجبعي (٩١١ ـ ٩٦٥هـ) لم تنشر من قبل، ومن ضمن هذه الرسائل ما يلي:

١ـ حاشية قواعد العلّامة.
٢ـ مناسك الحجّ الكبير.
٣ـ مناسك الحجّ الصغير.
٤ـ فوائد فقهية.
٥ـ حاشية الألفية، للشهيد الأول.
٦ـ حاشية أُخرى على الألفية.
٧ـ حاشية الشرائع، للمحقّق الحلّي.

٨ـ حاشية الإرشاد، للعلّامة الحلّي.

٩ـ أجوبة مسائل ابن فرّوخ.

١٠ـ أجوبة المسائل السماكية.

١١ـ أجوبة مسائل حسين بن زمعة المدني.

١٢ـ تخفيف العباد في بيان أحوال الاجتهاد.

١٣ـ تقليد الميّت.

١٤ـ تفسير آية البسملة.

١٥ـ حاشية المختصر النافع.

١٦ـ شرح النفلية، للشهيد الأول.

يقوم بتحقيقها: الشيخ أحمد العابدي ورضا المختاري.

*** مختصر بصائر الدرجات.**

تأليف: الشيخ حسن بن سليمان بن خالد الحلّي، تلميذ الشهيد الأول.

اختصره من كتاب «بصائر الدرجات في مناقب السادات» من تصنيف الشيخ أبي القاسم سعد بن عبدالله الأشعري القمي.

يقوم بتحقيقه: أحمد الباكتجي وحسن الأنصاري، مع إلحاق ما يجدانه من نصوص منقولة من الأصل في المصادر الأُخرى ممّا لا يوجد في المختصر في آخر الكتاب.

*** الاحتجاج على أهل اللجاج.**

تأليف: الشيخ الجليل أبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب، من أعلام القرنين الخامس والسادس الهجريّين.

كتاب فيه احتجاجات النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم والأئمّة من أهل بيته عليهم السلام وبعض الصحابة وبعض العلماء وبعض الذرّية الطاهرة على من خالفهم وناوأهم.

كان قد طبع في النجف الأشرف وإيران ولبنان مكرّراً على الحجر وبالحروف بدون تحقيق، ثم طبعته مؤسسة الأعلمي بالصفّ الأكتروني مع تعليقات السيد محمد باقر الموسوي الخرسان ، ثم أُعيد طبعه في إيران بالتصوير على الطبعة الأخيرة.

يقوم بتحقيقه: الشيخ محمد هادي به والشيخ إبراهيم البهادري بالاعتماد على نسخ متعدّدة أصلية، إضافة إلى تخريج أحاديثه على الأُصول التي أخذ عنها مؤلّف الكتاب ـ قدّس سرّه ـ والأُصول القديمة الأُخرى التي رويت فيها هذه الأحاديث بصورة مسندة وذلك لإخراج أحاديث الكتاب عن إرسالها وإرجاعها إلى المسانيد، وبذلك يحوز الكتاب قيمة علمية خاصة تميّزه عن سائر طبعاته.

*** الياقوت.**

تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن نوبخت، من أعلام القرن الثاني الهجري.

كتاب نفيس في علم الكلام.

يقوم بتحقيقه: علي أكبر الضيائي، معتمداً على نسختين مخطوطتين، هما:

١ـ نسخة تاريخها سنة٧٣٣هـ، محفوظة في مكتبة الإمام الرضا عليه السلام في مشهد، برقم١٠٧٧.

٢ـ نسخة أُخرى تاريخها سنة٧٥٤هـ.

*** أنوار العقول في أشعار وصيّ الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم.**

تأليف: قطب الدين الكيدري، أبي جعفر محمد بن الحسين البيهقي، من أعلام القرنين السادس والسابع الهجريّين.

كتاب جمع فيه مؤلفه الأشعار المنسوبة إلى أمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، جمعها جمعاً عامّاً وافياً بعد الجدّ والطلب والفحص في الكتب.

يقوم بتحقيقه: الشيخ محمدباقر المحمودي.

*** عوالم العلوم والمعارف والأحوال من الآيات والأخبار والأقوال.**

حياة الإمام علي الرضا عليه السلام.

تأليف: الشيخ عبدالله بن نور الله البحراني، من أعلام القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين، وهو من تلامذة شيخ الإسلام العلّامة المجلسي، المتوفّى سنة١١١٠هـ.

وكتاب «عوالم العلوم» من الموسوعات الحديثية الكبيرة، وربّما تبلغ ١٠٠ جزء أو أكثر على غرار موسوعة «بحار الأنوار» للعلّامة المجلسي، وهذا الجزء يختصّ بحياة الإمام الثامن من أئمّة الهدى الإمام علي بن موسى الرضا عليهما السلام (١٤٨ ـ ٢٠٣هـ).

تقوم بتحقيقه: مدرسة الإمام المهدي عليه السلام ـ قم، وسيصدر ضمن منشوراتها في جزءين.

*** مكارم الأخلاق.**

تأليف: الشيخ أبي نصر رضي الدين الحسن بن الفضل بن الحسن الطبرسي، من أعلام القرن السادس الهجري.

كتاب أخلاقي مهمّ، رتّبه على١٢ باباً على أسلوب المحدِّثين من الشيعة، أورد فيه مجموعة كبيرة من الآداب الدينية والسنن المروية عن النبي الأكرم وأهل بيته صلوات الله عليهم أجمعين، وهو من مآخذ كتاب «بحار الأنوار» للعلّامة المجلسي، المتوفّى سنة١١١٠هـ.

طبع أكثر من مرّة، منها في مصر طبعة محرّفة، ثم في إيران طبعة مصحّحة، ثم توالت طبعاته في لبنان وإيران مرّات عديدة.

يقوم بتحقيقه: أُسامة آل جعفر بالاعتماد على عدّة نسخ مخطوطة تعود لعصر يقرب من عصر المؤلف قدّس سرّه.

*** تجريد الاعتقاد.**

تأليف: المحقّق الحكيم نصير الدين الطوسي، الشيخ أبي جعفر محمد بن محمد بن الحسن (٥٩٧ ـ ٦٧٢هـ).

هو أجلّ كتاب في تحرير عقائد الإمامية، عرض ـ في غاية الاختزال ـ آراء الشيخ نصير الدين الطوسي الفلسفية والكلامية، وهو من أشهر مؤلّفاته، رتّبه على مقاصد، خامسها في الإمامة، انتصر فيه لمذهب الشيعة الإمامية.

وقد اشتهر الكتاب بهذا الاسم دون اسمه الأصلي «تحرير العقائد» وقد طُبع مستقلاً ومع بعض شروحه مكرّراً، أثنى عليه العلماء عامّة، ومدحه شرّاحه كافّة، وعُني بشرحه العامة والخاصة.

يقوم بتحقيقه: عبّاس محمد حسن سليمان على ثلاث نسخ مخطوطه كما أفادت ذلك نشرة أخبار التراث العربي ـ الصادرة في الكويت ـ المجلّد٤/ العددان٤٢ و٤٣، ص ١٢/ رجب ـ ذوالقعدة ١٤٠٩هـ.

وكان الكتاب قد صدر في إيران عام١٤٠٧هـ عن مكتب الإعلام الإسلامي ـ قم بتحقيق السيّد محمد جواد الحسيني الجلالي معتمداً في عمله على أربع نسخ مخطوطة، تعود أُولها إلى عصر المؤلّف، وربّما كانت بخطّه قدّس سرّه.

* * *

*Address:*

*Lebanon, Beirut,*
*Ber Al-A'bd, P.O. Box 34/24,*
*Telex 40512, Tel: 820843*

# *TURATHUNA*

*A quarterly issued by*

*AAlulbayt establishment for revival of the Islamic heritage*

**Second Number [19] Fifth Year/Rabia'uth Thani 1410 H.**